

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة آكلي محند اولحاج البويرة
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان بالبنوك التجارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة "460"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك

تحت إشراف الأستاذ:

د. يحيى سمير

من إعداد الطالبة:

مطاري أسماء

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا	أ. زلاسي رياض
مشرفا	د. يحيى سمير
مناقشة	أ.ة مرزوق فريدة

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم

وصدق حبيب الله حين قال:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسرى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"
لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أشكر الله عز وجل وأحمده على ما وفقني إليه وعلى من تمكنت
من إنجازها في هذا العمل.

يطيب لي أن أجزى عظيم شكري وامتناني للأستاذ الدكتور "يحياوي سمير" على تفضله بالإشراف
على هذه المذكرة وتتبع أجزائها بالنصح والإرشاد.

وأقدم بالشكر والامتنان للسيد رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم ومنحهم لنا شرف قبولهم
مناقشة المذكرة واثرائها، وتقديم لنا التوجيهات والنصح.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد "خواتمياني جلول" مدير وكالة البنك الوطني الجزائري بالبويرة على
المساعدات القيمة التي قدمها لي لإنجاز لهذا العمل .

ولا أنسى أن أقدم امتناني وتقديري إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد وحفزني على
إتمام هذا العمل.

مطاري أسماء

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير »

صدق الله العظيم (سورة المجادلة آية 11)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما الرحمان:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجوا من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم

أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد... والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمه الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها

سر نجاحي، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة.

إلى القلب الطاهر والنفس البريئة، إلى فرحة البيت أختي الوحيدة... سماح.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى سندي وقوتي، إلى إخوتي ورفقة دربي في هذه الحياة

أحمد، أعمار، محمد

إلى صديقتي أحلام

إلى كل فرد من عائلة مطاري وعائلة لوصيف



الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الائتمان المصرفي والتحليل المالي	1-49
تمهيد	2
المبحث الأول: الائتمان المصرفي سياساته ومخاطره وإجراءات منحه	3
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي	3
المطلب الثاني: السياسة الائتمانية	10
المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح الائتمان	14
المطلب الرابع: خصائص القرار الائتماني الجيد وصياغته	21
المطلب الخامس: مخاطر منح الائتمان المصرفي	26
المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي	29
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	29
المطلب الثاني: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته	32
المطلب الثالث: أنواع وخصائص ووظائف التحليل المالي	34
المبحث الثالث: مجالات ومقومات التحليل المالي	39
المطلب الأول: مجالات التحليل المالي	39
المطلب الثاني: أغراض ونتائج التحليل المالي	43
المطلب الثالث: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي	45
خلاصة الفصل الأول	49
الفصل الثاني: التحليل المالي ودوره في ترشيد قرار الائتمان المصرفي	50-114

الفهرس

51	تمهيد
52	المبحث الأول: بيانات وأدوات التحليل المالي
52	المطلب الأول: الميزانية المالية
56	المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج
64	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
78	المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
78	المطلب الأول: التحليل المالي الساكن
89	المطلب الثاني: التحليل المالي الديناميكي (المتحرك)
97	المطلب الثالث: شروط التوازن المالي والإجراءات المتخذة من أجل إعادة التوازن المالي
99	المبحث الثالث: التحليل المالي وقرارات منح الائتمان
99	المطلب الأول: إدارة الائتمان والتحليل الائتماني
101	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار
104	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان
114	خلاصة الفصل الثاني
115 - 155	الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان لدى البنك الوطني الجزائري " وكالة البويرة 460"
116	تمهيد
117	المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري (BNA)
117	المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري
118	المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري
119	المطلب الثالث: إستراتيجية البنك والعمليات البنكية للبنك الوطني الجزائري
121	المبحث الثاني: هيكلية البنك وتمويلاته
121	المطلب الأول: هيكلية البنك ووظائف مصالحة
124	المطلب الثاني: موارد البنك
126	المطلب الثالث: استخدامات البنك
131	المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استغلال وقرض استثمار

الفهرس

131	المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك
133	المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض واتخاذ قرار منح الائتمان
135	المطلب الثالث: دراسة ملف طلب قرض استغلال وقرض استثمار (دراسة حالة)
155	خلاصة الفصل الثالث
159-156	خاتمة
166-160	المراجع
207-167	الملاحق



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	رقم الجدول	عنوان الجدول
52	الجدول رقم (1-2)	الميزانية المالية
56	الجدول رقم (2-2)	الميزانية المالية المختصرة
57	الجدول رقم (3-2)	منتوجات وأعباء حسابات النتائج
58	الجدول رقم (4-2)	المنتوجات والأعباء العملياتية
59	الجدول رقم (5-2)	المنتوجات والأعباء المالية
60	الجدول رقم (6-2)	الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف.
62	الجدول رقم (7-2)	حسابات النتائج حسب الطبيعة TCR
81	الجدول رقم (8-2)	حالات رأس المال العامل
82	الجدول رقم (9-2)	التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها
87	الجدول رقم (10-2)	تغير الخزينة
91	الجدول رقم (11-2)	مفهوم الموارد والاستخدامات
93	الجدول رقم (12-2)	الجزء الأول من جدول التمويل (تمويل طويل ومتوسط الأجل)
94	الجدول رقم (13-2)	الجزء الثاني من جدول التمويل (تمويل قصير الأجل)
96	الجدول رقم (14-2)	جدول تدفقات الخزينة
137	الجدول رقم (1-3)	يوضح الانتقال من ميزانية SCF إلى الميزانية التحليل المالي (2013/2012/2011) لجانب الأصول
138	الجدول رقم (2-3)	يوضح الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي (2013/2012/2011)
139	الجدول رقم (3-3)	يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013/2012/2011) لجانب الأصول
139	الجدول رقم (4-3)	يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013/2012/2011) لجانب الخصوم
140	الجدول رقم (5-3)	يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2013/2012/2011)
142	الجدول رقم (6-3)	كيفية حساب النسب المالية للسنوات (2013/2012/2011)
144	الجدول رقم (7-3)	يوضح حسابات النتائج للسنوات (2013/2012/2011)

قائمة الجداول والأشكال

147	يوضح الانتقال من ميزانية SCF إلى الميزانية التحليل المالي للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014) لجانب الأصول والخصوم	الجدول رقم (3-8)
148	يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة	الجدول رقم (3-9)
150	يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة	الجدول رقم (3-10)
152	يوضح حسابات النتائج للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014)	الجدول رقم (3-11)

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
15	يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s	الشكل رقم (1-1)
18	يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s	الشكل رقم (2-1)
20	يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ PRIMs	الشكل رقم (3-1)
69	يمثل المركز المالي قصير الأجل	الشكل رقم (1-2)
84	احتياجات رأس المال العامل	الشكل رقم (2-2)
105	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	الشكل رقم (3-2)
122	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الوطني "وكالة البويرة 460"	الشكل رقم (1-3)
141	يوضح مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2013/2012/2011)	الشكل رقم (2-3)
146	يوضح تحليل النتائج (TCR) للسنوات (2013/2012/2011)	الشكل رقم (3-3)
149	يوضح مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014)	الشكل رقم (4-3)



قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
169-168	استمارة ST219	الملحق رقم 01
170	التصريح بالاعتماد	الملحق رقم 02
171	طلب منح قرض	الملحق رقم 03
173-172	استمارة تعريفية بالزبون	الملحق رقم 04
177-174	الدراسة التقنو اقتصادية	الملحق رقم 05
179-178	الميزانية المالية لسنة 2011	الملحق رقم 06
181-180	الميزانية المالية لسنة 2012	الملحق رقم 07
183-182	الميزانية المالية لسنة 2013	الملحق رقم 08
185-184	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	الملحق رقم 09
187-186	جدول حسابات النتائج لسنة 2012	الملحق رقم 10
189-188	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	الملحق رقم 11
191-190	الميزانية المالية التقديرية لسنة 2014	الملحق رقم 12
193-192	الميزانية المالية التقديرية لسنة 2015	الملحق رقم 13
195-194	الميزانية المالية التقديرية لسنة 2016	الملحق رقم 14
197-196	الميزانية المالية التقديرية لسنة 2017	الملحق رقم 15
199-198	الميزانية المالية التقديرية لسنة 2018	الملحق رقم 16
200	جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2014	الملحق رقم 17
201	جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2015	الملحق رقم 18
202	جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2016	الملحق رقم 19
203	جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2017	الملحق رقم 20
204	جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2018	الملحق رقم 21
207-205	عرض المشروع وموافقة البنك	الملحق رقم 22



المقدمة:

يقاس الاقتصاد بمدى فعالية المؤسسات المالية و المصرفية ومدى تطورها لأنها جزء لا يتجزأ منه، ولبقاء هذه المؤسسات المالية وتحقيق الأهداف التي أنجزت من أجلها، أصبح لزاماً عليها إتباع سياسة مالية عامة للوصول إلى الأهداف المرجوة، ومن بين هذه المؤسسات المالية البنوك التجارية ، والتي تعتبر عصب النظام المالي ومحركة عجلة التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال عملها على وضع إدارة خاصة للعملية الائتمانية وذلك بتقديم القروض مقابل ضمانات شخصية أو عينية، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم وأكثر الفعاليات المصرفية بل من أكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيرها على مستوى البنك فقط، إنما ترتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية الرشيدة.

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشداً طبق التحليل المالي كتقنية جد هامة و المتمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن المؤسسات الاقتصادية، ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة ولا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عن ما وراء الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية وذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي، وذلك لضرورته القصوى والفعالة للتشخيص الائتماني السليم.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى هي الأخرى إلى المحافظة على سلامة جهازها المصرفي و هذا من خلال عملها على وضع إدارة خاصة بالعملية الائتمانية في البنوك التجارية من أجل منح القروض لطالبيها وضمان استردادها في آجال استحقاقها. وتجنباً للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم، طبقت البنوك التجارية الجزائرية هي الأخرى تقنية التحليل المالي.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية التالية:

ما مدى استخدام التحليل المالي في ترشيد القرارات الائتمانية في البنوك التجارية؟

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقروض؟
- هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة؟
- هل تعتمد البنوك على مؤشرات التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل.
 - لا يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي فقط فهناك وسائل وأساليب أخرى تساعدنا في تحديد مواطن الاختلال.
 - تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.
- المنهج المتبع:** بصدد دراستنا هذا الموضوع اعتمدنا في معالجته على:

المنهج التاريخي لأننا استعملناه في إبراز تطور التحليل المالي والمنهج الوصفي بشقيه المسحي ودراسة حالة، فطريقة المسح تتوافق وتتماشى مع طبيعة البحث بالنسبة للجانب النظري. أما بالنسبة للشق الثاني: فهو عبارة عن دراسة حالة لدى البنك الوطني الجزائري "وكالة البويرة460".

أهمية الدراسة:

- دور التحليل المالي باستخدام النسب والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار ائتماني رشيد.
- كيفية ترشيد الائتمان المصرفي، حيث أنه من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات على مستوى البنك أو مستوى الاقتصاد الوطني.
- تتزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة. فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها وتعرض البنك المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المتعثر في السداد، فضلاً عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى البنك، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية الجزائرية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني والتعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها البنوك التجارية.
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته المالية و قدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني.

أسباب اختيار الموضوع: وتتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول:

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكننا من اتخاذ القرارات المناسبة.
- الموضوع قيد الدراسة له علاقة بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه (اقتصاديات المالية والبنوك).
- ميول لهذا الموضوع.

الصعوبات:

- صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص لديهم.
- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري "وكالة البويرة 460".
- الحدود الزمانية: الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة تأثير التحليل المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة خلال الفترة (2011-2018).

الدراسات السابقة:

1- دراسة عمار أكرم، عمر الطويل (2008): "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتمد البنوك التجارية الوطنية بغزة على أدوات التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقييم أداء البنوك وتلقي الموظفين لدورات تدريبية فيما يخص استخدام أدوات لتحليل المالي لغرض تقييم الأداء.
- الاعتماد على أدوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر بدرجة أقل وقلّة استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي و عدم التركيز البنوك على تنمية قدرات الموظفين فيما يخص استخدام أدوات التحليل المالي لغرض التنبؤ بالتعثر.

2- دراسة إيمان أنجرو، عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين (2006): "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري أمودجا". هدفت هذه الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايير وكذا التعرف على

العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

■ نلاحظ أن المصرف الصناعي يركز على الضمانات، إلا أن الضمانات لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني، أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها البنك عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.

■ لا يقوم المصرف بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أو في مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

3- دراسة خالد محمود الكحلوت(2005): " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية واستهدفت الدراسة البنوك العاملة في فلسطين واستخدمت أداة الإستببانية لتجميع المعلومات واستطلاع آراء الموظفين للوصول إلى الغرض المطلوب من الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

■ غالبية محليي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني درجة اعتمادهم على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان بدرجة منخفضة جداً.

■ لا يوجد إدراك لدى غالبية محليي الائتمان بأهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية في صنع القرار الائتماني.

4- دراسة حابس إيمان (2011): " دور التحليل المالي في منح القروض، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

■ إن دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتصر على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وباستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط وليست كلها، و بذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.

تقسيمات الموضوع:

تناولنا في الفصل الأول الائتمان المصرفي والتحليل المالي حيث قسم إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول الائتمان المصرفي سياساته ومخاطره وإجراءات منحه. وفي المبحث الثاني إلى طبيعة التحليل المالي وفي المبحث الثالث مجالات ومقومات التحليل المالي.

تناولنا في الفصل الثاني التحليل المالي ودوره في ترشيد قرار الائتمان المصرفي بحيث قُسم إلى ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول بيانات وأدوات التحليل المالي وتضمن المبحث الثاني التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي وفي المبحث الثالث تناولنا التحليل المالي وقرارات منح الائتمان بحيث تطرقنا إلى مفهوم إدارة الائتمان ثم العلاقة بينها وبين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء واتخاذ القرار ثم إلى النسب المالية المستخدمة في منح الائتمان.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان لدى البنك الوطني الجزائري "وكالة البويرة 460" قسمناه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبنك الوطني الجزائري وفي المبحث الثاني هيكله البنكي و تمويلاته وفي المبحث الثالث دراسة قرض الاستغلال وقرض الاستثمار.



الفصل الأول

الائتمان المصرفي والتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر النشاط الائتماني الركيزة الأساسية للعمل المصرفي، والذي يمثل إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق أكبر عائد عند أدنى مستوى من المخاطر، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة لدخل البنك، لذا يتطلب الحماية والتحوط ضد المخاطر التي يمكن أن يواجهها من جراء الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية، حيث يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف الناتجة عن عمليات الغش التي مارستها بعض إدارات الشركات والتي فرضت نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات. وقد أدى نشرها إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي التي تعتبر أداة فعالة في تقييم مخاطر الائتمان وتزويد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قراره الائتماني.

لذا قد أصبح هذا الموضوع من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي، و للعاملين فيه، لذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة القرارات الائتمانية و بالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك، كما يعد كذلك من المواضيع التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين و طلبة الدراسات المالية والمصرفية.

وسنقوم بتسليط الضوء في هذا الفصل على الائتمان المصرفي والتحليل المالي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي وذلك بالتطرق إلى ووظائفه والسمات المميزة له، وسياساته وإجراءات منحه وأيضا إلى خصائص القرار الائتماني الجيد وصياغته إضافة إلى المخاطر المترتبة عنه وكيفية التحكم فيها. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه ماهية التحليل المالي (تعريفه، أهميته، أهدافه، والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته وخصائصه)، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى مجالات ومقومات التحليل المالي.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي سياساته ومخاطره و إجراءات منحه

من بين الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد، وعند تعامله مع الائتمان لابد أن يكون لديه سياسة ائتمان والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد في إدارة وظيفة الائتمان في البنك وتستند إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان بهدف تجنب المخاطر المترتبة عن هذه العملية، لذلك تهتم إدارة البنوك بتحديد حجما لمخاطر المحيطة بالقرض وطبيعتها إلى أقصى قدر ممكن لأنها تمثل إحدى الأسس التي يعتمد عليها البنك في تحديد شروط الإقراض.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات وستطرق في هذا المطلب إلى ماهيته وأهميته وتقسيماته وأيضا إلى خصائصه.

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي وأهميته.

1- تعريف الائتمان المصرفي:

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو "القدرة على الإقراض"، واصطلاحاً: "هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدائنة"، ويراد به في الاقتصاد الحديث: "أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بجميع أنواعها"¹.

ويعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد"².

كما تعرف القروض المصرفية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر"³.

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (28) العدد(3)، 2006، ص 194.

² - رحيم حسين، سليم حود، "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرار ائتمان بالبنوك التجارية"، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2008، ص 3.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، دار الجامعية مصر، 2008، ص 103.

وبصفة عامة يعرف الائتمان المصرفي انه عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً سواء كان فرداً أو مؤسسة بناءً على طلب تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه.

2- أهمية الائتمان المصرفي:

للتسهيلات الائتمانية نتائج اقتصادية هامة نذكر منها ما يلي¹:

- ✓ يعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الاقتصادي.
- ✓ تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.
- ✓ تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- ✓ تساعد القروض المصرفية الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وبالتالي تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- ✓ منح الائتمان يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فيعمل الائتمان على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
- ✓ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، والتي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
- ✓ يلعب الائتمان دوراً هاماً في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها².
- ✓ يخفف الائتمان المصرفي الكثير من الصعوبات التي تفرزها المؤسسات المختلفة خاصة الصغيرة وحديثة النشأة في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني من الجهات الممولة الأخرى³.

¹ - حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2011، ص 4.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

³ - فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 4، 2008، ص 125.

الفرع الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تقسيم القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، و سنوضح في هذا الفرع مختلف التقسيمات التي وضعت لتسهيل عملية دراسة القروض من خلال المعايير المختلفة للتصنيف، ويمكن تقسيمها إلى:

✓ ائتمان بحسب الآجال.

✓ ائتمان بحسب الغرض منها.

✓ ائتمان من حيث الضمان.

✓ ائتمان بحسب المقترضين.

1- تقسيم الائتمان المصرفي وفقا لآجالها(الفترة الزمنية)

يقسم الائتمان المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى¹:

1-1 ائتمان قصير الأجل: هو ائتمان لا تزيد مدته عادة عن سنة، ويمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك التجارية وتعد أفضل أنواع التوظيف لديه. وهو يستخدم أساسا في تمويل الأنشطة الجارية للعملاء، أو بصفة أخرى عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل: تمويل شراء المواد الأولية أو النقدية ويتميز هذا النوع من الائتمان بأسعار فائدة منخفضة نظرا لقصر أجله.

1-2 ائتمان متوسط الأجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدة جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

1-3 ائتمان طويل الأجل: هو ائتمان الذي يزيد آجاله عن خمس سنوات وقد يصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة يمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية أو بناء المصانع أو إقامة مشاريع جديدة. تقدم مثل هذه القروض عادة من المصارف المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عام، وذلك لتمويل عمليات السكن واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف.

2- تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للغرض منه:

ويقسم الائتمان المصرفي طبقا لهذا المعيار إلى:

1-2 الائتمان الاستثماري: هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الاستثمارية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متوسطة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كآلات والأراضي وغيرها².

¹ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص ص 102-104.

² - حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 6.

2-2 الائتمان التجاري: هو من أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، وخاصة المؤسسات صغيرة الحجم التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية¹.

2-3 الائتمان الاستهلاكي: يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية كالسيارات، والثلاجات، الغسالات، فهو يعتبر ائتمان شخصي في أغلب الأحيان بحيث يقدم للشركات أو الأفراد الموظفين لدى الدولة، وغالبا ما يتم سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية للبنك².

2-4 الائتمان الإنتاجي: هو الذي يمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع. ولا تجذب البنوك التجارية منح القروض الإنتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في حكم المحمدة ولطبيعة المخاطر التي تلاقيها جراء منحها³.

3- تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للضمان:

ويقسم الائتمان طبقا لهذا المعيار إلى⁴:

3-1 الائتمان المصرفي بضمان (مضمون): وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

✓ **ائتمان بضمان شخصي:** ويمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

✓ **ائتمان بضمان عيني:** وقد تكون قروض بضمان بضائع، يودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو القروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول. أو قروض بضمان الكمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين، وقروض بضمان وثائق التأمين وقروض بضمان الودائع لأجل، وشراءات الإيداع والاستثمار.

3-2 الائتمان المصرفي غير المضمون: ويكتفي فيها بوعده المقترض بالدفع إذا لم يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد. وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية. وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة.

¹ - جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 355.

² - طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 452.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

⁴ - نفس المرجع، ص 116-118.

4- تقسيم الائتمان المصرفي وفقا للمقترضين:

تنقسم القروض طبقا لهذا المعيار إلى:

1-4 قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.

2-4 قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام.

3-4 قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

4-4 قروض للعملاء وقروض لآخرين.

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساسا على نوعية ومهنة المقترضين، ويفيد في وضع

سياسات الإقراض الملائمة التي تجذب نوعية دون الأخرى بناء على البيانات التي تتجمع بهذا الخصوص.

كما يمكن تقسيم الائتمان المصرفي وفقا لشيوع عرضه في المراجع العلمية وطريقة استخدامه من قبل البنوك إلى¹:

✓ الائتمان المباشر النقدي.

✓ الائتمان غير المباشر.

✓ الائتمان الدولي.

✓ الائتمان المشترك.

✓ الائتمان التأجيري.

1- الائتمان المباشر النقدي:

يعتبر من أكثر الأنواع شيوعا في نشاط البنوك التجارية والأكثر أهمية و ربحية من قبل إدارة الائتمان، ويتم بمنح مبالغ

نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة مسبقا بعقد الائتمان، ومن أهم

أشكال الائتمان النقدي المباشر ما يلي:

1-1 حساب الجاري المدين: هو عبارة عن تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين يستطيع العميل

السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح يتم احتساب الفائدة على المبلغ المستخدم².

1-2 الائتمان المباشر (القروض والسلفيات النقدية): يعتبر من أكثر أنواع الائتمان انتشارا واستخداما، يلجأ إلى

هذا النوع لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو في عمليات التمويل

الاستثماري طويل الأجل. وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما تختلف باختلاف طرق

السحب منها، وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طريقة تسديدها³.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 94.

² - عبد الحليم كراجه، وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص 69.

³ - إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة قسم

المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006/2007، ص 25.

1-3 الكمبيالات المخصومة: الكمبيالات عبارة عن نوع من أنواع الأوراق التجارية الشائعة الاستعمال لدى البنوك التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع الآجل فيما بين التجار، فهي عبارة عن سند يتعهد بمقتضاه أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد، لكن البنك يتدخل مقابل عمولة متفق عليها ليتمكن التاجر من خصم الكمبيالة قبل تاريخ استحقاقها¹.

2- الائتمان غير المباشر:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر. كما أنه لا يمثل ديناً مباشراً على العميل اتجاه البنك إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان تعهداته ووفائه للالتزامات المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على البنك². وبصفة مختصرة (هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم احترامه لتعهداته ووفائه للالتزامات المباشرة). وتمثل صورته في:

2-2 الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): هي من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية، وهي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه اتجاه ذلك الطرف³.

2-3 الاعتماد المستندي: هو عقد يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ محدد للمستفيد إذا ما قدم هذا الأخير في أجل محدد وثائق معينة. وخلاصة القول "هو تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلاً بإرسال البضاعة المتعاقد عليها⁴.

2-4 بطاقات الائتمان: تعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها والذي انتشر كثيراً في السنوات الأخيرة. وهي تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء، ولا يدفع العميل فوائد للبنك على هذه الخدمة إذا سدد خلال الفترة إلا أنه يتحمل فوائد على الرصيد المتبقي بدون سداد. أما البنك فإنه يتقاضى من البائع عمولة محددة من قيمة الفاتورة.

¹ - حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ - حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ - حسين بالعجوز، "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009، ص 93.

3- الائتمان الدولي:

تعمل البنوك على توسيع تعاملاتها الدولية لتسهيل التجارة الخارجية من خلال تمويل المعاملات الدولية سواء ذات الأجل الطويل أو القصير، لذلك فإن البنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي قصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية¹.

4- الائتمان المشترك:

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاضم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من بنك. لأنه قد لا يستطيع بنك واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة ولذلك فإن البنوك أدخلت نظام الائتمان المشترك طويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين البنوك².

5- الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري:

يعتبر التمويل التأجيري من أهم أشكال الائتمان التي ظهرت حديثاً، فبفضلها يستطيع الفرد أو الشركة الحصول على معدات دون أن يضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة، ويعرف الائتمان التجاري بأنه عملة يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويستمر التسديد على أقساط يتفق بشأنها وتسمى ثمن الإيجار³.

الفرع الثالث: خصائص الائتمان المصرفي

يمنح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبيرة و الصغيرة، والمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكبر حجماً وتوسعا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة فتحتاج أكثر للائتمان المصرفي لتمويل مشاريعها وباعتباره النشاط الأكثر شيوعاً فهو يتمتع بهذه الخصائص⁴:

1- الثقة بين الطرفين: وهي من أهم خصائص الائتمان فلا بد من البنك أن تكون له ثقة في الزبون الذي سوف يقوم بالتسديد في الوقت المحدد .

2- تحديد مدة الاستحقاق: يجب أن تكون فجوة زمنية بين منح الأموال و استحقاقها.

3- التعهد أو المبادرة: يعد البنك الزبون بمنحه الائتمان بعدما موافقة هذا الأخير على شروط العقد.

4- الربح أو الفائدة: يجب على الزبون دفع ثمن القيام باستخدام هذه الأموال المتمثلة في الفائدة .

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² - نفس المرجع ، ص 115.

³ - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003، ص 69.

⁴ - حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثاني: السياسة الائتمانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة الائتمانية وعناصرها و إلى مكوناتها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية

تعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) وأنواعها وأجلها الزمنية وشروطها الرئيسية¹.

كما تعرف أيضا بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات الائتمان وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها².

وكتعريف شامل تعرف على أنها إطار عام يتضمن مجموعة من الأسس و المعايير والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

وتهدف إلى تحقيق الأغراض التالية³:

- ✓ سلامة القروض التي يمنحها البنك.
- ✓ تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي.
- ✓ تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.
- ✓ توفير الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يجد من الوقوع في الخطر.

الفرع الثاني: عناصر السياسة الائتمانية

للبنك وظيفتين رئيسيتين هما: قبول الودائع ومنح القروض فينبغي استثمار الودائع الموجودة بالبنك في مجالات مربحة مع مراعاة متطلبات السيولة لمواجهة طلبات السحب المتوقعة وغير المتوقعة، وهناك ثلاث أسس يبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية وهي:

- ✓ الربحية.
- ✓ السيولة.
- ✓ الأمان.

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاصرة، الأسواق المالية"، دارا لفكر العربي، القاهرة، مصر، 2004، ص 33.

² - فلاح حسن عداي الحسيبي، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، "إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط4، 2008، ص 126.

³ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 208.

1- الربحية: يسعى البنك بالدرجة الأولى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لان مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها، وتحقيق الأرباح يعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه وتشمل الإيرادات مايلي¹:

- ✓ الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- ✓ العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- ✓ أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كتقديم الاستشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

- ✓ فروقات العملة الأجنبية وهي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
 - ✓ إيرادات أخرى، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات... الخ.
- أما التكاليف فتتمثل فيما يلي:

- ✓ الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- ✓ العمولات المدينة: هي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات المالية الأخرى.
- ✓ المصاريف الإدارية والعمومية.

وتجدر الإشارة أنه على البنك أن يقتطع نسبة 10% من صافي الأرباح في كل سنة لحساب الاحتياطي الإجباري ويستمر في هذا الاقتطاع حتى يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال.

2- السيولة: أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا. أما السيولة في البنوك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان. وتعتمد على عدة عوامل أهمها²:

✓ **مدى ثبات الودائع:** فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر، وذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقية بين البنك والعميل، فإنه لا يجوز له أن يسحبها إلا عند موعد الاستحقاق لأن ذلك يخل بنود الاتفاقية المبرمة فإذا استلزم ذلك يلجأ البنك إلى كسر الوديعة ويعطيه المبلغ مع خصم الفوائد عليه أو أن يعطيه قرضا بفائدة أعلى لكن مع احتفاظه بالوديعة كضمان.

✓ **قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة:** فكلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، كلما شعرت أيضا إدارة البنك بالاطمئنان أكثر. فالقروض طويلة الأجل لمدة خمسة عشر سنة مثلا قد لا توحى بالاطمئنان لدى إدارة البنك وذلك لأن كثيرا من الظروف الاقتصادية قد تتغير و دورات التجارية والصناعية قد تنقلب وظروف المنافسة قد تختلف وكذلك فيما يتعلق بالتغيرات والتطورات التكنولوجية.

¹ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 198-200.

² - نفس المرجع، ص 200.

3- الأمان: يأتي عنصر الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن القروض المصرفية التي يمنحها لعملائه سوف يتم تسديدها في الوقت المحدد، وينبغي للتوصل إلى ذلك دراسة مايلي¹:

- ✓ أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض.
- ✓ السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته.
- ✓ الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المؤسسة طالبة الاقتراض.
- ✓ مدى نجاح المؤسسة في أعمالها، ومكانتها في السوق بين المنافسين .
- ✓ المركز المالي للمؤسسة وملاءمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي... الخ.
- ✓ مدة القرض، فكلما كانت أقل كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.
- ✓ حجم القرض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ومدى ملاءمته لإتباع الحاجات المطلوب تمويلها.

الفرع الثالث: مكونات السياسة الائتمانية

تشمل السياسة الائتمانية على المكونات التالية:

1- حجم الأموال المتاحة للائتمان: تنص سياسات الائتمان على أن لا تزيد القيمة الكلية للائتمان عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة²، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقاً من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى والنسب والمعدلات التي يقرها البنك المركزي مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها³.

2- تحديد تشكيلة الائتمان: من المعروف أن تنوع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر يؤديان إلى تقليل نسبة المخاطرة التي يتحملها البنك ومن أهم أساليب تقليل المخاطر توزيع تواريخ استحقاق الائتمان من قصيرة إلى متوسطة إلى طويلة الأجل، وكذلك توزيع الائتمان على عدة مناطق جغرافية بالإضافة إلى توزيع الائتمان على الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وخدمات⁴.

3- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الائتمان المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح الائتمان أو عدم الموافقة عليه، وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات وهناك بعض القروض قد تحال إلى لجنة مشكلة للبحث واتخاذ القرار بشأنها حيث توضع حدود دنيا وعليا لحجم الائتمان الممنوح.

¹ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 202.

² - منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط 3، 2010، ص 210.

³ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

⁴ - نفس المرجع، ص 210.

4- شروط الائتمان: ينبغي أن تنص سياسات الائتمان على حد أقصى لقيمة الائتمان الذي يمكن أن يقدمه البنك وكذلك على حد أقصى لتاريخ استحقاق الائتمان¹.

5- المنطقة الجغرافية التي يخدمها: من ضمن استراتيجية إدارة الائتمان ينبغي تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك بحيث يؤدي إلى التغطية²:

✓ حجم الموارد المتاحة للائتمان.

✓ المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.

✓ طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض.

✓ مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها.

6- تحديد سعر الفائدة على الائتمان: يعتبر الدخل المتولد من عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة للبنك وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على الائتمان بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، درجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على الائتمان، وتكلفة إدارة الائتمان... الخ استنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة الملائم طبقا لنوعية لائتمان أو نوعية العميل المقترض³.

7- مجالات الائتمان غير المسموح لتمويلها: قد تتضمن سياسات الائتمان ببعض البنوك المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات. وقد تحدد هذه المجالات لتقليل من المخاطر التي تصاحب تمويلها، أو قد تكون راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. فقد تقرر إدارة البنك منع الائتمان في مجالات صناعات المتقدمة أو صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو في مجال التجارة المشروبات الروحية أو صناعة الأسلحة أو السجائر⁴.

8- تحديد مستندات الائتمان: قد تحدد سياسة الائتمان في البنك المستندات الواجب تقديمها من قبل العميل عند طلب القرض، وهذه المستندات وإن كانت تختلف قليلا من بنك لآخر، وفي نفس البنك من وقت لآخر، إلا أنه إنجازها أهمها⁵:

✓ طلب الحصول على قرض معبأ من قبل العميل وموقع منه.

✓ بيان مصادر الدخل بالنسبة للفرد أو القوائم المالية لعدد من السنوات بالنسبة لشركات، وغالبا ما يتم طلب

القوائم المالية لآخر ثلاث سنوات.

✓ بيان بالقروض السابقة التي منحت للعميل.

✓ مستندات ملكية الضمانات المقدمة من العميل.

¹ - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ - نفس المرجع، ص 121.

⁴ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 211.

⁵ - نفس المرجع، ص ص 211-212.

✓ وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمان من العميل.

✓ أي أوراق أخرى يرى البنك أو إدارة الائتمان ضرورة اعتمادها.

ويتم تخصيص ملف لكل قرض يحتوي على المستندات السابق ذكرها أو نسخ عنها.

9- متابعة الائتمان: سياسات الائتمان قد تنص على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب¹.

المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح الائتمان

سنتطرق في هذا المطلب إجراءات منح الائتمان ومعايير منه

الفرع الأول: إجراءات منح الائتمان

عادة ما تضع البنوك خطوات منح الائتمان، وذلك منعا لحدوث أي خلل أو انحراف عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه، وأهم الإجراءات التي تمر بها عملية منح الائتمان:

1- دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب الحصول على قرض وفقا للنموذج المعد من قبل البنك، يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد. وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض².

2- تحليل المركز المالي للعميل: يتم تحليل المركز المالي للعميل طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر. وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط ونسب المديونية.

وبذلك تتحدد الملاءة المالية للعميل وفيها إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على قرض أم لا.

3- الاستفسار عن مقدم الطلب: حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية للمقدم طلب الاقتراض وشكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى لكي تتخذ قرار ائتماني سليم³.

4- التفاوض مع العميل: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تمت جمعها، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن: تحديد مبلغ القرض الغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط⁴.

5- طلب الضمان التكميلي: يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

¹ - منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 221.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 205.

⁴ - حسين بالعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 73.

6- توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان، فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع العقد يتضمن كافة الشروط.

7- صرف قيمة القرض (كله أو بعضه): بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل يقوم البنك بوضع قيمة القرض تحت تصرف العميل كلية، حيث يكون من حق العميل سحب كامل المبلغ أو جزء منه¹.

8- سداد الائتمان ومتابعته: تعتبر مرحلة تحصيل القرض آخر مرحلة من مراحل القرض، وهي التي يقوم فيها العميل بسداد القرض مضافاً إليه الفوائد، وذلك وفق طريقة السداد المتفق عليها (سداسية، سنوية، أو قدت كون أقساط ثابتة أو غير متساوية)² ولضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض وبعدها يقوم بمتابعة تسديد القرض³.

الفرع الثاني: معايير منح الائتمان المصرفي

من أجل الوصول إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم ومن أجل تحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، هناك مجموعة من المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم يطلب اقتراض من البنك. وقد أتاحت أمام إدارة الائتمان مجموعة من النماذج للمعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني. وفيما يلي عرض لهذه النماذج:

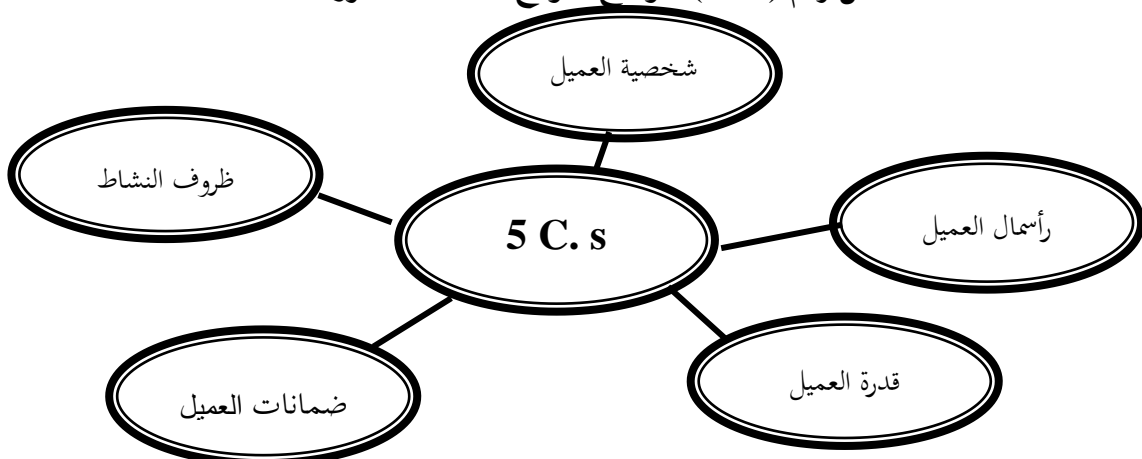
نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s.

✓ نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s.

✓ نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM.

1- نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s.

الشكل رقم (1-1): يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C,s



المصدر: سوزان سمير ذيب، وآخرون، "إدارة الائتمان" دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 95.

¹ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

² - حسين بالعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

ويعتبر هذا النموذج أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي الائتمان ومانحي الائتمان على مستوى العالم، والتي طبقا لها يقوم البنك كمانح الائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عمليه المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وتسمى 5C,s وذلك لأن كل عنصر من عناصرها يبدأ بحرف C باللغة الإنجليزية. وهي¹:

✓ الشخصية: **Character**.

✓ القدرة: **Capacity**.

✓ رأس المال: **Capital**.

✓ الضمان: **Collateral**.

✓ الظروف المحيطة: **Conditions**.

1-1 الشخصية: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب، والحصول على دعم البنك له.

وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تواجهه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب عليها من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين: العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير، وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمؤسسة والعاملين بها وبمورديها والبنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

1-2 القدرة: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان. وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفصيل مركزه المالي وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع البنك أو أية بنوك أخرى.

وهناك أربعة أوجه في تفسير معنى القدرة التي يجب أن يتمتع بها العميل هي²:

✓ **الاتجاه الأول:** هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

✓ **الاتجاه الثاني:** ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها

إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة في صورة تسهيلات ائتمانية.

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 96 - 97.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 142 - 143.

✓ **الاتجاه الثالث:** يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك.

✓ **الاتجاه الرابع:** ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل.

1-3 رأس المال: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عنصراً لتقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي له في حالة فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فـرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمؤسسة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية¹.

1-4 الضمان: تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة ولضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عن السداد وينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة، مثل: سهولة التسجيل، سهولة التصريف، البيع، إمكانية التخزين... الخ². وإن الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن يراعي عند تحديد الضمان مايلي³:

✓ عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.

✓ تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.

✓ تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.

✓ كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

1-5 الظروف المحيطة: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعمل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 99.

² - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

³ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 101.

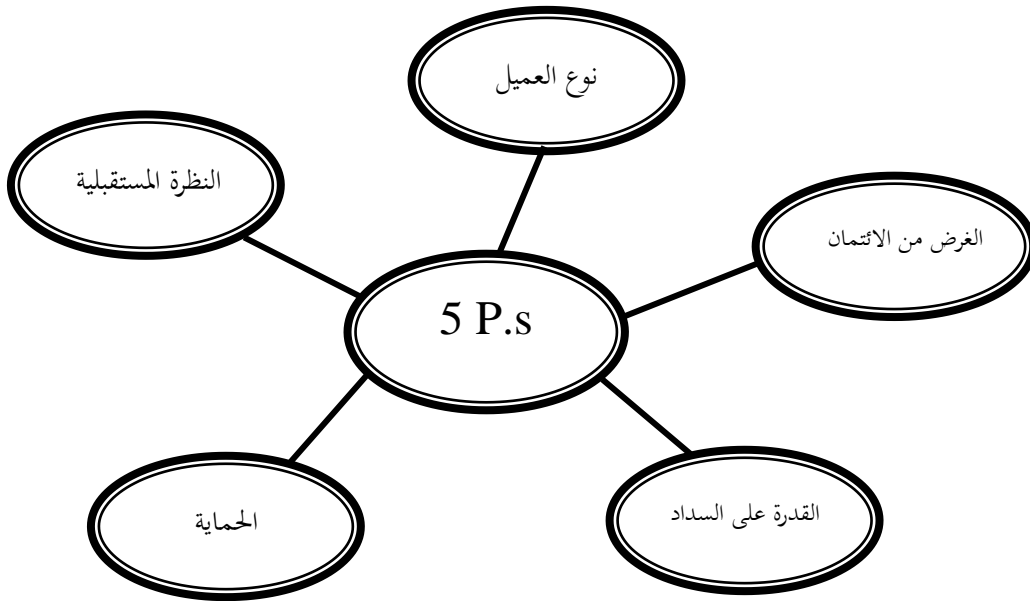
والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل: الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى: هل هو في مرحلة التقدم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار¹.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه المالي، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية، فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على معايير الثلاثة الأولى، كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها، فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

2- نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s

الشكل رقم (1-2): يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P,s



المصدر: سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

من الممكن أن تستخدم متخذ القرار الائتماني نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجواب المحيطة بطلب الائتمان، وفيما يلي عرض لهذه المعايير:

✓ العميل: **People**.

✓ الغرض من الائتمان: **Purpose**.

✓ القدرة على السداد: **Payment**.

¹ - طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 474.

✓ الحماية: **Protection**.

✓ النظرة المستقبلية: **Perspective**.

1-2 العميل: وهنا يجب تكوين صورة كاملة وواضحة على مدى جدارة العميل المقترح للحصول على قرض من حيث التأكد من أهليته القانونية، الأخلاقية، الإدارية، وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح، وأهم المتعاملين معه، وأهم المنافسين وخططه المستقبلية وغيرها.

ولذلك فإن القدرة الأولى في عملية تقييم المركز الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هي مقابلة العميل. ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد البيانات والمعلومات التي يجب الحصول عليها عن العميل وتحديد الأعمال السابقة التي قام بها وهل قام العميل بالتغيير من عمل إلى آخر؟ لأن ذلك يعطي انطبعا بالنجاح أو الفشل وبالتالي تقييم وضع العميل المستقبلي، كذلك معرفة البنوك التي سبق أن تعامل معها والتي يتعامل معها حالياً¹.

2-2 الغرض من الائتمان: حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي، وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ القرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك، ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أو يتعارض معها، فضلاً عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه².

2-3 القدرة على السداد: يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع الفوائد في موعد الاستحقاق ووفق الجدول المخصص لذلك. ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، وتحديد فيما إذا كان العميل سيقوم بسداد الائتمان من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم التسهيل في تمويله أو من خلال موارد أخرى، وهل هي موارد تتصف بالانتظام والاستمرار أو التقلب.

2-4 الحماية: إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل. وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل، سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل* فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك³.

2-5 النظرة المستقبلية: إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من العميل والبنك، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام. ودراسة

¹ - إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

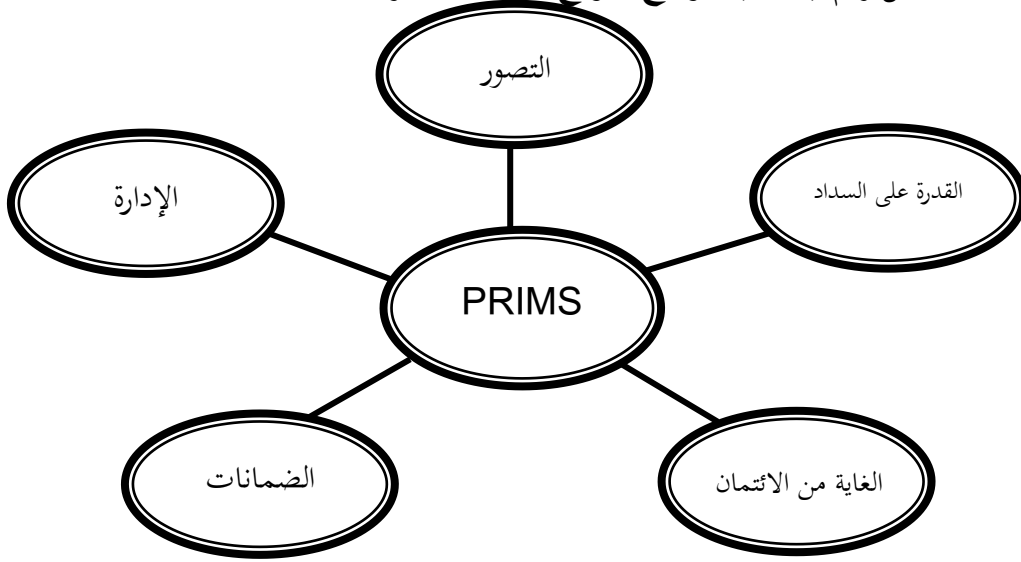
* قابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويل الضمان إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.

³ - نفس المرجع، ص 104.

الظروف المحيطة بالعميل الحالية والمستقبلية سواء كانت داخلية أو خارجية، واستكشاف حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان¹.

3- نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM:

الشكل رقم (1-3): يوضح نموذج الائتمان المعروف بـ PRISM



المصدر: سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد. تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلماتها وهي P.R.I.S.M وفيما يلي عرض لماهية هذه المعايير²:

✓ **Perspective**: التصور

✓ **Repayment**: القدرة على السداد

✓ **Intention or Purpose**: الغاية من الائتمان

✓ **Safeguards**: الضمانات

✓ **Management**: الإدارة

3-1 التصور: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه، ومضمون هذا المعيار هو: القدرة أو الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان، وكذلك دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

¹ - إيمان أنجرو، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

3-2 القدرة على السداد: ومضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال لفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب إعطاؤها اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد سواء كانت داخلية أو خارجية. وما يهم متخذ القرار الائتماني هو المصادر الداخلية، لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3-3 الغاية من الائتمان: ومضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية، وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

3-4 الضمانات: ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، ويمكن للضمانات أن تكون داخلية، وهي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

3-5 الإدارة: يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان نشاطه موسمي أو دائم، واستعراض الهيكل التنظيمي للعمل وتحديد قدرة العميل على النمو¹.

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان، ومضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان من مدى ملاءمة العميل وقدرته على تسديد التزاماته اتجاه البنك، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجهها عملية منح الائتمان.

المطلب الرابع: خصائص القرار الائتماني الجيد وصياغته

سنطرق في هذا المطلب إلى خصائص القرار الائتماني الجيد وكيفية صياغته

الفرع الأول: خصائص القرار الائتماني الجيد

يتسم الإقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي بتوفرها يصعب حدوث التعثر، ويجب على متخذ القرار الائتماني أن يسعى جاهدا إلى توافرها في قراره. وأهم هذه الخصائص:

1- إمكانية التصفية الذاتية للائتمان، كما في حال التسهيلات بضمان البضائع، والاعتمادات المستندية، وسداده كاملا في التاريخ المتفق عليه وبشروط المتفق عليها². لذا يتعين على مانح الائتمان أن يتحقق من ذلك ومن سلامة استخدام

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

² - أحمد غنيم، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف"، مطابع المستقبل، مصر، ط 2، 1999، ص 177.

القرض في الغرض الممنوح من أجله، كما يجب أن يتحقق من توافر مصدر محدد وواضح للسداد، كما يقصد بسيولة القروض، سرعة دوران القروض، أي صغر الفترة الزمنية من تاريخ عقد القرض وحتى تاريخ استحقاقه¹.

2- الموازنة بين المخاطر المصاحبة لقرار الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الأخذ بالحسبان السياسة الائتمانية للبنك فيما يتعلق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار العائد واجبة التطبيق. وقد تواجه صاحب القرار الائتماني عملية بذاتها قد لا تمثل ربحية مقبولة إلا أن النظرة الشاملة لمجموع التسهيلات التي يمكن منحها للعميل والربحية العامة المتوقعة من مجمل نشاطه، يمكن اعتبارها مبررا لقبول تمويل هذه العملية على الرغم من عدم ربحيتها المباشرة أو الذاتية. كما ينبغي الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية الهامة للأرباح ومنها: مقابلة كافة أعباء البنك والتزاماته الإدارية، وكذلك مقابلة المخاطر التي يمكن أن يتكبدها البنك مثل مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم على الرغم من جميع الاحتياطات المحيطة بعملية الإقراض، أو مخاطر التدهور في قيمة محفظة الاستثمارات المالية، كذلك فإن الأرباح تعد مؤشرا مهما وضروريا على حسن الإدارة وكفاءتها، وأيضا تغطية حقوق أصحاب الموارد بالبنك من عملاء وبنوك ومؤسسات الأخرى...

3- على البنك التأكد من أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيدده على توافر السيولة كما تقدم من أجل المحافظة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند طلبهم لودائعهم، والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض*، واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في إدارة نشاطه.

4- التنوع أو الانتشار: تلعب سياسة التنوع دورا هاما في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها البنك، فالإدارة المصرفية الناجحة يتعين عليها تنوع محفظة القروض، وذلك بهدف تنوع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، أي أن يكون للبنك فروع في مناطق متعددة، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين وأيضا عدم التركيز على نوع معين من الضمانات، لأن أي تقلبات طارئة أو غير متوقعة لقيمتها السوقية يعني خسائر فادحة للبنك.

5- الضمان: الضمان الجيد عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني وهو عنصر يصعب التغاضي عنه أو إهماله حيث يكون كخط دفاع لحالات الطوارئ غير منتظرة، أو لمعالجة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد. ويجب أن يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري عليه للتأكد من سلامة وصحة وتوافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته واستمراره كضمان للقروض والتسهيلات التي قدمها البنك².

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

* - الجدارة الائتمانية للمقترض هو أحد المبادئ التقليدية المستقرة في الدراسات والمدارس المصرفية والائتمانية، وهي المعايير الخاصة بدراسة المقترض المتقدم بطلب اقتراض من البنك.

² - محسن أحمد الخضيري، "الديون المتعثرة"، الظاهرة، الأسباب، العلاج"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 104.

الفرع الثاني: صياغة القرار الائتماني (البيانات الخاصة بالتسهيل الائتماني)

إن صياغة القرار الائتماني تعتبر المحصلة النهائية للدراسة الائتمانية، وتعتبر خطوة هامة وضرورية، حيث أن سوء صياغة القرار الائتماني سواء من حيث حجمه أو من حيث شكله أو برنامج سداده... قد يؤثر سلباً في نشاط العميل وبالتالي في قدرته على سداد الائتمان الممنوح. وتتلور العناصر الرئيسية للإجابة على منح الائتمان حول ما يلي¹:

1- حجم أو قيمة التسهيلات المقترحة منحها: المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله، ومع طبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأس المال العامل اللازم وصافي رأس المال العامل المتاح.

فمنح العميل تسهيلات بأكثر مما يحتاج سوف يضر العميل كثيراً، ويعد مدخلاً مبكراً لحدوث التعثر، فهو يؤدي إلى تحميل العميل بأموال مقترضة ذات تكلفة ملموسة تؤثر على ربحيته ونتائج نشاطه، كما قد يؤدي إلى استخدام هذه الأموال في نواحٍ ترفيهية أو غير ضرورية، وخطورة ذلك أنه لا يمكن رد هذه الأموال بسهولة أو دون خسائر. كما أن منح العميل تسهيلات بأقل مما يحتاج سوف يؤثر سلباً في توفير مستوى السيولة اللازم لإدارة النشاط وهو أمر قد يعرض العميل لاختناقات متكررة تؤثر في قدرته على تسيير نشاطه.

2- الغرض من التسهيلات المقترحة منحها للعميل: لا بد أن يكون الغرض واضحاً ومحدداً في الدراسة الائتمانية وأن يعكس ذلك على الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، فإذا كان الغرض منها تمويل أصول ثابتة أو خطوط إنتاج فإن الأمر يختلف كثيراً عما إذا كان الغرض هو تمويل احتياجات دورة التشغيل (رأس المال العامل).

3- شكل التسهيلات الائتمانية: هذا الجانب من الجوانب كيفية صياغة قرار منح الائتمان يمثل أهمية كبيرة، حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة يؤدي إلى ارتباك العملاء مالياً وتعثرهم في السداد لحلول تاريخ الاستحقاق مثلاً قبل وصول الآلات واستغراق معظم الوقت في تدبير الأصل وتجارب التشغيل... وبالتالي عدم مساهمته بشكل فعلي في خلق الإيرادات اللازمة لمقابل الالتزامات الناشئة عن تمويله بالاقتراض، أو استخدام تسهيلات قصيرة الأجل لتنفيذ المباني والإنشاءات والمرافق.

4- برنامج السداد: يتعين تصميم برنامج السداد بناء على طبيعة نشاط العميل بشكل خاص، وأن يتوافق هذا البرنامج زمنياً مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية بحيث يقع تاريخ استحقاق الأقساط مع الفترات التي يتوافر فيها للعميل صافي تدفقات نقدية موجبة تكفي لمواجهة التزاماته، كما يجب أن يرتبط برنامج السداد مع طول دورة النشاط. كما يجب على الباحث الائتماني أن يربط بين برنامج السداد وطبيعة السياسة الائتمانية ومتوسط فترة التحصيل لدى عميله.

¹ - أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 177.

5- مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها: ينبغي أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، ولا بد للباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الائتمان، دون النظر إلى الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان لديه مصادر أخرى للسداد.

6- كيفية استخدام أو صرف التسهيلات: ترتبط هذه الجزئية بالعناصر السابقة وهي التي تؤثر في كيفية استخدام التسهيلات من حيث:

- ✓ أسلوب صرفها (دفعة واحدة / على شرائح).
 - ✓ هل سيتم الصرف للعميل أو للجهة المستفيدة مباشرة (استيراد من الخارج باعتمادات مستندية/أوامر توريد محلية).
 - ✓ برنامج السداد (أقساط ثابتة/ أقساط متغيرة).
 - ✓ مصادر السداد (التسييل الذاتي للضمانات/ ناتج تشغيل النشاط بعد استخدام التسهيلات).
- وتتأثر هذه الكيفية ببرنامج أو قائمة التدفقات النقدية التي توصلت إليها الدراسة الائتمانية بعد تحليل عناصر نشاط العميل ومؤشر المقدرة على السداد وفترة الاسترداد وقائمة الدخل المتوقعة.
- 7- الضمانات:** بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان، فكثير من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم الخاطيء تعثرت، لأن الضمانات في حد ذاتها لا تصلح أساساً كافياً ورئيسياً لمنح الائتمان من عدمه، فعلى الباحث الائتماني أن لا يبني قراره انطلاقاً من توافر الضمان من عدمه، والأصل أن تأتي الضمانات مكتملة لقناعة الباحث بمجدارة العميل في الحصول على الائتمان وليس استناداً إلى توافر الضمانات مع إهدار الضوابط وإغفال معايير الجدارة الائتمانية الأخرى. فالضمانات قد يصعب تسهيلها لمشكلات قانونية أو تراجع القيمة السوقية لهذه الضمانات وتردي حالتها الفنية أو لعدم توافر سوق منتظم يمكن من خلاله التخلص من هذه الضمانات وغير ذلك من الأسباب التي تؤكد على حقيقة عدم جدوى الضمانات منفردة كأساس جوهري ووحيد لمنح الائتمان، وإنما يجب أن تكون الضمانات أداة تكميلية وأن يكون واضحاً نوع الضمانات التي تناسب التسهيلات المقترح منحها.
- كذلك يجب أن يتضمن القرار الائتماني سعر الفائدة الذي يحدد وفق ضوابط سياسة الإقراض العام للبنك ووفق ضوابط البنك المركزي¹.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك، وهي²:

- 1- العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأسا لمال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن

¹ - أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 178.

² - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 107.

يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2- العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل هذه العوامل:

✓ درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع¹.

✓ نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعدادة لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

✓ الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

✓ القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدرية على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.

3- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

✓ الغرض من التسهيل.

✓ المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل².

✓ مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

✓ طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

✓ نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أو يتعارض معها.

✓ ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها، خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي³.

¹ - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991، ص 93.

² - محسن أحمد الحضيري، مرجع سبق ذكره، ص 321.

³ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108.

المطلب الخامس: مخاطر منح الائتمان المصرفي

القرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به وستتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم مخاطر الائتمان وصورها وأيضاً طرق معالجتها.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر الائتمان

يمكن القول أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع وفق خبرته وقدرته وتجربته وما يحصل عليه من استشارات وما يطبقه من وسائل تنبأ أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه. "هي المخاطر المرتبطة بعدم قدرة أو رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها"¹. ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكنة أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده².

خطر الائتمان "يعني عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ استحقاقه"³.

وبصفة عامة تعرف المخاطر الائتمانية بأنها "نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل، وهي لا تقتصر على نوع معين من الائتمان بل على جميعه، كما انه لا يمكن لأي بنك أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر، والسبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو العميل بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه برد أصل الدين وفوائده".

الفرع الثاني: صور مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي.

- 1- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب الحاجة للائتمان والغرض من هذا الائتمان⁴.
- 2- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، بحيث أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع⁵.

¹ - سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 127.

² - عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

³ - Copper Jone, "The Management and Regulation of Banks", Macmillan publisher LTD London, 1984, p, 22.

⁴ - فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة، فلسطين، 2000، ص 65.

⁵ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 255.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: تتعدد وتتوسع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة وتطورات المستقبلية للمؤسسة المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل¹.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية وغيرها التي تخص البلد².

5- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من القيام العميل بالمتطلبات المطلوبة.

6- المخاطر المتصلة بالغير: قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار المدينين أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه ويكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه³.

الفرع الثالث: طرق معالجة المخاطر الائتمانية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أو حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل. فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر⁴.

1- تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على الركائز التالية⁵:

1-1 رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى

¹ - منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية"، مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 76.

² - شريف مصباح أبو كرش، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، المؤتمر العلمي الأول حول لاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 2005، ص 7.

³ - سعيدة زاوي، "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"، دراسة استنبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/ 2013، ص 4.

⁴ - طية عبد العزيز، مراعي محمد، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص 32.

⁵ - شريف مصباح أبو كرش، مرجع سبق ذكره، ص 9.

رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

1-2 الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

1-3 التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

1-4 تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

ففي هذه الحالة المسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

2- معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها. إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالإشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

✓ وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).

✓ وحدة التحصيل القانوني (مصلحة النزاعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات وكذا المتعاملين معها من أجل تقييم نشاطها، كما أنه يعتبر تشخيص الحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، المستثمرين، البنوك، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي، أهدافه و أهميته.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

وباختلاف المفكرين تعددت تعاريف التحليل المالي وبعضها فيما يلي:

يعرف عبد الغفار حنفي التحليل المالي بأنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار"¹.

عرف محمد مطر التحليل المالي على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي والتي تساهم في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"².

وهو "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة والموجودة عن مؤسسة ما، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"³.

وعرف Christian Zambatto التحليل المالي "هو مجموعة من الأدوات المحددة لتحويل ما حققته المؤسسة من نتائج في وثائق محاسبية إلى معلومات اقتصادية ومالية متعلقة بالمؤسسة"⁴.

يمكن إعطاء مفهوم شامل للتحليل المالي على أنه "عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار وتقييم المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر".

¹ - عبد الغفار حنفي، "تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 75.

² - محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص 3.

³ - مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دار أجنادين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 232.

⁴ - Christian zambatto ,Corinne zambatto ,“Gestion financière“, 8 édition, dunop, Paris,2009,p.12

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي عموماً إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات من لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي بغرض ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة¹.

وهناك العديد من الأهداف التي يخدمها التحليل المالي نذكر أهمها²:

- 1- التعرف على حقيقية الوضع المالي للمؤسسة.
- 2- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- 3- معرفة وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل فيه، والتعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- 4- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- 5- الحكم على مدى كفاءة الإدارة³.
- 6- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.
- 7- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.
- 8- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء وبناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة⁴.
- 9- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة⁵، وتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة⁶.

الفرع الثالث: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية، بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة، أو فترات

¹ - ميروك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 16.

² - مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006، ص 13.

³ - أيمن الشنطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2007، ص 129.

⁴ - خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

⁵ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 239.

⁶ - عبد الحليم كراجة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 159.

زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وآثار هذا التغير بشكل واضح. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية¹. ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية²:

- 1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ قرارات رشيدة.
- 2- يساعد في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء بعد إنشائها كما يساعد في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- 3- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.
- 4- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- 5- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- 6- تساعد النسب المالية والإحصائية، المعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.
- 7- يساعد في تقييم الشركات والمؤسسات المختلفة تقييمًا شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه، أو غير ذلك. وختاماً يمكن القول أنه في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية في المجالات الإدارية المختلفة، تزداد أهمية التحليل المالي وكلما كان التوجه متقدماً نحو الأساليب العلمية الإدارية، فإنه بالتبعية سيتم التحول من الأساليب التقليدية في التحليل المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تقدماً³.

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² - وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 24-25.

³ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 126.

المطلب الثاني: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته

سنتطرق في هذا المطلب إلى التطور التاريخي للتحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته:

الفرع الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل¹.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على المؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي². ولقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما³:

- ✓ دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
 - ✓ دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.
- والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمؤسسة.

كما كان للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم. و بتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تكونت في فرنسا (مثلاً) سنة 1967م لجنة عمليات البورصات، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي وأصبح كلا منها

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، "التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص 10 .

² - ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 13 .

³ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

مكملا للآخر. وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية¹.

الفرع الثاني: العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي (أسباب نشأته)

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي²:

1- الثورة الصناعية

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرت الإنتاج، و بذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، و أصبحت القوائم المالية و سيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات و مدى النجاح الإدارة في أداء مهمتها، و بالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

2- الائتمان

دفع انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح. ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

3- الأسواق المالية

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، وإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسييرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأهمية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها³.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 22-23.

³ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-10.

المطلب الثالث: أنواع وخصائص ووظائف التحليل المالي

ستتطرق في هذا المطلب إلى أنواع التحليل المالي ووظائف و خصائص التي تميز المحلل المالي.

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن تبويب يستند على أسس أهمها:

1- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى¹:

1-1 التحليل الداخلي: يقصد به التحليل الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل: الإدارة المالية، قسم المحاسبة، وعادة ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة في مختلف مستوياتها. ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفة السياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة والحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وتفصيل أدق و الاطلاع على مصادرها.

1-2 التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات الخارجية، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية ومدقق الحسابات الخارجي... الخ.

2- من حيث طبيعة البيانات و المعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة من زوايا مختلفة من أهمها:

1-2 مصدر الحصول على البيانات والمعلومات: فهناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

2-2 مدى تدقيق البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى بيانات تم تدقيقها و أخرى لم يتم تدقيقها، وتعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة كذلك بعكس الثانية.

2-3 مدى نشر البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى بيانات منشورة و بيانات غير منشورة، ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلا.

3- من حيث الأسلوب المتبع في التحليل:

تعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

✓ أسلوب التحليل بالنسب المالية.

✓ أسلوب التحليل بالمقارنات.

✓ أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

¹ - وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 31.

✓ أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي¹.

4- من حيث البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويبه من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي²:

4-1 التحليل الرأسي: بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو مجموع مجموعة جزئية منها.

4-2 التحليل الأفقي: يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وهذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

5- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل المالي إلى ما يلي:

5-1 التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل مكوناته، والتدفقات النقدية والربحية. وبناء على ما ذكر تهتم به البنوك والموردون والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

5-2 التحليل المالي طويل الأجل: يختلف عن التحليل قصير الأجل في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة، بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح. ويستفيد منه مجموعة من المستثمرين في أسهم المؤسسة والسندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل: صناديق الإقراض طويل الأجل وصناديق التنمية.

6- من حيث الهدف من التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الهدف منه كما يلي:

✓ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

¹ - وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-33.

² - نفس المرجع، ص ص 35-36.

- ✓ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ✓ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- ✓ تحليل التدفقات النقدية.
- ✓ تحليل لتقييم كفاءة الإدارة أو إحدى إداراتها.
- ✓ أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

7- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي ومنها¹:

- 7-1 التحليل المالي الشامل: يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تنفيذ المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.
- 7-2 التحليل المالي الجزئي: يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل. وبالتالي قد يكون التحليل جزئياً لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.
- 8- يوجد أنواع أخرى.

الفرع الثاني: وظائف التحليل المالي (وظيفة و دور المحلل المالي)

المحلل المالي يقوم بوظيفتين رئيسيتين هما²:

1- الوظيفة الفنية:

لقد بينا أن التحليل المالي هو علم له قواعد وأسس ومعايير، أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنياً في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- ✓ كيفية احتساب النسب المالية رياضياً.
- ✓ تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة.
- ✓ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى³.

2- الوظيفة التفسيرية:

وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي، شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 2009، ص 36.

² - عليان الشريف، وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 153-154.

³ - عبد الحليم كراجه، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 159.

وعلى المحلل المالي عند مزاولته لوظيفته الفنية والتفسيرية مراعاة ما يلي¹:

- ✓ الشكل القانوني للمؤسسة .
- ✓ طبيعة النشاط الذي تزاوله.
- ✓ أسلوب إدارة المؤسسة.
- ✓ مركز المؤسسة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له.
- ✓ خصائص الصناعة التي تنتمي لها المؤسسة.
- ✓ طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المؤسسة في ظلها.
- ✓ طبيعة السوق الذي تعمل به.
- ✓ الموقع الجغرافي التي توجد به المؤسسة.

الفرع الثالث: خصائص التحليل المالي

إن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات دون مستوى الطموحات، ودورهم محدود جدا في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها، وبناء على ذلك نرى ضرورة وضع بعض الخصائص والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كي تكون مرشدا للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي²:

1- التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي، ترتبط بالدراسات الجامعية في مجالات المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بهما، و لهذا فإن الحصول على الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطا أساسيا لممارسة التحليل المالي، وحبذا لو كان ذلك مدعما بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملائمة أن يكون المحلل المالي حاصلا على شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات. وهناك موضوعات التي يجب أن تغطيها دراسته الجامعية، المحاسبة بكافة فروعها وإدارة الأعمال بفروعها، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي، والإحصاء بأساليبه التقليدية والحديثة، وتدقيق الحسابات واستخدامات الحاسوب في العلوم المالية والإحصائية والإدارية والأساليب الكمية وما شابه ذلك.

2- الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، ويكتسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بسرعة ودقة والقدرة على الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة، والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلى القدرة على الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير.

¹ - مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

ومن المهارات اللازمة: مهارة الحكم والاستفادة من المبادئ العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعلية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات التصحيحية. ومن المهم في هذا الشأن أن تتوافر لدى المحلل المالي القدرة على تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم التوصل إليها في التحليل المالي، لجعل هذه المؤشرات المالية أداة فعالة تعيين المستفيدين منها، وليست مجرد أرقام صماء جامدة غير مفهومة.

ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية، يجب على المحلل المالي أن يحصل عليها كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المؤسسة التي يعمل فيها، إضافة إلى المعرفة التامة بكل أحوال المؤسسة الماضية والحاضرة وتوجهاتها المستقبلية، والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

3- الصفات الشخصية:

نظرا لطبيعة التحليل المالي، فإن من يعمل في هذا المجال، عليه أن يتحلى بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة على التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلل أو ملل، إضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وإبداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل.

ويتطلب التحليل المالي أن يكون المحلل المالي متمكنا من اللغة التي يعد بها تقريره، بما في ذلك إتقان الكتابة والتحدث، بحيث تكون عباراته متسلسلة لا غموض فيها ولا تحمل معنى غير الذي يقصده. وتقتضي طبيعة التحليل المالي أن يتعامل المحلل المالي مع الآخرين بأمرجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه احترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين وغيرها من الصفات الإيجابية المشابهة.

وبعد الإشارة الموجزة إلى التأهيل العلمي والخبرات والمهارات العملية، والصفات الشخصية، يجب القول أن كل عنصر من هذه العناصر منفردا لا يؤدي إلى وجود محلل مالي فعال، ولكن توافر هذه العناصر كمجموعة متكاملة يحقق الهدف. وتعتبر هذه الصفات بمثابة معايير لاختيار أو تعيين المحلل المالي في المؤسسات التي تمارس التحليل المالي وإذا كان بعض ممارسي هذا العمل لا يتمتعون إلا بالقليل من هذه الصفات، فإنه على المدى البعيد سيتم التشديد في هذه المعايير كلما زاد الوعي بالتحليل المالي مستقبلا¹.

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المبحث الثالث: مجالات ومقومات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل الأساسية، ولا يشترط أن تمر جميع أنواع التحليل بكل هذه المراحل، فقد يتم تجاوز بعضها، أو دمج بعضها في الأخرى أو تجزئة مرحلة أساسية إلى مراحل فرعية مفصلة، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه وكذلك إلى خطواته.

الفرع الأول: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المنشآت واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية¹:

1- التحليل الائتماني:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشآت على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.

2- التحليل الاستثماري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

3- تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4- التخطيط المالي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإرادات وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المنشأة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

5- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

¹ - عليان الشريف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

6- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات¹.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى²، ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:

1-المستثمرون:

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل³.

2- إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام)، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها⁴.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة⁵:

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- ✓ التعرف على الاتجاهات التي تتخذها أداء المؤسسة.

¹ - تانيا قادر عبد الرحمن، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي"، دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 26، 2012، ص 63.

² - اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 8.

³ - عبد الغفار حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

⁴ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁵ - خالد محمود الكحلوت، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيدها القرار الائتماني"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص 23.

- ✓ مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- ✓ تقييم فعالية الرقابة.
- ✓ كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدامات المختلفة.
- ✓ تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- ✓ تشخيص المشكلات الحالية¹.
- ✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل².
- ✓ تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.

3- الدائنون:

- يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية³.
- يستفيد الدائنون الذين أقرضوا المؤسسة من التحليل المالي للأغراض التالية⁴:
- ✓ تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المؤسسة في إطارها.
 - ✓ تحليل قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.
 - ✓ تحليل سيولة المؤسسة ونسبة التدفق النقدي.
 - ✓ تحليل سلامة المركز المالي للمؤسسة.
 - ✓ تحليل سياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
 - ✓ التحقق من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية (الدين الأصلي وفوائده).

4- العاملون في المؤسسة:

- يستفيد العاملون في المؤسسة من التحليل المالي لأغراض التالية:
- ✓ تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة التي تطلعهم دائما على نتائج عملياتها.
 - ✓ إن التحليل المالي يبين نقاط النجاح أو الفشل الذي يدفع العاملين دوما إلى التفاني بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من دائرة الفشل.

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 236.

² - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ - عمار أكرم عمر الطويل، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالعتثر"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 17.

⁴ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 237.

✓ إن إطلاع العاملين على المركز المالي للمؤسسة يدفعهم لأن تكون مطالبهم متناسقة مع قدرات المؤسسة المالية.

5- سمسرة الأوراق المالية:

حيث يهدفون من التحليل المالي للتعرف على¹:

✓ التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على أسعار الأسهم.

✓ أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة.

6- الهيئات الحكومية:

يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية²:

✓ التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

✓ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

✓ مراقبة الأسعار.

✓ غايات إحصائية.

7- المؤسسات المتخصصة بالتحليل:

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكي شركة STANDAR& POOR'S وشركة DUN & BRADSTREET التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات³.

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

لكي يقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي لا بد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة تشمل الآتي⁴:

الخطوة الأولى: تصنيف البيانات المالية

حيث يقوم المحلل المالي بتصنيف وترتيب البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية على وفق الأسلوب الذي يمكن أن تساعده في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين العناصر تلك البيانات المالية، وبما يمكن أن يسهل له أيضا القيام بالخطوة التالية.

¹ - سعاد بن طرية، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية"، دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكلاتها، مذكرة ماستر تخصص بنوك ومالية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2011، ص 12.

² - صخري جمال عبد الناصر، "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر"، دراسة حالة مؤسسة ENSP، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 14.

³ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 238.

⁴ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 128-129.

ومن أمثلة عمليات التصنيف والترتيب التي يمكن أن يقوم بها المحلل المالي هو إعادة ترتيب مكونات الموجودات المتداولة، ومكونات المطلوبات المتداولة نظرا لوجود العديد من العلاقات التي يمكن أن يستفاد منها في ذلك مثل: استخراج نسب السيولة: (نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة)، وكذلك استخراج صافي رأس المال العامل... الخ.

الخطوة الثانية: المقارنة

يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض، وبما يمكن أن يساعده فيمل بعد في القيام بالخطوة التالية. ويلاحظ أن المحلل المالي كلما كان دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة والتي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها.

الخطوة الثالثة: تفسير النتائج

من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها وفق الخطوة السابقة يجب على المحلل المالي أن يقوم بتفسير وتوضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج، وذلك من خلال الاستعانة بواحد أو أكثر من معايير التحليل المالي في سبيل إعطاء الحكم الصحيح عن تلك النتائج.

وتعتبر عملية تفسير النتائج من أهم الأعمال التي يقع على عاتقها المحلل المالي القيام بها حيث أن مجرد استخراج نتائج العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر القوائم المالية لا يمثل شيئا مهما ومفيدا إذا لم يكن هناك تفسير واضح له، وبما يمكن أن يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل المالي في سبيل اتخاذ قراراتها المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والأعمال والنشاطات والسياسات المالية التي قامت بها أثناء الفترة المالية المعينة بعملية التحليل.

المطلب الثاني: أغراض ونتائج التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أغراض التحليل المالي ونتائجه

الفرع الأول: أغراض التحليل المالي

يمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية¹:

- 1- تقييم ربحية المشروع.
- 2- تقييم المركز المالي للمشروع.
- 3- تقييم المركز الائتماني للمشروع.
- 4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- 5- تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- 6- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- 7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفضل المالي)

¹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

8- استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة ولتقييم الأداء.

الفرع الثاني: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

1- نتائج التحليل الخارجي:

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها¹:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- ✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

2- نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية²:

- ✓ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل.
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلاً).
- ✓ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- ✓ وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² - نفس المرجع، ص ص 12-13.

المطلب الثالث: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقومات التحليل المالي ومنهجيته ومعاييره:

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. و بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي¹:

1- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية (Reliability)، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي²:

3- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

5- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

6- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

¹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي¹.

ومن هذه الأسس العامة ما يلي²:

- 1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- 2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها تحليل القوائم المالية.
- 3- تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه.
- 4- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.
- 5- استعمال المعلومات والمقاييس التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة.
- 6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع حين يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار.
- 7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية³.
- 8- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.
- 9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل⁴.

ومن النادر جداً أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كلياً.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل، هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية⁵:

- ✓ معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل، والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.
- ✓ المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² - مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ - عبد الحليم كراجه، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 160.

⁴ - عليان الشريف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 156.

⁵ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 241.

✓ الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

✓ تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

✓ الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

الفرع الثالث: معايير التحليل المالي واستخداماتها

1- معايير التحليل المالي

1-1 مفهوم معايير التحليل المالي: هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما. وإن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها، أي أنه على المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد¹.

1-2 أنواع معايير التحليل المالي: من المعروف عموما أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي²:

✓ **المعايير المطلقة (النمطية):** ويعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهي بذلك مثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. ويعود استخدام هذا النوع من المعايير قليلا لابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب التي تحققها المؤسسة.

✓ **معيير الصناعة (القطاعية):** وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قربا إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني.

✓ **المعيير التاريخي:** عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها.

✓ **المعيير المخطط أو المستهدف:** يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشرا للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 84 - 85.

1-3 خصائص معايير التحليل المالي: من أجل أن يكون المعيار مقبولا وذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية¹:

✓ أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، وأن لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

✓ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

✓ أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب، وأيضا أن لا يحتمل أكثر من معنى.

2- استخدامات معايير التحليل المالي:

تتلخص استخدامات المعايير فيما يلي²:

✓ إعطاء نسبة أو رقم مطلق، معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.

✓ يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية، مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

¹ - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² - عبد الحليم كراجه، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 161.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجزئيات النظرية حول الائتمان المصرفي الذي يعتبر وظيفة الأساسية للبنوك والذي يعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيلة والحذر عند تقديم القروض للغير. وبغرض التقليل من تلك المخاطر أصبح من الضروري القيام بالدراسة المالية للمركز المالي للعميل قبل منح الائتمان، ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل المالي يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، والتي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج عملية التحليل، حيث تمكن أهميته من خلال النتائج التي يقدمها لمتخذ القرار للاعتماد عليها في ترشيد قراره الائتماني وسير العملية الائتمانية بسلامة دون أن يصاحبها مخاطر كبيرة وذلك من خلال الاستعانة بأدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية التي سنتطرق إليها في الفصل الثاني.



الفصل الثاني

التحليل المالي ودوره في ترشيد قرار الائتمان المصرفي

تمهيد:

مهما كانت نوعية وجودة الضمان للقرض، تظل هناك مخاطر وإن كانت نسبتها قليلة، و البنك يهدف إلى تقليل الخسائر وذلك بالتعرف على نقاط القوة و الضعف لدى المقترض إضافة إلى المخاطر المحيطة سواء كانت متعلقة بالمقترض أو بالنشاط الذي يقوم به.

من هنا جاءت أهمية التحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمقترض وتحديد قدرته على الاقتراض واستخدام القرض وبتقييم السياسات المالية التي يتبعها والحكم على مدى كفاءته.

لذلك يعتبر التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المقترض من خلال أدواته.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول بالدراسة و ننشئ بالتفصيل التحليل المالي في البنوك التجارية، لذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى بيانات وأدوات التحليل المالي ويقصد بأدوات التحليل المالي "مجموعة من الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية لتقييمه". وفي المبحث الثاني إلى أهم مؤشرات هذا التحليل والتي تعد أكثر الأدوات استعمالاً في تحليل القوائم المالية. وفي المبحث الثالث إلى دوره في اتخاذ قرار منح الائتمان.

المبحث الأول: بيانات وأدوات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، وستتطرق في هذا المبحث إلى أهم الوثائق المحاسبية المستعملة في عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما الوثيقتين الأساسيتين التي تتوقف بعدم وجودها عملية التحليل. وأيضا سنتطرق إلى استخدام التحليل المالي بواسطة النسب.

المطلب الأول: الميزانية المالية

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة.

الفرع الأول: تعريف الميزانية المالية

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية¹. إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة.

وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة استحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ استحقاقه لأقل من السنة².

الجدول رقم (2-1): الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة		الأموال الدائمة:	
قيم معنوية		<u>الأموال الخاصة:</u>	
قيم مادية		رأس مال الشركة	
قيم مالية		فرق إعادة التقدير	
		مؤونة الأعباء والخسائر	
		<u>د.ط.أ:</u>	

¹ - TAYEB ZITOUN, "Analyse financière", Berti Editions, Alger, 2003, p75.

² - بوشاشي بوعلام، "التحليل المالي"، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000، ص 99.

	ديون الاستثمارات قروض مصرفية		
	مجموع الأصول الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	د.ق.أ		الأصول المتداولة: <u>قيم الاستغلال:</u> بضائع مواد ولوازم منتجات تامة و 1/2 تامة <u>قيم قابلة للتحقيق:</u> تسبيقات زيائن أوراق القبض <u>القيم الجاهزة:</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: بوشاشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الفرع الثاني: الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي

تستجيب الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونية وهي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعترافات التي تستعمل من أجل الحصول على إيرادات من ورائها، وتستجيب لأهداف مالية أيضاً، ولكي يستطيع المحلل المالي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن تتوافق وعملية التحليل¹. مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين وأهم هذه التعديلات التي تمس الميزانية المالية من أجل الوصول إلى التحليل المالي هي كالاتي:

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

1- تعديل عناصر الأصول

ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدأين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فإن الأصول تنقسم إلى قسمين هما:

1-1 الأصول الثابتة: تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة.

1-2 الأصول المتداولة: لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات"¹، وتشمل على:

✓ **قيم الاستغلال:** والتي تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، منتجات التامة و النصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ.

✓ **القيم المحققة:** تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة.

✓ **القيم الجاهزة:** هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي.

2- تعديل عناصر الخصوم

حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين، تتمثل الأولى في الأموال الدائمة والثانية في الديون القصيرة الأجل.

1-2 الأموال الدائمة: هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل:

✓ **الأموال الخاصة:** تتمثل في مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وتشمل رأس المال الخاص أو أموال المساهمين، والاحتياطات، ونتائج رهن التخصيص، و المؤونات بعد طرح نسبة الضريبة منها.

✓ **الديون الطويلة الأجل:** هي الديون التي يزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن السنة مثل ديون الاستثمار.

2-2 الديون القصيرة الأجل: هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردین والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

3- طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية

3-1 مؤونات الخسائر والتكاليف: يتم تحديد هذه المؤونات بشكل تقديري لتغطية الخسائر المتوقعة، ففي نهاية السنة المالية يمكن مواجهة ثلاثة حالات وهي¹:

✓ **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة، وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير خلال مدة لا تزيد عن السنة، وبالتالي تعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

✓ **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** هذه الخسائر سوف تدفع المؤسسة قيمتها بعد وقوعها، لذا فهي تعتبر دين على المؤسسة طويل الأجل.

✓ **عدم حدوث أي خسائر:** في حالة عدم حدوث أي خسائر فإن مقدار المؤونة المخصص ليس له أي معنى أو هدف أو مبرر، ولذا فسوف يعود إلى أصله وهو ربح إجمالي قبل الضريبة، وبالتالي فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة، خلال تلك السنة، وبالتالي فإن قيمة الضريبة تدمج ضمن الديون القصيرة الأجل، أما المبلغ المتبقي بعد طرح الضريبة فسوف يدمج ضمن الاحتياطات.

3-2 ديون الاستثمارات: غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثمار أي كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون الطويلة الأجل.

3-3 نتيجة السنة: تعالج النتيجة بقرار إداري، فإذا كانت خسارة فهي تؤدي إلى انخفاض في قيمة أسهم المساهمين في السوق المالية، ويتم تخفيض قيمة هذه الخسارة من نتائج رهن التخصيص ضمن الأموال الخاصة. أما إذا كانت ربحا فإنها توزع حسب قرار التوزيع إلى احتياطات، أو توزيعات على المساهمين في حساب الشركاء ضمن الديون القصيرة الأجل وإذا لم يتخذ قرار في تخصيصها فإنها تدمج ضمن نتائج رهن التخصيص.

تعتمد الميزانية المالية على جملة من المبادئ نذكر منها²:

✓ مبدأ السيولة بالنسبة للأصول.

✓ مبدأ تاريخ الاستحقاق بالنسبة للخصوم.

✓ مبدأ السنوية لجانبي الأصول و الخصوم.

✓ مبدأ توازن الميزانية.

الفرع الثالث: الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها

1- تعريفها:

هي جدول يظهر المجموع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجموع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

² - بوشاشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر وحساب النسب المؤوية لكل عنصر¹. والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها.

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول		الخصوم	
أصول الثابتة		أموال الدائمة	
أصول متداولة	قيم الاستغلال	ديون قصيرة الأجل	ديون طويلة الأجل
	قيم قابلة للتحقيق		
	قيم جاهزة		
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، المثلث، الدائرة، وهذا التمثيل يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

سننتقل في هذا المطلب إلى كل من مفهوم جدول حسابات النتائج والعناصر المكونة له وشكله.

الفرع الأول: مفهوم جدول حسابات النتائج

هو وثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورة، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استناداً إلى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة الفاض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير².

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)"³.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² - تودرت أكلي، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص ص 125-126.

³ - زعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2012، ص 44.

الفرع الثاني: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي¹:

1- المنتوجات: تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

2- الأعباء: تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

الفرع الثالث: عرض حسابات النتائج وشكل الجدول

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة)، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات، وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي.

الجدول رقم (2-3): منتوجات وأعباء حسابات النتائج

المنتوجات	الأعباء
المنتوجات العملية	الأعباء العملية
→	←
النتيجة العملية	
المنتوجات المالية	الأعباء المالية
→	←
النتيجة المالية	
المنتوجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
→	←
النتيجة الاستثنائية	
مجموع المنتوجات	مجموع الأعباء
→	←
نتيجة الدورة	

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب موازتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

¹ - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

✓ حسابات النتائج حسب الطبيعة.

✓ حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1- حسابات النتائج حسب (الطبيعة): يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية¹:

1-1 النتيجة العملية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية(الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع. وتمثل النتيجة العملية مؤشر للربح الاقتصادي وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال. ويتم التوصل إلى النتيجة العملية عن طريق استبعاد أو طرح كافة الأعباء العملية، وإضافة المنتوجات العملية، ونقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء والمنتوجات العملية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): المنتوجات والأعباء العملية

المنتوجات العملية	الأعباء العملية
المبيعات من البضائع.	مشتريات البضائع والمواد الأولية والتموينات الأخرى.
المبيعات من المنتجات المصنعة و من الخدمات.	تغيرات المخزون.
رقم الأعمال.	المشتريات المستهلكة
تغير المخزونات و المنتجات قيد الصنع.	مشتريات أخرى و أعباء خارجية.
الإنتاج المثبت.	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
إعانات الاستغلال.	أعباء المستخدمين.
إستئناف على خسائر القيمة والمؤونات.	المخصصات للاهلاك والمؤونات.
المنتجات العملية الأخرى.	الأعباء العملية الأخرى.
المجموع	المجموع
النتيجة العملية	

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 47

ومن أجل حساب النتيجة العملية حسب هذه الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال. وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

¹ - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

- ✓ إنتاج السنة المالية: يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات. ويمثل مجموع منتجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة¹.
- ✓ استهلاك السنة المالية: وهو مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات.
- ✓ القيم المضافة: تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها².
- ✓ الفائض الإجمالي للاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم و التسديدات الأخرى المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى³.
- ويتم التوصل إلى النتيجة العملية بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملية الأخرى، وكذلك مخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.
- 1-2 النتيجة المالية:** ويتم التوصل إليها من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية. و نقدم في الجدول التالي كلا من المنتوجات والأعباء المالية.

الجدول رقم (2-5): المنتوجات والأعباء المالية

الأعباء المالية	النتائج المالية
أعباء الفوائد.	منتوجات المساهمات.
الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات.	عائدات الأصول المالية.
فارق التقييم عن أصول مالية-نواقص القيمة.	عائدات الحسابات الدائنة.
خسائر الصرف.	فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة.
الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية .	أرباح الصرف.
الأعباء المالية الأخرى	الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.
	المنتوجات المالية الأخرى.
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

¹ - Yves-Alain Ach Catherine Daniel, " FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur" ,HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004, p 34

² - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ - Christian Hoarau, " maitriser le diagnostic financier," groupe revue fiduciaire, paris, France, 2éme édition, 2001, p p 83-84.

1-3 النتيجة الجارية قبل الفوائد: ويتم الحصول عليها انطلاقاً من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية ويمثل النتيجة العادية المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة¹.

1-4 النتيجة الاستثنائية: هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية، ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناتجة عن حوادث أو معاملات واضحة التمييز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعاً استثنائياً، مثل نزع الملكية الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

1-5 النتيجة الصافية للسنة المالية: وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات والأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقاً من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليه النتيجة الاستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن جزءاً من الأرباح الموجه للاحتياجات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة².

2- حسابات النتائج (حسب الوظائف): ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة، بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية المالية والإدارية. دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية. ومن أجل إعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظيفة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف.

				المبلغ	عناصر الاستغلال
أعباء أخرى (عملياتية)	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء التوزيع (التسويق)	كلفة المبيعات (الإنتاج)		
					مشتريات البضائع. -تغيرات المخزون. مشتريات المواد الأولية والتموينات الأخرى. -تغيرات المخزون. مشتريات أخرى و أعباء خارجية. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. المخصصات للاهتلاك و الأرصدة. أعباء الاستغلال الأخرى.
					المجموع

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

¹ - Christian Hoarau, OP.Cit, p85.

² - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية، وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملية.

1-2 هامش الربح الإجمالي: وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحصر المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقاً من تغطية مصاريف تشغيلها¹.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

✓ **رقم الأعمال:** هي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة². وتحسب كما يلي:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{الإيرادات المبيعات} - (\text{مردودات ومسموحات المبيعات} + \text{الخصم المسموح به})$$

✓ **تكلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء³. وتحسب هذه الكلف في المؤسسة التجارية كما يلي:

$$\text{تكلفة المبيعات} = \text{صافي المشتريات} + \text{المصاريف المدفوعة على المشتريات} + \text{بضاعة أول الفترة} - \text{بضاعة آخر الفترة}$$

أما في المؤسسة الصناعية فتحل تكلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلا من شرائها.

تكلفة المبيعات = بضاعة أول المددة (مواد خام + مواد تحت التشغيل + بضاعة جاهزة) + صافي مشتريات المواد الخام + أجور صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة + مصاريف صناعية مباشرة - بضاعة آخر المددة (مواد خام + بضاعة تحت التشغيل + بضاعة جاهزة)

2-2 النتيجة العملية: وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي). ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملية الأخرى واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملية الأخرى⁴.

✓ **التكاليف التجارية:** هي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة، مثل: مصاريف الإعلان والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية... الخ.

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006 ص 31.

² - دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 79.

³ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

✓ الأعباء الإدارية: هي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة¹.

النتيجة العملية = هامش الربح الإجمالي + المنتوجات العملية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملية الأخرى

شكل جدول النتائج: نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 34 منه "يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح. وقد نص القانون على تقديم جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، مع إمكانية الاعتماد اختياريًا على جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة بهدف قياس النسب بين أصناف الأعباء والإنتاج الإجمالي أو المباع². ويكون شكل جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي حسب الطبيعة على الشكل التالي:

الجدول رقم (2-7): TCR حسابات النتائج حسب الطبيعة

الفترة من.....إلى.....

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب والرسوم
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 33.

² - ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عايب خليفة، "جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)"، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير (ورقلة)، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013، ص 6.

			المنتجات العملية الأخرى
			الأعباء العملية الأخرى
			المخصصات للاهتلاكات والمؤونات
			استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضوع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجموع (1)
			(1) لا تسلم إلا لتقديم الكشوف المالية المدجة

المصدر: ربيع بوصيع العايش، فاتح سردوك، عابي خليدة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي وستتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النسب المالية وأسس التحليل المالي بالنسب وأيضا إلى حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

1- تعريف النسب المالية

" تعبر النسبة المالية عن علاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية وذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي على اتخاذ القرار"¹.

"تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين²، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات، أو واحد من كليهما"³.

وتعرف كذلك " التحليل المالي بالنسب يعني إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل فمثلا بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة تستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة"⁴.

2- أهمية النسب المالية:

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية السيولة والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ وترشيد القرارات السليمة والرقابة⁵.

والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:

✓ اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقا من محتواها وقيمتها.

✓ اختيار نسب مستقلة.

✓ اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

¹ - سمير عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998، ص 229.

² - محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى، " الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 45.

³ - JACQUE TEULIE, "Analyse financière de l'entreprise", Edition Chotard et Associe Editeurs, Paris, France, 1989, p 29.

⁴ - عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

⁵ - PIERRE PAUCHER, " Mesure de la performance financière de l'entreprise", Edition O. P. U, Paris, France, 1993, p 118.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسیر إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار¹.

3- أسس التحليل المالي بالنسب:

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، وتتمثل هذه الأسس في²:

3-1 تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح: لا بد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

3-2 تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: يجب على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها، والقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

3-3 تحديد الحد الأدنى والأقصى المقبول لكل نسبة: تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر أو نشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لا بد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.

3-4 وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة، وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة بالنسب المعيارية الموضوعية³.

3-5 اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل: يتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها العشرات، وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

3-6 تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية: عندما تكون هناك حاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فان هناك أسس تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها وتتمثل في⁴:

✓ يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

✓ يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

¹ - PATRICE VIZZAVONA, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004, p 49.

² - عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 188.

³ - هيثم محمد الزعبي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص 228.

⁴ - نفس المرجع، ص ص 229-230.

✓ يجب أن تتركب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل نسبة الدخل إلى حقوق المساهمين، بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

3-7 تحديد المعنى الصحيح والتفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة، والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

يمكننا تصنيف النسب المالية التي يستعملها البنك في إطار تحليل الوضعية المالية للمؤسسة التي تود الحصول على فرص استثمار إلى عدة مجموعات رئيسية هي:

1- نسب التوازن الهيكلي:

هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك لتقدير توازنها. أي هي تقدم صورة واضحة عن هيكلية الميزانية في المؤسسة في زمن معين. فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم، وعموماً يمكن استخراجها من الميزانية المختصرة. وحسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج نوعين من النسب الهيكلية تتمثل فيما يلي¹:

1-1 نسب هيكلية الأصول: هذه النسب توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص ما يلي:

✓ نسبة الأصول الثابتة = إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول

✓ نسبة الأصول المتداولة = إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول

✓ نسبة القيم القابلة للتحقيق = إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول

✓ نسبة القيم الجاهزة = إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة، كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تتماشى والهيكلية المثلى.

1-2 نسب هيكلية الخصوم: تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - Pierre Canson, "la gestion financière de l'entreprise", édition ,dunod, Paris ,France ,5éme édition ,1997, p 182.

- ✓ نسبة الأموال الخاصة = إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم
- ✓ نسبة الديون طويلة الأجل = إجمالي الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم
- ✓ نسبة الديون قصيرة الأجل = إجمالي الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

2- نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجلها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه¹.

ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها²:

1-2 نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن الأفضل أن تكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنها تحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

✓ إذا كانت نسبة التمويل الدائم < 1 ← هامش أمان (فائض)، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

² - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

✓ إذا كانت نسبة التمويل الدائم > 1 ← العجز، فإن رأس المال العامل يكون سالبا وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل.

✓ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $= 1$ ← التوازن المالي الأدنى

2-2 نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

✓ إذا كانت نسبة التمويل الخاص $= 1$ ← الاعتماد كلية على الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة.

✓ إذا كانت نسبة التمويل الخاص < 1 ← كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها

بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك. أي تزيد الأموال الخاصة عن الأصول الثابتة.

✓ إذا كانت نسبة التمويل الخاص > 1 ← تلجأ إلى العالم الخارجي (غير مستقرة مالياً).

2-3 نسبة قابلية على السداد (الوفاء بالدين): تسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها فكلما

كانت منخفضة عن 0.5 أو مرتفعة عن 2 كلما كان الضمان أكبر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول

على القروض وإذا تجاوزت هذه النسبة 1 في الوضعية الأولى فهنا المؤسسة في الوضعية خطيرة بحيث إذا فاقت ديونها

بمجموع أصولها (وضعية الإفلاس). وتحسب وفق العلاقتين:

$$\begin{aligned} \text{نسبة قابلية السداد} &= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \leftarrow \% > 0.5 \\ \text{نسبة قابلية السداد} &= \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}} \leftarrow \% < 2 \end{aligned}$$

2-4 نسبة الاستقلالية المالية: هذه النسبة توضح لنا درجة استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي أو مدى اعتماد

المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالأموال الأجنبية، وإذا اعتمدنا على النسبة الأولى فالمجال بين (1 و2) هو الذي يعبر

عن الوضعية المثالية للمؤسسة. أما إذا كانت النسبة أكبر من 2 فهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون

أو أكثر من ذلك وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض وتكون أكثر استقلالية أما إذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا إذا قامت بتقديم ضمانات أخرى إذ هي غير مستقلة مالياً.

$$2 \geq \% \geq 1 \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

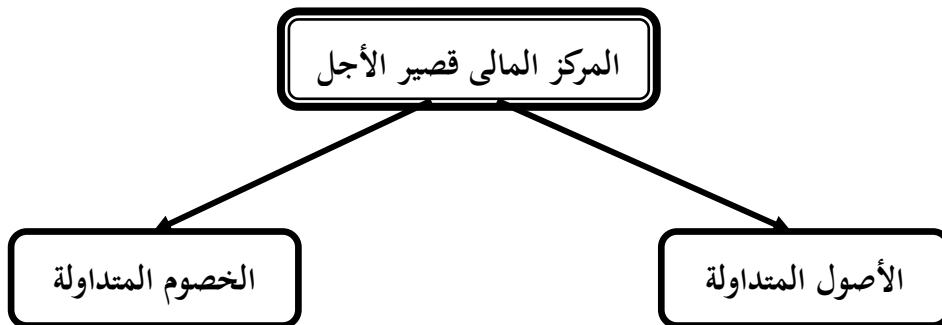
$$0.75 \geq \% \geq 0.35 \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الميزانية}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

3- نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل¹.

يمكن تعريف السيولة على أنها "مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية"². وتهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية. وتسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل ويمكن توضيح ذلك بالشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): يمثل المركز المالي قصير الأجل



لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة أن تكون قليلة العدد ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، ويقع ضمن هذه النسب مايلي:

¹ - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

3-1 نسبة سيولة الأصول: من خلال هذه النسبة يمكن مقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الميزانية وهي تبين مدى سيولة الأصول المتداولة في المؤسسة، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند تفسير هذه النسبة بتفريق بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية والمعياري النمطي لها $1/2$ (0.5).
وتحسب كما يلي¹:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الميزانية}} = \text{نسبة سيولة الأصول}$$

3-2 نسبة السيولة السريعة: تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من البضاعة. وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة²، ولأنها تستثني المدفوعات مقدماً والمخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضاً للانخفاض في قيمته وأكثر احتياجاً للوقت للتحويل على نقدية.
ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي³:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{د.ق.أ.}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

3-3 نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها⁴.
وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{أصول متداولة}}{\text{د.ق.أ.}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

وتأخذ الوضعيات التالية:

✓ نسبة السيولة العامة = 1 ← تعبر عن وضعية التوازن المالي الأدنى.

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 314.

³ - عليان الشريف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 192.

⁴ - فهيمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، رام الله، فلسطين، 2008، ص 35.

✓ نسبة السيولة العامة < 1 ← تعبر عن قدرة المؤسسة على التسديد من جهة وإمكانية الحصول على قروض من جهة أخرى.

✓ نسبة السيولة العامة > 1 ← هذه الوضعية غير مقبولة وهي خطيرة وسيئة على المؤسسة بسبب اختلال هيكلها المالي ولتقديم حل لهذه الوضعية يجب على المؤسسة أن تتخذ ما يلي:
إما بزيادة د.ط.أ أو فتح رأس مالها للاكتتاب أي رفع قيمة الأموال الخاصة ويمكن في حالات استثنائية التنازل عن جزء من أصولها الثابتة.

3-4 نسبة السيولة المختصرة: تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة وهي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال¹. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{ق.ق.ت} + \text{ق.ق.ج}}{\text{د.ق.أ}} \leftarrow 0.5 \geq \% \geq 0.3$$

3-5 نسبة السيولة الجاهزة (الآنية): تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق².

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{ق.ق.ج}}{\text{د.ق.أ}} \leftarrow 0.3 \geq \% \geq 0.2$$

وإن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- ✓ تراجع نشاط المؤسسة.
- ✓ نقص تحديد الاستثمارات.
- ✓ فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, "Gestion financière de l'entreprise", Edition Sirey, 1990, p 253.

4- نسب النشاط (الدوران): تم هذه النسب بتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول و الخصوم، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول و من ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول.

وتتضمن هذه النسب مايلي¹:

1-4 نسبة دوران المخزون: تبين هذه النسبة مدى حسن وكفاءة إدارة المؤسسة في إدارة المخزون أي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة².

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون ثاني المدة}}{2}$$

2-4 نسبة دوران الزبائن: وهي تلك المدة الوسيطة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون. وتحسب من خلال العلاقة التالية³:

$$\text{نسبة دوران الزبائن} = \frac{\text{العملاء} + \text{القبض أوراق}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

يعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل عن معيار المقارنة صورة التحسن في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل، وكفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وفي القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة، ويضمن أيضا محدودية ضئيلة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، وفي هذا تعزيز لجانب القوة الذي يجعل المؤسسة تنفرد به في سوق الأعمال.

¹ - عبد الحلیم كراجه، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195.

² - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

ويشير الانخفاض في هذا المعدل قياساً بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة والناجحة عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

3-4 نسبة دوران الموردين: يسمح هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الموردين} = \frac{\text{الموردون} + \text{اوراق الدفع}}{\text{المشتريات}} \times 360$$

وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الموردين مؤشراً من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في هذا معدل علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل. ودائماً المؤسسة تبحث عن مدة دوران الموردين أقل من مدة دوران الزبائن حتى تتمكن من توفير السيولة اللازمة لتسدي التزمات الغير.

5- نسب المردودية: تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

1-5 نسب المردودية الإجمالية: تعبر هذه النسبة عن سرعة دوران رقم الأعمال فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت المردودية في حالة جيدة. وتشمل النسب التالية:

$$\text{نسب المردودية الإجمالية للأموال الدائمة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الإجمالية للأموال الخاصة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الإجمالية للأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

2-5 نسب المردودية المختصرة: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج ومن ثم تطوير وتحسين نشاطها. ومن أنواعها:

$$\text{نسب المردودية المختصرة للأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية المختصرة للأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية المختصرة للأصول الثابتة} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

3-5 نسب المردودية الصافية: من خلال هذه النسب يمكننا تحديد الأفضلية أو الطريقة الأحسن لاستثمار الأموال. ومن أنواعها:

$$\text{نسب المردودية الصافية للأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الصافية للأصول الثابتة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$$

$$\text{نسب المردودية الصافية للأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

6- نسب السوق: كانت جميع النسب المالية التي تناولناها ضمن مجموعة النسب الأربع السابقة مشتقة من قائمة الدخل والميزانية، وإلى جانب هذه المجموعات من النسب المحاسبية يرغب المحللون في الوقوف على تقييم السوق لأداء المؤسسة¹. وتعتبر نسب السوق ذات أهمية كبيرة للمحلل المالي، يستطيع من خلالها تقديم معلومات عن أداء المؤسسة خاصة للمقرضين، فالبنوك التجارية تهتم بأن تكون القيمة السوقية للسهم مرتفعة، حيث أنها تشكل هامش أمان كبير لتغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، وتوفر هذه النسب المعلومات لإدارة المؤسسة لتقييم إنجازاتها، لأن أحد أهم أهداف الإدارة الناجحة هو في تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم، كما لا يزال هناك دور هام

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 336.

للمساهمين لتقييم سهم المؤسسة بالسوق، لذلك نحتاج إلى المؤشرات التي تقوم بترجمة نتائج العمليات حتى تنعكس على سهم المؤسسة¹.

ومن أهم نسب هذه المجموعة:

1-5 عائد السهم العادي (نصيب السهم من الأرباح) (EPS)*: تعتبر هذه النسبة إحدى مؤشرات الربحية، وهي تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم من أسهم المؤسسة في نهاية الفترة المالية².
ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الربح بعد الفوائد وحقوق حملة الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية القائمة في نهاية الفترة}} = \text{العائد على السهم}$$

ويعتبر العائد على السهم من أكثر مؤشرات الأداء استعمالاً لقياس كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، وهو يلعب دوراً هاماً في التحليل الاستثماري، كما يعتبر ضرورياً لما يلي³:

- ✓ التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- ✓ معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- ✓ القيمة المستقبلية للأسهم.
- ✓ وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

2-5 نسبة سعر السهم إلى عائدته (مضاعف الربحية) (P/E)*: وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للمؤسسة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل.

مثال: سهم يحقق عائد مقداره 2 دينار وسعره في السوق 10 دنانير، هذا يعني أن سعر السوق 5 أضعاف عائدته⁴.
وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}} = \text{سعر السهم على عائدته}$$

3-5 نسبة المدفوع من الأرباح: وهذه النسبة مؤشر على نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من جملة الأرباح المحققة والمتاحة لتوزيع لهم.

¹ - سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 389.

³ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 337.

⁴ - عبد الحلیم كراجة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 204.

* - Earnings Per Share

* - Price Earnings Ratio

وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية¹:

$$\frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة}} = \text{نسبة الأرباح الموزعة}$$

وتعكس هذه النسبة وجهة نظر الإدارة في الإمكانيات الاستثمارية للشركة، فانخفاض نسبة التوزيع قد يعني:

- ✓ وجود فرص استثمارية جيدة وترغب في الاحتفاظ بالأرباح لأجل التوسع فيها.
- ✓ وجود بعض الضغوط خاصة من الدائنين على عدم التوسع في توزيع الأرباح.
- ✓ رغبة المؤسسة بالاحتفاظ بسيولة عالية لديها.

أما ارتفاع التوزيع فقد يعني:

- ✓ وصول المؤسسة إلى مرحلة البلوغ (MATURITY) وعدم وجود فرص استثمارية لديها.
- ✓ رغبة الإدارة في المحافظة على نمو نسب توزيع الأرباح بالرغم من تراجع الأرباح.

4-5 عائد التوزيعات للسهم: تساعد هذه النسبة في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في مؤسسات

الأعمال وذلك بالمقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق، فإذا كانت قيمة هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس

الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في المؤسسة، والعكس صحيح².

وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{حصص السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}} = \text{نسبة عائد التوزيعات}$$

5-5 نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: تمثل هذه النسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ممثلة بمجموع

حقوق المساهمين التي تتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح الدورة.

وتحسب هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لتقييم المستثمرين للمؤسسة حيث يتوقع أن يدفع المستثمرين سعرا أعلى من القيمة الدفترية

لأسهم المؤسسات ذات المردود المرتفع³.

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 338.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

³ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 339.

الفرع الثالث: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من الأهمية التي تحظى بها النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي إلا أنها تعاني القصور من زوايا عديدة تحد من فاعليتها ودورها، ويمكننا حصر أهم نواحي القصور في النقاط التالية¹:

1- صعوبة عمل المقارنة: فالمحلل المالي قد يجد صعوبة في المقارنة بين نسبة الشركة التي حصل عليها مع الشركات الأخرى مماثلة نظرا لاختلاف لأساليب في حساب النسب للمالية.

2- اختلاف في المصطلحات والمفاهيم المحاسبية: فهناك اختلاف في الرأي حول بعض المفاهيم لدى المحاسبين والمحللين الماليين، وقد تستخدم تلك المفاهيم لتعني أشياء مختلفة حسب ما تتبعه كل مؤسسة، وبالتالي ينتج عن ذلك اختلافات جوهرية في النسب المالية ذاتها، والسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية، كل هذا يؤثر على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها².

3- التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية: إن فرض "ثبات وحدة النقد" يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المؤسسة، وهذا ما يفقد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة أو اتجاهاته المستقبلية³.

4- قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو جيدة، وبعض النسب التي تبدو ضعيفة، مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد الأثر الصافي للنسب وتأسيسا على التحليل الإحصائي لهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه⁴.

5- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد⁵.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية، ويعود ذلك إلى اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.

¹ - عبد الحلیم كراجه، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² - منیر شاکر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ - زیاد رمضان، محفوظ أحمد جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2006، ص 277.

⁴ - الیمین سعاده، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁵ - سوزان سمیر ذیب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 156.

المبحث الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي، وستتطرق في هذا المبحث إلى كل من التحليل المالي الساكن الذي يعتمد بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة، والتحليل المالي الديناميكي الذي يوفر رؤية ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما سيتم التطرق أيضاً إلى شروط التوازن المالي ومختلف الإجراءات الممكن القيام بها من أجل إعادة التوازن المالي.

المطلب الأول: التحليل المالي الساكن

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: رأس المال العامل (FR)*

قبل التطرق إلى تعريف رأس المال العامل يجب أن نعرف أولاً التوازن المالي.

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة وهذا ما نعني به التوازن المالي¹.

1- تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه "هامش إضافي تضعه المؤسسة لمواجهة المخاطر الطارئة و الذي يتم تقديره حسب قدراتها و طبيعتها و تطورها"².

وأيضاً رأس المال العامل "عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي"³.

يعرف كذلك رأس المال العامل بأنه عبارة عن مؤشر التوازن على المدى المتوسط وهو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على المدى الطويل إلى المدى القصير⁴.

* - Fond de Roulement.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي، (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط6، 2006، ص 67.

³ - PATRICK PIGET, " La gestion financière", Edition Economica, Paris, France, 1998, p. 89.

⁴ - Pierre Canson, "la gestion financière de l'entreprise", édition dunod, Paris, France, 5ème édition, 1997, p 22.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن رأس المال العامل هو هامش ضمان الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية. ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

✓ **من أعلى الميزانية:** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة، وهو عبارة عن مؤشر توازن على المدى الطويل، يسمح للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة. ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

✓ **من أسفل الميزانية:** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون، كما أن أهميته لا تقف عند دراسة المخاطر التي تلحق بتوازن المالي وإنما يمكن من إعطاء مقياس نوعي لدرجة الثقة في قدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحولها إلى سيولة. ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ.}$$

2- أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه:

يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي¹:

1-2 رأس المال العامل الدائم أو الصافي (FRD): يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه وفق القوانين التالية:

$$\text{ر.م.ع. الدائم} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة} \quad \checkmark$$

$$\text{ر.م.ع. الدائم} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ.} \quad \checkmark$$

$$\text{ر.م.ع. الدائم} = \text{الخاصة بالأموال} + \text{د.ط.أ.} \quad \checkmark$$

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي.

2-2 رأس المال العامل الإجمالي (FRG): هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، يحسب كما يلي:

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. إجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. إجمالي} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. إجمالي} = \text{ق. الإستغلال} + \text{ق. التحقيق} + \text{ق. جاهزة}$$

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة

ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

2-3 رأس المال العامل الخاص (FRP): يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين

للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء

المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق ما يلي:

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. الخاص} = \text{أموال خاصة} - \text{أصول ثابتة}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ويمكن استنتاجه من علاقة ر.م.ع. الدائم:

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. الخاص} = \text{ر.م.ع. الدائم} - \text{د.ط.أ.}$$

ويعتبر رأس المال الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

2-4 رأس المال العامل الأجنبي (FRE): وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تحصل عليها من

الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. أجنبي} = \text{مجموع الديون}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. أجنبي} = \text{د.ق.أ.} + \text{د.ط.أ.}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. أجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{أموال خاصة}$$

$$\checkmark \text{ ر.م.ع. أجنبي} = \text{ر.م.ع. إجمالي} - \text{ر.م.ع. الخاص}$$

3- الحالات الممكنة لرأس المال العامل:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في

الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في

الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه¹. وبصفة عامة هناك ثلاثة

حالات مختلفة لرأس المال العامل ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

¹ - JEAN LUK BOULOT, " L'analyse financière", Edition: Publi Unior, Paris, France, 1982, p 65.

الجدول رقم (2-8): حالات رأس المال العامل

الحالات	التفسير	الشكل				
FR > 0	(أموال دائمة < أصول ثابتة) أو (أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل) هذا يعني أن تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة، كما تدل على قدرة المؤسسة على الوفاء.	<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					
FR = 0	هذا يعني أن (الأصول الثابتة = الأموال الدائمة) وفي هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل. وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وترجم هذه الوضعية الحالة الصعبة للمؤسسة.	<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					
FR < 0	هذا يعني أن (الديون قصيرة الأجل < من الأصول المتداولة) أو (الأصول الثابتة < الأموال الدائمة) أي أن الأصول الثابتة مولت جزء من الأموال الدائمة وجزء آخر من قروض قصيرة الأجل، لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش كضمان لمقابلة المصاعب وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي خطورة الوضعية المالية.	<table border="1"> <tr> <td>أ.د</td> <td>أ.ث</td> </tr> <tr> <td>د.ق.أ</td> <td>أ.م</td> </tr> </table>	أ.د	أ.ث	د.ق.أ	أ.م
أ.د	أ.ث					
د.ق.أ	أ.م					

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

4- العوامل المؤثرة على حجم رأس المال العامل:

هناك مجموعة من العوامل تتحكم أو تؤثر في رأس المال العامل وهي¹:

1-4 طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.

2-4 التغيرات الموسمية: إن بعض المؤسسات تتأثر بالتغيرات الفصلية فلهذا هي مجبرة على تخزين جزء من المواد الأولية وبعض المنتجات نصف المصنعة حتى تواجه هذا التغير وبذلك يجب عليها توفير جزء كبير من رأس المال العامل حتى تضمن السير الحسن لنشاطها على العكس المؤسسات التي لا تتأثر بتغيرات الفصلية.

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

- 3-4 طبيعة العملية التسويقية: كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عاملاً قليلة، والعكس صحيح.
- 4-4 طبيعة الائتمان والتحصيل: فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل، والعكس صحيح.
- 4-5 دورة الاستغلال: إن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف مدة دورة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم أكبر من الأموال الثابتة يجب تغطيتها والعكس صحيح.
- 4-6 القيمة المضافة: يمكن اعتبارها بمثابة الإنتاج الفعلي للمؤسسة ولذلك يجب على المؤسسة أن تخصص جزءاً من أموالها لتحقيق هذا الإنتاج، وكلما كانت القيمة المضافة كبيرة كلما تطلب وجود رأس مال عاملاً أكبر والعكس صحيح.
- 4-7 طبيعة نشاط المؤسسة: يختلف رأس المال العامل الدائم حسب نوع نشاط المؤسسة فيكون كبيراً في المؤسسات الإنتاجية لأن دورة استغلالها تكون طويلة نسبياً ولديها قيمة مضافة بينما ينخفض في المؤسسات التجارية لأن دورة استغلالها قصيرة نسبياً وليس لديها قيمة مضافة.
- 5- التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها:

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية ويمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها

أسباب النقص في رأس المال العامل	أسباب الزيادة في رأس المال العامل
<ul style="list-style-type: none"> ● النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات. ● الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة. ● الخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات. ● التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع. ● الأرباح المحققة وغير الموزعة. ● مخصصات استهلاك الأصول الثابتة.

المصدر: منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل.

الفرع الثاني: احتياج في رأس المال العامل (BFR)*

رأس المال العامل لوحده غير كافي لدراسة التوازن المالي بحيث لا يقدم بصفة دقيقة قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها لذا عند تحديد الوضعية المالية للمؤسسة لا بد للمحلل من دراسة الاحتياجات الحقيقية من رأس المال العامل التي تحقق التوازن المالي.

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يرتبط الاحتياج في رأس المال العامل بدورة استغلال المؤسسة و بالتسيير في المدى القصير، أو بتحليل التطور لما تمتلكه المؤسسة و ما تحتاج إليه في المدى القصير، حيث أن النشاط هذه الأخيرة يتوجب منها بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير عناصر أخرى تتمثل في المخزونات والمدينون وهي العناصر التي يتم عليها نشاط المؤسسة لتوليد أو إنتاج فائض العملية الاقتصادية بها. ومن جهة أخرى هناك مصادر قصيرة الأجل المتمثلة في الديون الممنوحة من الموردين و مصادر أخرى التي تمول جزءاً من الأصول والتي تتمثل في الأصول المتداولة. في حالة نقص في هذه المصادر مقارنة مع تلك الموارد يجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل، وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، هذا حتى تضمن السير العادي لدورة الاستغلال¹.

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها "رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية"². يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه "المقارنة بين من جهة الاحتياطات المرتبطة بالاستقلالية ومن جهة أخرى الموارد المقابلة لها"³.

يعرف كذلك على أنه "النقد الذي تتوقف عليه المؤسسة وليس الذي تحتاجه المؤسسة من أجل تغطية استحقاقاتها"⁴.

* - Besoin du Fond de Roulement.

¹ - حابس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² - GEUDI NORBERT, " Finance d'entreprise les règles du jeu", Edition Organisation, Paris, France, 1997, p 121.

³ - Gde pallens, "Gestion financière de l'entreprise", Sirey, 6ème édition, 1997, p 135.

⁴ - Visa vona, " pratique de gestion, analyse prévisionnelle", berti édition, Alger, tome2, 1991, p 151.

يتولد الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين، ومخزوناتهما، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز" وهو ما يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل¹.

وعموما يمكن أن نعرف الاحتياج في رأس المال العامل على انه "ذلك الجزء من الاحتياجات الدورية (مخزونات والقيم القابلة للتحقيق) الذي لم يغطي من طرف الموارد الدورية (ديون قصيرة الأجل). لذلك وجب أن يكون رأس المال العامل متوفرا بصورة كافية حتى تستطيع المؤسسة مواصلة نشاطها من غير معوقات في عملية تسديد الديون أو المتطلبات في الوقت المناسب و بالقيمة المناسبة.

ومن خلال الشكل البياني التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج.

الشكل رقم (2-2): احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة					
مواد أولية		منتجات تامة	سندات التوظيف	العملاء	أوراق القبض
ديون المخزونات	موردون	ديون الشركاء	ديون الاستغلال	أوراق الدفع	احتياجات رأس المال العامل
موارد الدورة					

المصدر: مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية ما دام الضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل:

ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية²:

بحيث احتياجات الدورة تتمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة أو السائلة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) وموارد الدورة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل غير السلفات المصرفية أي:

$$BFR \checkmark = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{د.ق.أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

$$\text{BFR} \checkmark = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{د.ق.أ.} - \text{سلفات مصرفية})$$

3- حالات الاحتياج في رأس المال العامل:

$$\text{BFR} > 0 \checkmark \iff \text{يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.}$$

$$\text{BFR} < 0 \checkmark \iff \text{يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن}$$

هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال.

$$\text{BFR} = 0 \checkmark \iff \text{المؤسسة في حالة متوازنة.}$$

4- خصائص احتياجات رأس المال العامل:

ومن بين خصائصه نذكر:

✓ احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال.

✓ يتميز بخاصية النمو و الحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياج رأس المال العامل.

✓ يتميز بخاصية التجديد و ذلك تبعا لدورة الاستغلال، و من خلال هذه الخصائص يمكن أن نعرف احتياجات

رأس المال العامل أنها تقابل حاجة التمويل الإضافي نتيجة تفاعل حلقة الاستغلال و هذا الاحتياج للتمويل يتطلب:

• تغيرات حسب حركة دورة الاستغلال المؤسسة.

• تغيرات حسب طبيعة و حجم المؤسسة.

5- تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

5-1 تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة

ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في¹:

✓ ارتفاع سرعة دوران العملاء.

✓ انخفاض سرعة دوران الموردين.

5-2 تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ

المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة².

¹ - PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, "Gestion financière de l'entreprise", Edition Dunod, Paris, France, 9ème Edition , 1999, p 243.

² I Bid , p 243.

الفرع الثالث: الخزينة (T)*

بعد إبراز رأس المال العامل و احتياجاته كمؤشرات أساسية لدراسة التوازن المالي للوضع المالية للمؤسسة يأتي دور الخزينة بحيث تعتبر أيضا من أهم مؤشرات التوازن المالي.

1- تعريف الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على "أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة"¹.

"تعتبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل"².

وعليه الخزينة "هي بمثابة المؤشر الثالث من مؤشرات التوازن المالي وهي تمثل القيم المالية التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها خلال دورة الاستغلال".

2- مكونات الخزينة:

تتمثل مكونات الخزينة من عناصر الأصول و عناصر الخصوم:

1-2 عناصر الأصول:

✓ **خصم الأوراق المالية:** تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزيتها بالأموال و هذا عن طريق الاتصال بين المؤسسة و بنكها أو البنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل المؤسسة عن قيمة الورقة التجارية مع اقتطاع عمولة البنك.

✓ **سندات الخزينة:** تقوم المؤسسة بشراء سندات يطرحها البنك للاكتتاب و تسدد هذه السندات قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن 3 أشهر، و عندما يحل تاريخ الاستحقاق فإن البنك يسدد قيمة السند مضافا إليه معدل الفائدة.

✓ **الحسابات الجارية:** وهي عبارة عن تلك الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في كل وقت.

2-2 **عناصر الخصوم:** في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب الأموال حتى ولو لم يكن لها أموالا جاهزة في البنك وهذا حسب الاتفاق بين البنك و المؤسسة.

✓ **تسهيلات الخزينة:** هي عبارة عن مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة عندما تكون حساباتها مدينة، حيث يتفق البنك مع المؤسسة على خصم هذه التسهيلات و العمولة التي تدفعها خلال هذه العملية.

* - Trésor.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

✓ **السحب على الكشوف:** و هو النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى مدينا بصفة أطول من الأولى نظرا لخطورة العملية فإن منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة كما أنه يتطلب منها ضمانات في شكل أوراق مالية التي تغطي محفظتها.

3- حساب الخزينة:

هناك طريقتين لحساب الخزينة و تتمثلان في:

✓ الطريقة الأولى:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

وتطابق هذه العلاقة الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها، إذ أن استخداماتها تتمثل في جميع القيم الجاهزة وهي: سندات الخزينة، وسندات الصندوق، الأوراق التجارية القابلة للتحويل في فترة زمنية قصيرة (أيام)، الحسابات البريدية الجارية والمصرفية وحسابات الصندوق وتمثل موارد الخزينة في تسهيلات الخزينة وتسبيقات بنكية.

✓ الطريقة الثانية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات المال العامل

وهذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدورية و الموارد الدائمة، وتظهر الخزينة في الشكل التالي:

وتأخذ الخزينة ثلاثة أوجه ممكنة تتمثل في:

الجدول رقم(2-10): تغير الخزينة

التفسير	الحالات	الحالات
هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.	تكون عندما يكون $FR > BFR$	$TR > 0$
أي أن الموارد لا تغطي إلا جزءا من احتياجات الدورة والباقي يمول بديون قصيرة الأجل، ومنه تبقى الخزينة تعاني من نقص أو عجز في تسديد ديونها القصيرة الأجل ويجب على المؤسسة معالجة هذه الوضعية السيئة	تكون عندما يكون $FR < BFR$	$TR < 0$

إلى أن تحصل حقوقها أو أن تعمل على التخفيض من أصولها الثابتة.		
هذا يدل على أن هناك تسييرا أمثل، أو أنها الوضعية المثلى بحيث أن رأس المال العامل يغطي كل احتياجاته وهذا ما يسمى برأس المال العامل الأمثل.	تكون عندما يكون $FR = BFR$	$TR = 0$

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

4- حالات العجز في الخزينة:

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة وهي¹:

4-1 حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة: يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة. ويتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الأجل. وهذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

4-2 حالة نمو سريع غير متحكم فيه: تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية، وهذا ما يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة. ويمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة، وذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

4-3 حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، ويظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون ومنح أجال طويلة للعملاء، قبول أجال طويلة للموردين. هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، وبالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات والعلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 89-92.

4-4 حالة الخسائر المتراكمة: إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فان ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يليق احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي. في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بمخطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وذلك على مستويين¹:

✓ **مستوى داخلي:** وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، وذلك دون التأثير على قيود الجودة والنوعية.

✓ **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، وجلب أكبر عدد من العملاء.

4-5 حالة تدهور في النشاط: في حالة مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

4-6 حالة إفلاس عميل مهم: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل واحد، فإن أي تغير في وضعيته المالية يحدث أثارا مباشرة على وضعية المؤسسة، مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال، ومنتقل إلى حالة التدهور في النشاط.

إن كلتا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فان الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحالة ظهور منتجات جديدة بديلة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغيير النشاط.

المطلب الثاني: التحليل المالي الديناميكي (المتحرك)

التحليل المالي الديناميكي هو تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية محددة (دورة IN) وهو تحليل أكثر وضوحا وحركية إذ يبين العوامل و التغيرات التي أدت إلى الوضع النهائي.

ومن بين أدوات التحليل المالي الديناميكي :

✓ جدول التمويل (جدول الموارد و الاستخدامات).

✓ جدول تدفقات الخزينة.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الفرع الأول: مقارنة الميزانيات

إن التحليل المالي لميزانية مؤسسة، أو التحليل الثابت ليس ذو أهمية كبيرة إذا لم يكن مقترنا مع التحليل الديناميكي أو المتحرك، وهذا ما يسمى بمقارنة الميزانيات لسنوات متتالية لنفس المؤسسة. إن هذه المقارنة التي تتم باستعمال الأرقام المطلقة وحسابات الميزانية أو النسب المالية المختلفة ورؤوس الأموال العاملة، أو أيضا جدول التغيرات، وتبين لنا التغيرات التي تطرأ على الميزانية خلال سنوات معينة وهل هي في تحسن أو تدهور، وبالتالي تسمح للمحلل اتخاذ حكم على السياسات المالية لمسيرى المؤسسة، وهذه الطريقة تستعمل من طرف المقرضين ورجال الأعمال لمراقبة تسيير وتغيرات الحالة المالية للمؤسسة¹.

1- المقارنة بواسطة النسب ورؤوس الأموال العاملة: يتم حساب النسب المالية الهامة في المؤسسة للسنوات المالية المتتالية التي نريد دراسة ميزانياتها، ونقوم بوضع مقارنة بين قيم هذه النسب والتعليق على التغير الجيد وأسبابه لكي نواصل في تحقيقه، والتدقيق في أسباب التغير نحو الأسوأ لتفادي أسبابه في الدورات المقبلة.

2- ميزان التغيرات: وهو جدول بواسطته نستطيع تحديد التغيرات التي حصلت على قيم عناصر الميزانية أي التغيرات في الموارد من جهة واستعمالاتها في الأصول من جهة ثانية. ورغم ما يعطى من معلومات حول مصادر التغيرات واستعمالاتها، إلا أنه يبقى محدوداً في معانيه نظراً للمشاكل التي تتعلق بالمبالغ الموجودة بداخله مثل مشكل التقسيم وعلاقته بالتضخم، وكذلك تظهر في هذا الجدول القيم الصافية فقط أي لا تظهر التغيرات الإجمالية للعناصر، فمثلا قد يكون نقص في الاستثمارات نتج عن بيع جزء منها أو زيادة في معدل الاستهلاك لها وهذا ما لا يظهر في الميزان. ولهذا فإن عملية تكوين ميزان تغيرات لجميع عناصر الميزانية الإجمالية والصافية يصبح ذو أهمية أكبر وهو يمثل محاولات المحاسبين والماليين المستقبلية².

الفرع الثاني: جدول التمويل

1- مفهوم الموارد والاستخدامات:

يعرف التدفق على أنه تغير في قيمة إحدى عناصر الميزانية خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، هذا التغير ينجم عنه حركة مالية قد تكون مورد مالي كما قد تكون استخداما ماليا³. والجدول التالي يوضح التغير في عناصر الميزانية وتكوين الموارد والاستخدامات.

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² - نفس المرجع، ص 69.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الجدول رقم (2-11): مفهوم الموارد والاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
P ↑ الارتفاع في الخصوم و/أو	A ↑ الارتفاع في الأصول و/أو
A ↓ الانخفاض في الأصول	P ↓ الانخفاض في الخصوم

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 107

2- مضمون جدول التمويل:

2-1 تعريف جدول التمويل: هناك تعاريف متعددة لجدول التمويل نذكر منها:

"هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يوضح لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى"¹.

"هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها"².

"هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها لفترة زمنية محددة، كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، من خلال تحديد تدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين"³، و التي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخرينة على النحو التالي:

$$\Delta FR_{NG} = \Delta BFR_G + \Delta T_{NG}$$

حيث:

← ΔFR_{NG} التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

← ΔBFR_G التغير في احتياج رأس المال العامل الإجمالي

← ΔT_{NG} التغير في الخزينة.

¹ - BERNARD COLSSE, " Gestion financière de l'entreprise", Edition P. U. F, Paris, France, 3ème Edition, 1993, p190.

² - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2-2 أهمية جدول التمويل: يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب¹: إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها.

إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.

مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

2-3 بناء جدول التمويل: يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة والتدفقات القصيرة الأجل، فالجزء الأول من الجدول يبين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة، ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل.

أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل، و ذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال و الخزينة وبين استخدامات كل منهم على حدى، و يتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

✓ **الجزء الأول من جدول التمويل:** يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية²:

• الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

• الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تتمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، وبالتالي فالجزء الأول من الجدول يتضمن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك تبعاً للعلاقة التالية:

$$\Delta R_D - \Delta E_S = \Delta FR_{ng}$$

حيث:

ΔR_D ← التغير في الموارد المستقرة.

ΔE_S ← التغير في الاستخدامات المستقرة.

ΔFR_{ng} ← التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم (2-12): الجزء الأول من جدول التمويل (تمويل طويل ومتوسط الأجل)

الاستخدامات المستقرة	الموارد المستقرة
حيازة استثمارات جديدة. مصاريف موزعة على عدة سنوات. تسديد الديون البنكية والمالية. التخفيض في الأموال الخاصة. تسديد مكافأة رأس المال.	القدرة على التمويل الذاتي CAF. التنازل عن الاستثمارات. الرفع في الأموال الخاصة. الحصول على قروض جديدة.
التغير في الاستخدامات المستقرة (-)	التغير في الموارد المستقرة (+)

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

✓ الجزء الثاني من جدول التمويل: محتوى الجزء الثاني من الجدول

إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغيرات التالية¹:

التغير في عناصر الاستغلال.

التغير في العناصر خارج الاستغلال.

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

$$\Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta TR_{ng} = \Delta FR_{ng}$$

حيث:

← ΔFR_{ng} التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

← ΔTR_{ng} التغير في الخزينة.

← ΔBFR_{hex} التغير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال.

← ΔBFR_{ex} التغير في رأس المال العامل للاستغلال.

والجدول الموالي يوضح الجزء الثاني من جدول التمويل:

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

الجدول رقم (2-13): الجزء الثاني من جدول التمويل (تمويل قصير الأجل)

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng}			
الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (1) - (2) = (3)	
			التغير في عناصر الاستغلال: <ul style="list-style-type: none"> • التغير في أصول الاستغلال • التغير في ديون الاستغلال
			ΔBFR_{ex} (A)
			التغير في العناصر خارج الاستغلال <ul style="list-style-type: none"> • التغير في المدينون الآخرون • التغير في الدائنون الآخرون
			ΔBFR_{hex} (B)
			ΔBFR_G (A+B=C)
			تغيرات الخزينة <ul style="list-style-type: none"> • التغير في المتاحات • التغير في ديون الخزينة
			ΔT_{ng} (D)
			ΔFR_{NG} (C+D) التغيرات في رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

2-4 الانتقادات الموجهة لجدول التمويل: رغم الإضافات التي قدمها جدول التمويل للتحليل المالي من خلال تجاوزه للتحليل الساكن، واعتماده في تحليله للوضعية المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي، إلا أنه تبقى تحوم حوله الكثير من النقاشات والتحفظات وأهمها¹:

✓ اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي، والذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال، بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.

✓ يعتبر القدرة على التمويل الذاتي مورداً مستقراً، إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأحرى إقصائها.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

✓ التغيير في الخزينة المتحصل عليها اعتماداً على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال والتمويل والاستثمار، وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة

نظراً للتطور السريع في النظرية المالية و أساليب التحليل المالي لم تستطع جداول التمويل التأقلم مع المتطلبات الجديدة للمحلل المالي الذي يبحث دوماً عن مواطن العجز و طرق معالجتها، ومن بين المتطلبات الجديدة هي عدم إقناعه بالخزينة الإجمالية، إذ لا توضح الكيفية التي تشكلت بها الخزينة كما لا تبين الدورة التي تسببت في العجز أو التي أدت إلى الفائض و بذلك جاءت جداول التدفقات المالية للخزينة في خطوة مهمة لتطوير جداول التمويل¹.

1- تصنيف تدفقات الخزينة:

من وجهة نظر الخزينة تكون هذه العمليات التي تقوم المؤسسات متبوعة بتدفقات موجبة (تحصيل) أو سالبة (إنفاق) وتصنف التدفقات المالية للمؤسسة إلى ثلاث مجموعات:

- ✓ تدفقات الاستغلال.
- ✓ تدفقات الاستثمار.
- ✓ تدفقات الاستدانة.
- ✓ تدفقات الأموال الخاصة.

وعليه نميز من الناحية المالية بين ثلاثة دورات أساسية لنشاط المؤسسة الاقتصادية:

1-1 دورة الاستغلال: تضم دورة الاستغلال كل عمليات الاستغلال ممثلة في عملية الشراء الإنتاج و البيع و التي تمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها الاعتيادي و اليومي.

وعليه يمكن القول بان دورة استغلال المؤسسة تتميز بنشوء تباعد زمني بين التدفقات الموجبة و التدفقات السالبة للخزينة، ونسمي الفرق الموجب بين تحصيلات الاستغلال و نفقات الاستغلال بفائض خزينة الاستغلال².

فائض خزينة الاستغلال = تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال

1-2 دورة الاستثمار: تتمثل دورة الاستثمار في مجموع عمليات الاستثمار حيث تتطلب العملية الإنتاجية داخل المؤسسة؛ آلات إنتاجية أو مباني أو مخابر للبحث والتطوير....، وبتعبير أكثر واقعية وشمولية في إطار سعيها وراء فعالية أكثر تقوم المؤسسة بإحلال الآلات محل النشاط البشري المتكرر بهدف الإنتاج وبيع الكميات أكبر وبتكاليف أقل مما يسمح لها بإنجاز عمليات الاستغلال.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² - نفس المرجع، ص 124.

خلال دورة استثمار يتم شراء أصول ثابتة (أراضي مباني آلات...) دفع قيمتها تهيئتها ضبطها و استعمالها وفي عدة دورات استغلال خلال عدة سنوات وعند نهاية مدة حياتها أو عدم كفاية إنتاجيتها أو نظرا للتقدم التكنولوجي يتم التنازل عنها أو التخلي عنها.

يمثل الاستثمار من وجهة نظر الخزينة عن نفقة هامة لا تدر إيرادا إلا بعدة دورات استغلال .ومادام الأمر كذلك فإنه خلال دورة الاستغلال الواحدة قد تتحمل المؤسسة نفقة استثمار دون إيراد مقابل.

نسمي الفرق بين فائض خزينة الاستغلال و النفقة الاستثمارية ب تدفق خزينة المتاح أو (التدفق النقدي المتاح).

3- دورة التمويل: يتمثل دور الموارد المالية في تمويل تلك الاحتياجات المالية الناتجة عن دورة الاستغلال ودورة الاستثمار، وهو ما نصطلح عليه بفائض الخزينة المتاح السالب والذي يستوجب تغطية العجز فيه اعتمادا على موارد مالية خارجية، أما المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين أساسيين¹:

✓ دورة رأس المال: حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة رأس المال.

✓ دورة الاستدانة: حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب قروض، و ذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافآت مالية تتمثل في الفوائد والاقطاعات المالية و توجه هذه القروض إلى تمويل عمليات الاستثمار وعمليات الاستغلال.

الجدول رقم(2-14): جدول تدفقات الخزينة

N+2	N+1	N	التدفقات المالية
			تحصيلات الاستغلال - نفقات الاستغلال
			= فائض خزينة الاستغلال ETE
			- حيازة الاستثمارات + التنازل عن الاستثمار
			= تدفق الخزينة المتاح قبل الضريبة ETD
			- المصاريف المالية الصافية - المصاريف الاستثنائية الصافية - الضرائب على أرباح الشركات + الرفع في الأموال الخاصة - مكافأة رأس المال

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

			= الانخفاض في الاستدانة
			تسديد القروض
			- قروض جديدة
			+ التغير في التوظيفات المالية
			+ التغير في المتاحات

المصدر ، إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

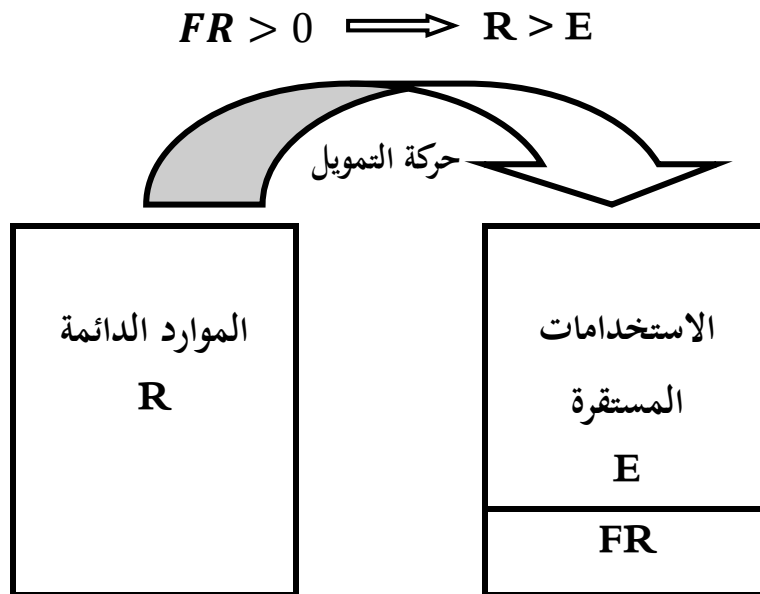
المطلب الثالث: شروط التوازن المالي والإجراءات المتخذة من اجل إعادة التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من شروط التوازن المالي والإجراءات المتخذة من اجل إعادة التوازن المالي.

الفرع الأول: شروط التوازن المالي

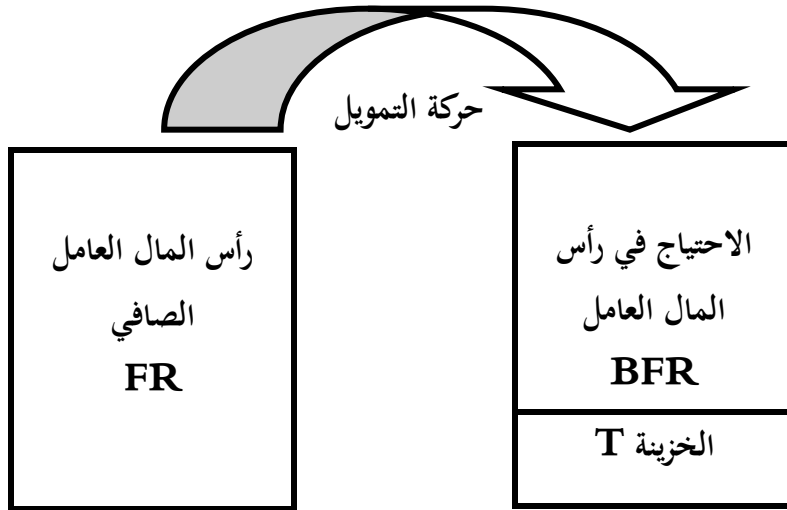
لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية¹:

1- الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.



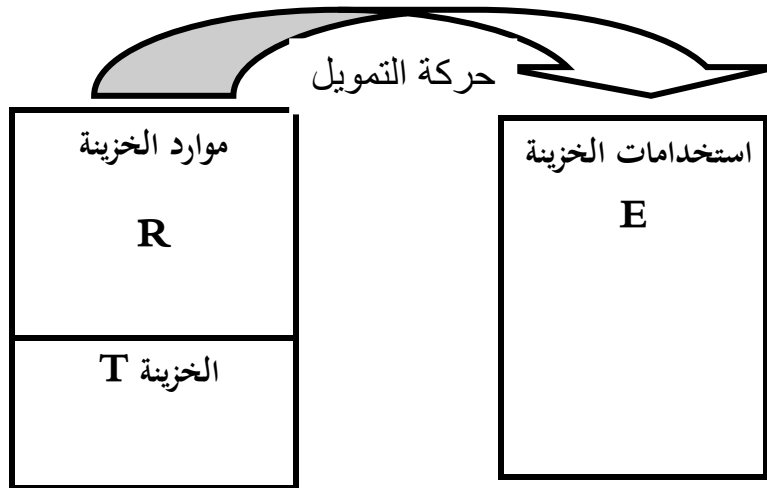
2- الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن $FR > BFR$ ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

¹ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 86-88.



3- الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

$$T > 0 \implies E > R$$



الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة من أجل إعادة التوازن

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما يكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة. ومن أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراءين التاليين أو كليهما¹:

✓ الرفع من رأس المال العامل.

✓ التخفيض من احتياجات رأس المال العامل.

1- الرفع من رأس المال العامل:

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

¹ - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

1-1 الرفع في الأموال الخاصة: كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.

1-2 التنازل عن بعض الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.

1-3 الرفع في مخصصات الاهتلاكات و المؤنونات: إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

1-4 الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

2- تخفيض احتياجات رأس المال العامل

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

1-2 التخفيض من كمية المخزونات: وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.

2-2 التخفيض من الحقوق: تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.

2-3 الرفع من ديون الموردين: يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزونها إلى سيولة.

المبحث الثالث: التحليل المالي وقرارات منح الائتمان

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تلجأ إليها إدارة الائتمان في البنك التجاري لتقييم حالة العميل المحتمل أو مقدرة المالية على توليد الأرباح و توليد النقدية التي تعتبر أحد أهم مؤشرات الملاءة المالية للعميل والتي تعكس قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مستحقة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه. وإن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة، لذلك فهي تعتمد بالدرجة الأولى على أدوات التحليل المالي لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

المطلب الأول: إدارة الائتمان والتحليل الائتماني

تقوم البنوك التجارية بإتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان سواء كانت هذه المعلومات شخصية كالسمعة أو معلومات مالية من خلال القوائم المالية حيث تشكل أساسا للتحليل الذي تجريه دوائر الائتمان في البنوك لمعرفة نسب ومؤشرات معينة تستدل منها على حقيقة المركز المالي للشركة طالبة الائتمان.

الفرع الأول: مفهوم إدارة الائتمان

يمكن تعريف إدارة الائتمان على أنها "القدرة الذاتية على تجميع واستعمال رؤوس الأموال بالاقتراض أو السلف، أي كل ما يختص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال المقترضة فقط، ومن أشكاله القرض، السلفة، الدفع من تحت الحساب، عمليات الخصم، عمليات الائتمان بالضمان المصرفي، الائتمان التجاري"¹.

الفرع الثاني: التحليل المالي و قرار منح الائتمان(مصادر المعلومات المالية, مصادر المعلومات الاستراتيجية)

تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية والغير مالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات والتي بناء عليها تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل أو (القرض)².

ومن هنا يتوجب علي مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك لكي يضمن توفير المتطلبات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح و المتمثلة في المعلومات المالية والإستراتيجية.

1- مصادر المعلومات المالية: تشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل (أو المقترض) تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركنا أساسيا في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعتبر بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنبا إلى جنبا مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلان معاً القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة علي منح القرض أو عدمه وعليه يتوجب علي ضابط الائتمان تحديد مايلي³:

✓ نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل، فمثلا إذا كانت شركة قابضة هل هي بيانات منفصلة خاصة بالشركة الأم فقط أم بيانات مالية موحدة للمجموعة؟، ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدققة أم يكفي أن تكون خاضعة للمراجعة فقط أم مصنفة؟

✓ ما مدى الثقة التي يوليها مسؤول الائتمان لمدقق حسابات الشركة المقترضة وما عدد التغيرات التي أجزتها تلك الشركة في مدقق حساباتها (مثلا علي مدار السنوات الخمس الأخيرة).

✓ هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية (مثلا الموازنات و القوائم المالية المتوقعة)، أم يكفي منه توفير بيانات مالية تاريخية فقط وإذا كان عليه توفير تلك التنبؤات فما مدى معقولية القروض التي بنيت عليها تلك التوقعات؟

¹ - <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=19960>, 23/04/2015, 14:23.

² - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 351.

³ - نفس المرجع، ص ص 352-353.

2- مصادر المعلومات الإستراتيجية: ينصب جهد مسئول الائتمان علي ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي أو ما يطلق عليه البعض تحليل "SWOT"* والذي يدور حول نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة ومواطن ضعف وكذلك احتمالات نموها أو فشلها في المستقبل و ذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها وبالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق المنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي¹.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرار

سنترك في هذا المطلب إلى كل من دور التحليل المالي في تقييم الأداء وأيضاً دوره في اتخاذ القرار.

الفرع الأول: دور التحليل المالي في تقييم الأداء

1- مفهوم تقييم الأداء:

"يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقاً"².

2- أهداف تقييم الأداء تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المدير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي³:

✓ تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.

✓ يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية و المرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

3- التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء: يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة. والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار.

* - أسلوب يستخدم في التحليل الاستراتيجي من خلال تقييم وتحليل أربع نقاط، وأخذ الاسم اختصاراً للكلمات الإنجليزية التالية: Strengths , Opportunities, Weaknesses and Threat والتي تعني بحسب التسلسل القوة، الضعف، الفرص والمخاطر. و إحدى الأدوات المفيدة لتحليل الوضع العام للمؤسسة ، وغالباً ما تستخدمه الشركات لتحليل وضعها الحالي أو لمنتجاتها أو لمشاريع جديدة.

- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 353.

² - MICHEL GERVAIS, "Contrôle de gestion", Edition Economica, Paris, France, 1997, p. 104.

³ - I Bid, p. 104.

ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية¹:

- ✓ تقييم الأداء والنتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- ✓ تقييم الأداء والتمويل: الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة وتتحقق في إطار تحليل الميزانية.

- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

✓ تقييم الأداء والمردودية: تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة/رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

الفرع الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

1- تعريف عملية اتخاذ القرار

لقد ظهرت عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار نذكر منها:

"اتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل"².

"اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة"³.

2- مميزات عملية اتخاذ القرار

يمكننا تحديد ماهية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية والتي نلخصها فيما يلي⁴:

✓ أنها عملية قابلة للترشيد، أي للوصول إلى أقصى حد ممكن من المعقولية والرشد.

✓ أنها عملية تتأثر بعوامل ذات صيغة إنسانية واجتماعية، أي أنها تتأثر بشخصية متخذ القرار والتابعين وكل من يتأثر بهذا القرار.

✓ أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، وتتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتداداً واستمراراً لقرارات سبق ذكرها.

¹ - PIERRE PAUCHER, Op. CiT, p p. 7- 9.

² - حجاجة على خلف، "اتخاذ القرارات الإدارية"، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 11.

³ - صخري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁴ - نفس المرجع، ص 28.

✓ أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة لأنها ناتجة عن جهد مشترك، سواء كان هذا الجهد مباشر أو غير مباشر.

✓ أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول، حيث أن نوع القرارات وأساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المؤسسات الإدارية، وتتصف بالشمول من حيث القدرة على اتخاذها، ينبغي أن تتوفر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى.

3- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهداً كبيراً في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة.

ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً في ثلاث مجالات أساسية وهي¹:

✓ استثمار الموارد.

✓ ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد؛

✓ تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي²:

✓ اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم.

✓ توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

✓ تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية.

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم. وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² - نفس المرجع، ص 28.

إن جميع القرارات السابقة الذكر التي تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي¹.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات منح الائتمان

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساساً إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات الاستثمارية. لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات الرشيدة يستوجب توفير كمّ معتبراً من المعلومات وكذا استعمال تقنيات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا إلا من خلال جمع، تبرير، تنظيم، تحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة، كل هذا سنتناوله من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها

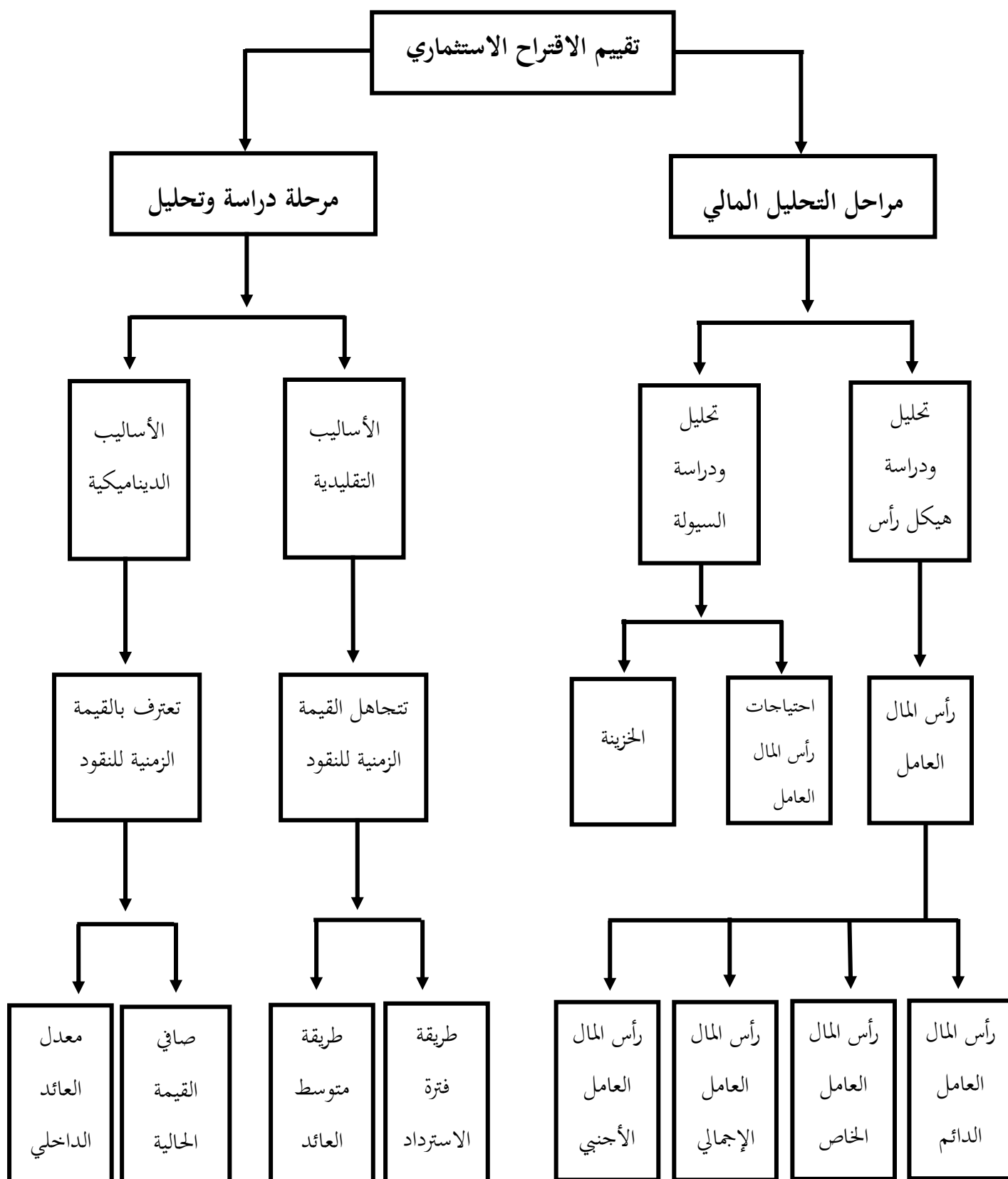
سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائماً للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها.

1 - دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار: إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تسعى على اتخاذ القرار الاستثماري كما هو موضح في الشكل²:

¹ - منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

² - عبد الغفار الحنفي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

الشكل رقم (2-3): مراحل تقييم المقترح الاستثماري



المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 22

2- مراحل تقييمها: في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وإن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

1-2 تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

2-2 تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل لتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل¹.

الفرع الثاني: دور النسب المالية واستخداماتها في ترشيد القرار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى استخدامها.

1- دور النسب المالية في ترشيد القرار: تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصيتين، إما بقائمة وهي تزود آلات معينة بالتحليل المالي (أي فهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وإما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

وهذه النسب تحلل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية للوصول إلى اتخاذ القرارات وترشيدها، أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار الوضع الحقيقي للمؤسسة على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في الوصول إلى القرار الرشيد.

✓ نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان.

✓ نسب التمويل تبين مدى استقلالية وقدرة السداد لدى المؤسسة التي تلجأ إلى البنك من أجل طلب القروض.

✓ نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذها فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

✓ نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات

ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

✓ نسب السوق: تبين مدى كفاءة الأدوات المالية التي تستعملها المؤسسة في الأسواق المالية.

2- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار:

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها²:

1-2 استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات: بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

¹ - حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 243.

² - عبد الحي مرعي، " المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1993، ص 221.

2-2 استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.

وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد. إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية، وبين المبيعات نظراً لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابهاً للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.

الفرع الثالث: النسب المالية المستخدمة في ترشيد قرارات الائتمان

من المتعارف عليه أن عملية التحليل المالي يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب لتعطي نتائج تساعد إدارة الائتمان في تحديد حكمها النهائي في قبول طلب الائتمان أو رفضه. ومن أكثر أساليب التحليل المالي انتشاراً و سهولة أسلوب التحليل هو باستخدام النسب المالية لذلك وجب علينا تحديد أهم النسب التي تعتمدها البنوك في ترشيد قرار منح الائتمان.

1-1 مجموعة نسب السيولة: تستخدم إدارة الائتمان والمحلل الائتماني نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من الناحية الملاءة المالية و الافتراضية أي قدرته في تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها كما تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الائتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه ومن أكثر نسب السيولة شيوعاً والتي تضمن لإدارة الائتمان و المحلل الائتماني نتائج غاية في الأهمية عن حالة العميل هي¹:

1-1-1 نسبة السيولة العامة: تحسب نسبة التداول من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وعلى وفق العلاقة التي ذكرناها سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل.

وتعكس الأصول المتداولة ما يتوفر لدى العميل من الأصول سائلة و أصول شبه سائلة تدعم قدرته في تسديد ما عليه من التزامات أما الخصوم المتداولة فإنها تعرض ما هو ملتزم به العميل اتجاه الغير (أفراد الشركات أو البنوك) من التزامات مستحقة واجبة التسديد كما أنها تعكس مدى لجوء العميل إلى الائتمان القصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه و يعبر ناتج القسمة عن عدد مرات تغطية للأصول المتداولة للخصوم المتداولة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

لقد اعتبرت نسبة (1/2) مقبولة من قبل إدارة الائتمان و أصبحت هذه النتيجة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية البنوك التجارية لأنها تمثل حد الأمان الذي يضمن للبنك قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الأجل. فزيادة النسبة عن (1/2) تعطي الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها في حين انخفاض النتيجة عن (1/2) سوف تعطى للعميل درجات ثقة اقل و بالتالي فهو عميل يحمل لإدارة الائتمان درجات مخاطرة أكبر.

1-2 نسبة السيولة السريعة: يلجا المحلل الائتماني إلى نسبة السيولة المختصرة لتعزيز ملاحظته المستندة إلى نسبة التداول بشأن موقف السيولة التي يمتلكها العميل نظرا لأن حسابها يركز على العناصر التي تتسم أكثر من غيرها قدرة في التحول إلى نقد، فهي تشكل السيولة الحقيقية لدى العميل. وتحسب وفق العلاقة التي ذكرناها سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل.

المعيار الذي اعتمده البنوك كمؤشر قياس هو (1/1) عند ارتفاع النسبة يزيد من الضمان الذي تطلبه إدارة الائتمان لأن ذلك يعطيها تأكيداً من أن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية.

1-3 سيولة الآنية (الحالية): تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكائنتها وسمعتها في السوق. وتحسب وفق العلاقة التي ذكرناها سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل.

1-4 سيولة المخزون السلعي: تدعم إدارة الائتمان وجهة نظرها عن سيولة العميل من خلال تحليل و تحديد سيولة المخزون السلعي لديه وذلك من خلال اختبار مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد أن تتم عملية البيع وتحدد سيولة المخزون السلعي من خلال العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة سيولة المخزون السلعي} = \frac{\text{المخزون السلعي} \times 360 \text{ يوم}}{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}$$

ويشير الانخفاض في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي ومضاعفة قدرة العميل في دعم السيولة من خلال تحريك المخزون السلعي باتجاه عملية البيع مما يعني زيادة النقد المتولد وبذلك تزداد قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مالية مستحقة ويتجنبه مخاطر العسر المالي. لذلك فإن ما يهم إدارة الائتمان هو أن تتسم هذه النسبة بالانخفاض لأن ذلك يعكس مدى فاعلية سياسة البيع لدى العميل المحتمل و قدرته في توليد النقد.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 271.

2- مجموعة النسب الربحية: تهتم إدارة الائتمان بربحية العميل (فردا أو شركة أعمال) والتي هي انعكاس لمستوى أدائه التشغيلي و تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التي يعمل في ظلها مما يبعد احتمالات العسر المالي عنه وبالتالي تضمن إدارة الائتمان حقها في استرداد ما عليه من التزامات حق البنك وبذلك يتجنب المخاطرة. ويمكن التعرف علي الربحية من خلال عدد من النسب المالية أهمها¹:

1-2 نسبة الهامش: تعكس هذه النسبة مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة ولذلك كلما زادت نسبة الهامش لدى العميل كلما زادت ربحيته وتحسب نسبة الهامش من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الهامش} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

إن ارتفاع النسبة قياسا بالمؤشرات المعيارية تعطي دلالة لإدارة الائتمان على أن العميل المحتمل قادر على تحقيق الأرباح ويتسم بكفاءة في إدارة كافة عناصر التشغيل مما يضمن مصدرا دائما للنقد الأمر الذي يجعل قدرته في تسديد وتغطية ائتماناته عالية.

2-2 معدل العائد على حق الملكية: تشير هذه النسبية إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل العميل (المالك) أي أنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك والمنطق في هذه النسبة أن ارتفاعها يعبر عن كفاءة الإدارة لدى العميل المحتمل في استغلال أموال الملاك في ضمان عائد مرضى لهم².

المهم في هذه النسبة أنها تعكس ربحية السهم الواحد وبالتأكيد فإن ارتفاع ربحية السهم الواحد لا بد وأن تؤثر على أداء العميل لذلك نلاحظ إن إدارة الائتمان تهتم بحساب هذه النسبة ومتابعة التغيرات التي تحصل فيها للوقوف على قدرة العميل ومدى حاجته للأموال لأن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى اعتماد العميل على القروض في تمويل استثماراته. وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة النسبية الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{حق الملكية}}$$

3-2 معدل العائد على الاستثمار (القابلية الإيرادية): يعبر هذا المؤشر عن ربحية الدينار الواحد مستثمر من قبل الشركة ولذلك فان ارتفاعه قياسا بمعيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة لدى العميل (الشركة).

¹ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 275.

² - نفس المرجع ، ص 276.

ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية الآتية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}}$$

ويقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة والضريبة أما الاستثمار فإنه يعني مقدار الأصول التي استخدمت فعلا في إنتاج الربح التشغيلي.

ويعكس هذا المعدل مدى قوة العميل (الفرد أو شركة أعمال) وقدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، ولذلك كلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما عبر ذلك عن كفاءة الإدارة في استغلال محفظة الاستثمار وأيضا يبين قدرة العميل في الحصول على قروض من بنوك مختلفة وبأسعار فائدة منخفضة.

2-4 معدل العائد علي المتاجرة بالملكية: ينشأ هذا المعدل في الشركات المرفوعة أي الشركات التي تلجأ إلى القروض وعادة ما يطلق على هذا المؤشر بمعدل العائد المتولد عن الرفع المالي¹.

ومفهوم العائد على المتاجرة بالملكية هو العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموال الغير بمعدل عائد يفوق كلفة الأموال وبعبارة أخرى ينشأ ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين كلفة الأموال التي يحصل عليها العميل (شركة الأعمال من الغير (البنوك مثلا) و بين العائد المتولد من استثمار هذه الأموال.

ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التحليلية الآتية:

3- مجموعة نسب توازن الهيكل التمويلي: تستخدم إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من الدائنين في الأغلب (البنوك) والتوازن بينهما ومدى كفاية الأصول الثابتة لتغطية القروض طويلة الأجل إضافة إلى قدرة العميل ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده. وإن تحليل مجموعة النسب هذه سوف تضمن تحقيق ثلاث غايات مهمة لإدارة الائتمان وهي:

✓ تعزيز نظرة المقرضين إلى حق الملكية أو الأموال التي يوفرها الملاك ومن أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة العميل عند الاستحقاق.

✓ عندما يزداد التمويل بالمديونية فإن الملاك قادرين على السيطرة على الإدارة باستثمارات قليلة.

✓ إذا ما حقق العميل أرباح تفوق كلفة المديونية ممثلة بالفوائد فإن العائد على حق الملكية سوف يزداد

ضمن ما يعرف بالمتاجرة بحق الملكية.

وأهم نسب هذه المجموعة هي:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 278.

3-1 نسبة القروض إلى مجموع الأموال: ويطلق على هذه النسبة نسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة عن المدى الذي لجأ إليه العميل في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال الغير أي حدود مساهمة الدائنين في تمويل عمليات العميل الداخلية. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة النسبية التالية¹:

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأموال} = \frac{\text{القروض}}{\text{الأموال (الأصول)}}$$

3-2 نسبة القروض إلى حق الملكية: يعبر حق الملكية عن مقدار الأموال التي جهزها العميل المالك ولذلك فهي تمثل حد الأمان الذي يجب أن تتمتع به إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان. لذلك فإن إدارة الائتمان والتحليل الائتماني يهتمون بهذه النسبة لأن ارتفاعها عن معيار المقارنة دليل واضح على تزايد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب تناقص مساهمة المالك في الشركة طالبة الائتمان أي تناقص حد الضمان لذلك فإن ارتفاع النسبة يعني زيادة المخاطر بسبب انخفاض تأمين الحماية مما يجعل إدارة الائتمان تشعر بضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض أو زيادة الفوائد وتحسب هذه النسبة خلال العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة القروض إلى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حق الملكية}}$$

3-3 نسبة هيكل رأس المال: من النسب المهمة التي تهتم بها إدارة الائتمان وتحسب من خلال قسمة القروض الطويلة الأجل على مجموع مصادر الأموال الطويلة الأجل (القروض الطويلة الأجل زائدا حق الملكية) في حسابات العميل. يعكس مقدار المخاطر المالية التي يتعرض لها العميل ارتفاع النسبة يزيد من مخاطر العسر المالي التي يتعرض لها العميل الأمر الذي يجعل قرار إدارة الائتمان متحفظا نحو العملاء الذين تزداد لديهم نسبة هيكل رأس المال. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

3-4 معدل تغطية الفوائد: يترتب على استخدام العميل للمديونية أعباء ثابتة ممثلة بالفوائد يتحمل مسؤولية سدادها وعليه فإن اهتمام إدارة الائتمان في البنك التجاري حول مدى قدرة العميل في تسديد الأعباء الثابتة ممثلة بالفوائد وتغطيتها من قدرة العميل في تحقيق الأرباح.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الأرباح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

إن هذا المعدل يعكس المدى المسموح به لأرباح العميل المحتمل بالانخفاض دون أن تتأثر قدرته في تسديد ما عليه من التزامات ودون أن يصاب باضطراب الائتمان في السيولة.

4- مجموعة نسب النشاط و الفعالية: تهتم إدارة الائتمان في البنك التجاري بمدى نشاط العميل و فاعلية أداءه في تحريك موارد التشغيل المختلفة من المخاطر وتيسر على إدارة الائتمان في اتخاذ القرار بمنح العميل الائتمان الأفضل¹.

4-1 معدل دوران الذمم المدينة: تحسب هذه النسبة من خلال قسمة المبيعات الآجلة علي رصيد الذمم المدينة قد تعوض المبيعات الآجلة بصافي المبيعات وتعكس هذه النسبة مدى ملائمة سياسة البيع بالأجل وسياسة التحصيل عند العميل، فالسياسة المتساهلة من قبله بشأن عملية البيع بالأجل يضعف قدرته في تحصيل مستحقاته وبالتالي يتعرض إلى احتمالات العسر المالي. ونحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

4-2 معدل دوران المخزون السلعي: يتم حساب هذا المعدل من خلال قسمة كلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون السلعي ويرجع السبب في استخدام متوسط المخزون السلعي الحصول على معدل يتسم بالموضوعية خوفاً من أن العميل اشترى كمية من المخزون في الأيام الأخيرة من العام موضوع التحليل مما يضلل من المعدل الذي سيتم حسابه من قبل إدارة الائتمان. لتبين مدى قدرة العميل في تسهيل ما يمتلكه من مخزون سلعي وبالتالي يضمن سيولته ويحد من مخاطر العسر المالي، ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي.

ويتم حساب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون السلعي} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

3-4 معدل دوران الموجودات: يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها العميل في استغلال الموارد المتاحة لديه ممثلة بما يملكه من موجودات في خلق المبيعات ولذلك كلما زاد المعدل كلما عكس ذلك ارتفاع في مستوى إنتاجية الاستثمار لدي العميل مما يحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العميل و بالتالي تيسر عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية¹.

ويحسب المعدل من خلال العلاقة النسبية التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 282-283.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تمكنا للوصول إلى أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كميات هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها، إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات الرشيدة في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

واعتمد التحليل المالي الساكن على تحليل العديد من المؤشرات المالية والتي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال تحليل مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة. لكن على الرغم من هذا تبقى النتائج التي يتم التوصل إليها تعطي صورة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الوضعية المالية للمؤسسة يجب تدعيم هذه الأدوات بأدوات التحليل المالي الديناميكي والتي يمكنها إعطاء صورة واضحة عن مختلف لحركات المالية في المؤسسة، ويعد التحليل المالي المتحرك من بين الأساليب المستعملة في تقييم السياسة المالية التي اتبعتها المؤسسة خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي الديناميكي جدول التمويل والذي يعتبر أداة مهمة في تحليل طرق تمويل المؤسسة ومجالات استعمال الأموال فيها.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل يتبع المحلل مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل، ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الرشيدة لابد من دراسة حالة وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي.



الفصل الثالث

دراسة حالة استخدام التحليل المالي في

ترشيد قرارات الائتمان لدى البنك الوطني الجزائري " وكالة البويرة 460 "

تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصول الأولى إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما سنقوم بإسقاطها على أرض الواقع، ويتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع والمتمثلة في استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان بالبنوك التجارية والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري "وكالة البويرة 460" في اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بمنح ائتمان، حيث تم اتخاذ مؤسسة تمتلك مجمع للرياضة والتسليّة كمثال للدراسة، وسنتطرق لذلك كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: هيكلة البنك وتمويلاته

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استغلالي واستثماري.

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الوطني الجزائري (BNA)

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص، ولهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري والتعرف إليه، معرفة أهم المهام التي يقوم بها والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة البنك الوطني الجزائري و إلى تعريف وكالة البويرة 460.

الفرع الأول: نشأة البنك

أنشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 بمقر 8 شارع تشيغيفارا بالجزائر العاصمة، وأسند له مهمة دعم تشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية، و بعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة و التجارة و الفلاحة....

وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و الذي أسند له مهمة التمويل، وفي عام 1988 تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 350 مليون دينار جزائري، و احتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

✓ القرض العقاري الجزائري.

✓ تونس و القرض الصناعي و التجاري.

✓ البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا.

✓ مكتب معسكر للخصم.

وتجدر الإشارة إلى أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري تم في تواريخ مختلفة، و حاليا يضم البنك الوطني الجزائري حوالي 210 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية عبر الوطن، أما رأسمالها قدر ب 8 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من البنوك ، فنجد مثلا يساهم بنسبة 05 بالمائة في البنك الأورو عربي الذي يقدر رأسماله ب 40 مليار دولار، و نسبة 38 بالمائة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو رأسمال يقدر ب 80 مليون فرنك فرنسي، و يساهم كذلك في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا¹.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، من مصلحة القروض.

الفرع الثاني: تعريف وكالة البويرة 460

تعتبر "وكالة البويرة 460" إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري التي دشنت في جانفي 1985 وهي تابعة لمديرية الجهوية الواقعة في تيزي وزو "183" والمديرية المركزية الواقعة في الجزائر العاصمة "581"، وهي مسؤولة عن تنفيذ جميع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية من منح القروض وقبول الودائع وغيرها من العمليات. وهي حالياً ممثلة من قبل السيد خواتمياني جلول، و يقدر رأسمالها ب 416.000.000.00 دج. وهناك وكالتين للبنك الجزائري الوطني على مستوى ولاية البويرة: البويرة 460 و الأخرية 1576¹.

المطلب الثاني: مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها، فالبنك الوطني الجزائري له أهداف مسطرة على المدى الطويل و المتوسط مستخلصة من الإستراتيجية الخاصة و العامة للبنك، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

الفرع الأول: مهام البنك الوطني الجزائري

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- ✓ تنفيذ برنامج الدولة المتعلق بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر والضمانات كتسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف... الخ.
- ✓ إقراض المنشآت الصناعية العامة و الخاصة.
- ✓ خصم الأوراق التجارية و الأوراق المالية عند التسديد.
- ✓ تسيير نشاط البنوك التجارية الأجنبية إضافة لصناديق القرض الفلاحي.
- ✓ تقديم ضمانات لكل الأسواق العمومية عند الاستيراد عن طريق القروض الأجنبية و تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ قبول الودائع من طرف الجمهور و مختلف المؤسسات و إعادة استثمارها.
- ✓ يلعب دور البنك المرسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك أهداف يسعى لتحقيقها خاصة ما تعلق منها بتحسين الأداء و نذكر منها²:

- ✓ تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و التسويق.
- ✓ توسيع و نشر الشبكة و تقريبها من الزبائن و العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛
- ✓ تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية
- ✓ تكوين المراقبة عن طريق تقدير الوسائل المادية و النقدية.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

² - نفس المرجع.

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك والعمليات البنكية للبنك الوطني الجزائري

سنتطرق في هذا المطلب إلى إستراتيجية التي يتبناها البنك الوطني الجزائري وإلى أهم العمليات التي يقوم بها.

الفرع الأول: إستراتيجية البنك على المدى المتوسط

قد أعطى البنك الأولوية لمجموعة من النشاطات على مدى خمسة سنوات تتمثل فيما يلي:

1- الإصلاح على مستوى الوظيفة المحاسبية: وذلك من خلال:

✓ القضاء على الفروق المحاسبية بين المستوى المركزي والمحلي.

✓ ضمان دقة الحسابات في المواعيد النظامية

✓ التقليل من العوائق التي تؤخر التدقيق المحاسبي.

2- تطوير المعلوماتية: وذلك بتحسين التسيير لأجل تحقيق الأهداف التالية:

✓ تحسين نوعية الخدمات المؤداة من طرف البنك للزبائن.

✓ تقليل مدة جمع و معالجة المعلومات والرد في الوقت المناسب

تحسين وسائل الدفع.

3- تحسين المراقبة الداخلية: وذلك من خلال:

✓ رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك.

✓ تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك (وكالات ،مديريات جهوية).

4- مراجعة الوظائف والتي تتمثل في متابعة وظائف الموارد البشرية و الإعلام الآلي: وذلك من خلال:

✓ مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانات المتاحة و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة

وتحسين إدارة الموارد البشرية.

✓ مراجعة وظيفة الإعلام الآلي.

✓ مراقبة عمليات التجارة الخارجية و معالجتها في الوقت الحقيقي.

الفرع الثاني: أهم المصالح أو العمليات البنكية للبنك الوطني الجزائري

1- مصلحة عمليات الصندوق: تركز الوظيفة الأساسية للبنك في إيداع الودائع أو السحب في أي وقت في حدود

مقدار أو الكمية المتواجدة للسيولة النقدية وعليه فالزبائن يتعاملون مع البنك بفضل الحساب الذي يملكونه وهو الحساب البنكي.

1-1 مفهوم الحساب البنكي: هو ذلك الجدول الذي يصور لنا جميع العمليات التي يقوم بها الزبون أثناء تعامله حيث

يتم تسجيل المبالغ التي يأتي بها الزبون من أجل إيداعها في حسابه. أما عندما يسحب الزبون من حسابه مبلغاً معيناً أو يعطي للبنك أمر بالتحويل لصالح طرف آخر فيتم تسجيلها من طرف البنك من جانب الحساب المدين.

1-2 أنواع الحسابات البنكية: هناك عدة أنواع من الحسابات البنكية ومن أهمها¹:

✓ **حسابات الشيك:** يعتبر حساب ودائع، يفتح بصفة خاصة للأشخاص الطبيعيين من أجل تلبية حاجياتهم السريعة والآنية.

✓ **الحساب الجاري:** هو حساب المعاملات التجارية والمالية للأشخاص الطبيعيين أو رجال الأعمال (تجار، صناعيين) ويتميز هذا الحساب أنه يمكن أن يكون رصيده مديناً، سهولة الدفع بالبنك ولا يدر لصاحبه أي فوائد.

✓ **حساب التوفير:** هي حسابات خاصة بالأشخاص الطبيعيين، ويتم التعامل بتسجيل حركة السحب أو الإيداع في دفتر يسمى "دفتر التوفير" يمنح للزبون، وهذا الحساب يتمتع بحوافز كالفوائد وأسبقية الحصول على القروض عند الحاجة وبسعر أقل من الزبائن الآخرين.

2- مصلحة عمليات الشباك:

✓ **إيداع الأموال:** هي عملية بسيطة تتمثل في إيداع النقود يأتي بها صاحب الحساب أو غيره لكن بإجراءات شكلية كملء وثيقة (ca 30) ممضاة من طرف الزبون تحتوي على كل المعلومات الشخصية وحول المبلغ المسلم للبنكي في الشباك (guichet).

3- **مصلحة عمليات سحب الأموال:** يتم السحب من طرف صاحب الحساب للمبلغ المتوفر في حسابه عن طريق الشيك الذي يعتبر سند تجاري ووسيلة دفع و يكون مرفوقاً لشروط حددها القانون ويتضمن:

✓ أمر من طرف الساحب إلى شخص ثان وهو المسحوب عليه (البنك) .

✓ يدفع بمجرد الاطلاع لصالح المستفيد أو لحامله.

✓ إمضاء الصاحب يتضمن: كلمة الشيك، تاريخ الإصدار.

4- **مصلحة العمليات الخارجية:** نعني بعمليات التجارية الخارجية التي تقوم أولاً بتقديم إرشادات ونصائح لزيائنها في العمليات التي يمارسونها ومن مهام هذه المصلحة:

✓ تنفيذ عمليات تحويل العملة الصعبة.

✓ تنفيذ العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية.

✓ وضع تحت تصرف زبائنها عمالات صعبة.

✓ فتح حسابات لهم بالعملة الصعبة.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

المبحث الثاني: هيكلية البنك و تمويلاته

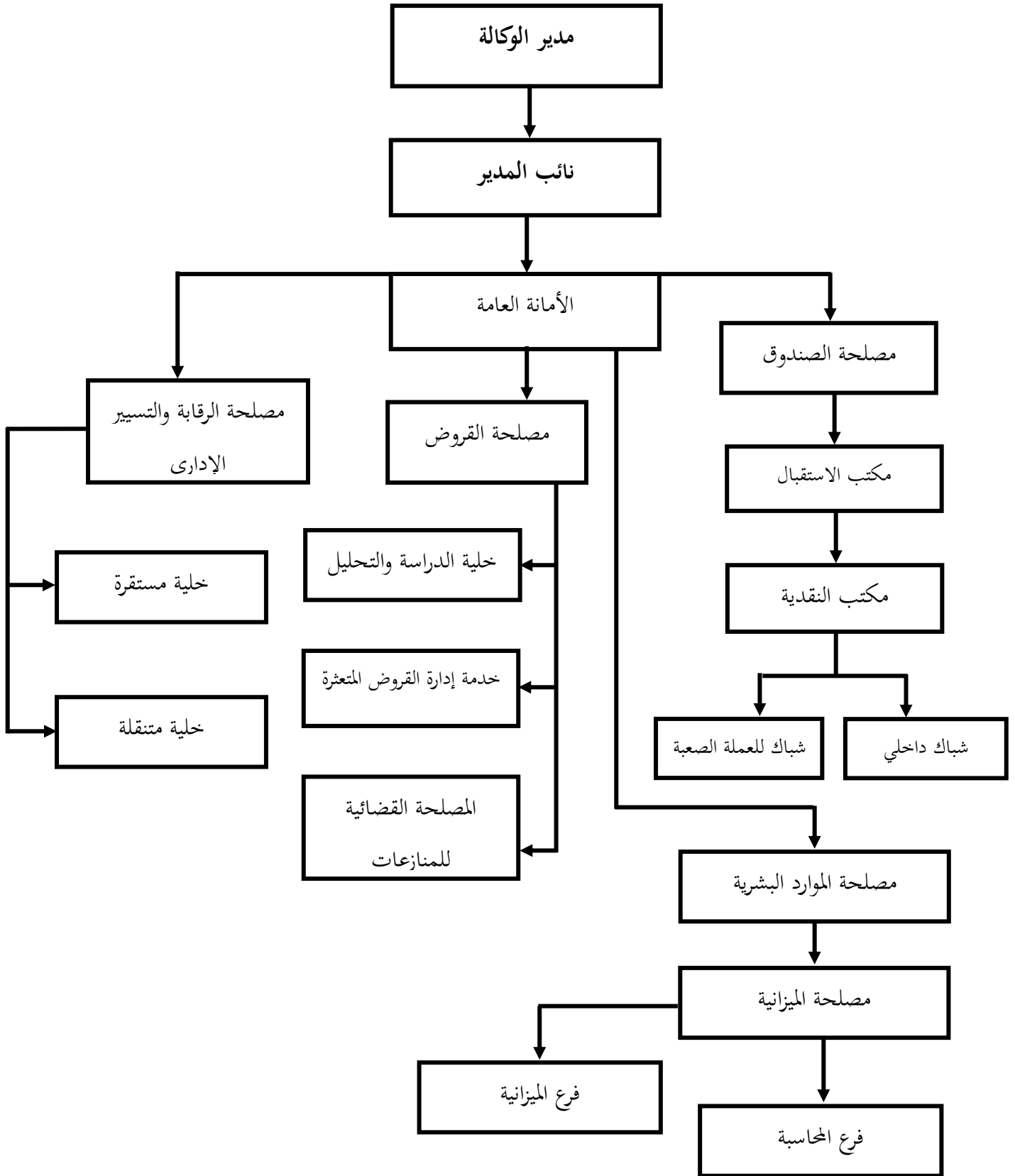
ارتأينا إلى ضرورة عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة -460- وتحديد مختلف مستوياته ومصالحه حيث تتكون كل مصلحة من مجموعة مصالح المكلفة بالسير الحسن لنشاط الوكالة، بالإضافة أننا سنتناول موارد واستخدامات البنك.

المطلب الأول: هيكلية البنك ووظائف مصالحه

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460 وإلى وظائف مصالحه

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري "وكالة البويرة 460"

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الوطني "وكالة البويرة 460"



المصدر: وكالة البنك الوطني الجزائري البويرة 460

الفرع الثاني: وظائف المصالح التابعة لوكالة البويرة "460"

تضم وكالة البويرة "460" كباقي الوكالات مجموعة من المصالح كما هي موضحة في الهيكل التنظيمي المتعلق بها.

- **المدير:** هو المسير الأول والمسؤول الرئيسي عن نتائجها أمام المجلس الإداري لها ومن مهامه المعرفة الجيدة لمحيط الوكالة ومحاولة التأقلم معه، التنسيق بين المصالح الإدارية ومراقبة نشاطاتها والقوانين المطبقة على مستواها، يشرف على القواعد الداخلية للوكالة وعقد لقاءات مع مسيريهها و مختلف الشخصيات العملاء، اتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له.

- **نائب المدير:** لا تختلف وظائفه عن وظائف المدير إلا في كونه يساعد في إتمام مهامه وينوبه في حالة غيابه.

- **الأمانة:** تتعامل مع المدير مباشرة و لها اتصالات مع المصالح الأخرى وتساعد إليها المهام التالية:

✓ إدارة المواعيد الرسمية للمدير و مختلف المراكز و الأقسام.

✓ تسجيل الأوامر الصادرة من المدير.

✓ استقبال المكالمات الهاتفية للمدير.

✓ استقبال وتسجيل وتوزيع البريد الوارد على المصالح.

- **مصلحة الرقابة والتسيير الإداري:** لهذه المصلحة دور فعال في التنسيق بين المديرات الجهوية والوكالات التابعة لها والمديرية المركزية للبنك و ذلك بالسهر على تطبيق التوصيات والأوامر التي يتم إعدادها على مستوى المديرية للبنك الخاصة بمصالح المديرات الجهوية و الوكالات التابعة لها تقوم هذه المصلحة عن طريق خليتين:

✓ **خلية مستقرة:** تكون الرقابة على مستواها عن طريق الوثائق التي يتم إعدادها.

✓ **خلية متنقلة:** تقوم بدورها برقابة ميدانية وتنقسم إلى:

• **رقابة دورية:** تتم وفق جدول يتم إعداده مسبقا في سرية تامة وتكون هذه الرقابة في شكل زيارات مفاجئة.

• **رقابة للمتابعة والسهر على تطبيق التوصيات والأوامر.**

• **رقابة خاصة:** تكون في حالة وجود مشاكل على مستوى المديرية الجهوية أو إحدى وكالاتها. لإثبات هذه

الرقابة فإنه يعتمد على مستوى المصلحة تقارير في نهاية كل مهمة رقابة تلخص فيها جميع الملاحظات

والنقائص مع تقديم الاقتراحات الممكنة وتقوم بإرسالها للمفتشية الجهوية مثلا المديرية الجهوية لولاية تيزي

وزو تابعة للمفتشية الجهوية لولاية وترسل هذه الأخيرة التقارير بعد الدراسة إلى المفتشية العامة بالجزائر

العاصمة أين يتم معالجتها بالقبول أو الرفض للاقتراحات ومحاولة توجيهها.

- **مصلحة القروض:** تقوم هذه المصلحة بالإشراف على:

✓ **المصلحة القضائية والمنازعات:** مكلفة بمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالقروض سواء من طرف الزبائن أو على

مستوى الوكالة.

✓ **خلية الدراسة والتحليل:** هي المكلفة بتسيير، تنظيم، وكذا دراسة كل الجوانب المتعلقة بالقروض الممنوحة.

- **مصلحة الموارد البشرية:** وتشرف على:

✓ **فرع التوظيف:** مسؤول على التوظيف عموما وكذلك يقوم بمتابعة المسار الوظيفي للموظفين.

- ✓ فرع الأجور: يهتم بالرواتب والجانب الاجتماعي للموظفين (التعويضات، الضمان الاجتماعي...).
 - ✓ فرع التكوين: يقوم بتحديد كل ما يتعلق بالبعثات التكوينية، المراسل الاجتماعي...
 - مصلحة الوسائل والمعدات: توفر هذه المصلحة الوسائل و العتاد اللازم لمزاولة النشاط من أوراق، مكاتب، أجهزة إعلام آلي، خزائن، أقلام...
 - مصلحة الصيانة: تقوم بصيانة كل الوسائل و المعدات على مستوى جميع إداراتها.
 - مصلحة الموازنة: وتشرف على:
 - ✓ فرع الميزانية:تقوم بإعداد الموازنات التقديرية لأعمال البنك.
 - ✓ فرع المحاسبة: يقوم بإعداد الأعمال المحاسبية للميزانيات وجداول حسابات النتائج.
- وقد كانت دراستنا الميدانية في قسم الموارد البشرية مركزة على واقع المسار الوظيفي في المؤسسة محل التبرص¹.

المطلب الثاني: موارد البنك

يعتمد البنك في موارده على أربع عناصر²: رأس المال، الودائع، الاقتراض من البنك المركزي و إعادة خصم الأوراق التجارية.

الفرع الأول: رأس المال و الودائع

1- رأس المال: يتمثل في أمواله الخاصة التي بدأ بها نشاطه، حيث يقوم باستثمارها في أصول ثابتة كالأراضي والعقارات أي أنها لا تدخل ضمن المستعملة في العمليات الإقراضية حيث تستخدم في دفع قيم الأصول المكتسبة عند الإنشاء.

2- الودائع: هي الأكبر نسبة من موارد البنك تفيد في الحسابات على أنها مستحقة للعملاء، وهي ثلاث أنواع:

1-2 حسابات تحت الطلب:

- ✓ حسابات الصكوك: يفتحها البنك لصالح الأشخاص الطبيعيين العاديين غير التجار لإيداع أموالهم.
- ✓ الحسابات الجارية: هي ودائع تحت الطلب يستطيع أصحابها السحب منها في أي وقت، يحتفظون بها لدى البنك لاستعمالها في المعاملات التجارية، وسحب شيكات منها، وفي الغالب لا تدفع فوائد.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

² - نفس المرجع.

2-2 الودائع الخاصة: تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول:

✓ الحسابات المفتوحة للأشخاص ذوي المهن الحرة: يستفيد الأشخاص ذوي المهن الحرة من فتح حساب صكوك لتسجيل عملياتهم الخاصة.

✓ الحسابات الجماعية: تفتح هذه الحسابات لمجموعة من الأشخاص الذين يتمتعون بكامل طاقتهم.

✓ الحسابات المتصلة: تفتح لشخص أو عدة أشخاص طبيعيين، و يمكن أن تفتح مع شرط التضامن الفعلي.

✓ حساب التنويع: هذه الحسابات لا تفتح بصفة دائمة و إنما مؤقتة للعملاء العاجزين لتسجيل عملياتهم المؤقتة.

القسم الثاني: حسابات التوفير والتوظيف

✓ حساب دفتر التوفير: يفتح هذا الحساب لصالح الأشخاص الطبيعيين على شكل دفتر توفير تسجل فيه حركات السحب والإيداع، يمسكه صاحب الحساب شخصيا أو وكيله عند كل عملية إيداع أو سحب.

✓ حسابات الإيداع لأجل: هي حسابات تفتح لصالح الأشخاص الطبيعيين لعمليات الإيداع فقط التي تفوق مدة استحقاقها الشهر، ويعطي البنك هنا للمودع سند يثبت حقه.

✓ أذونات الصندوق: المودعون هنا يرغبون في التوفير لمدة طويلة، الأمر الذي يجعل أموالهم جامدة بين أيدي البنك، لذلك تستعمل أذونات الصندوق لتسهيل ومتابعة هذه الودائع.

2-3 الحسابات الخاصة: وتضم¹:

✓ حسابات داخلية لغير المقيمين بالجزائر: و يضم صنفين رئيسيين من الحسابات:

• حسابات داخلية تفتح لصالح أشخاص طبيعيين لهم الجنسية الجزائرية ومقيمين بالخارج.

• حسابات داخلية تفتح لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين أجنبية ولهم علاقات تربطهم بالجزائر.

✓ حسابات قابلة للتحويل: تضم ثلاث أصناف:

• حسابات الأجنبي بالدينار القابل للتحويل: طبقا لنص المادة " 103 " لوزارة المالية، حسابات الأجنبي

بالدينار القابل للتحويل يمكن أن تفتح دون إجازة مسبقة باسم شخص معنوي أو طبيعي له جنسية أجنبية.

• حسابات الترحيل النهائي: تفتح هذه الحسابات لصالح الأشخاص الطبيعيين الأجنبي المقيمين بالجزائر

عند رحيلهم النهائي من الجزائر و الرغبة في تحويل لبلدهم الأصلي حساباتهم من الجزائر².

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

² - نفس المرجع.

الفرع الثاني: الاقتراض وإعادة الخصم

- 1- القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى: يلجأ البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى في حالة عدم القدرة على تلبية الطلبات غير المتوقعة للعملاء، وذلك بضمان بعض الأصول أو خصم أذونات الخزينة والأوراق التجارية، ذلك لأن الاقتراض من البنك المركزي مقابل تلك الضمانات أفضل للبنك من تصفية بعض أصوله.
- 2- إعادة خصم الأوراق التجارية: يلجأ البنك لإعادة خصم الأوراق التجارية من أجل الحصول على سيولة نقدية لتلبية طلبات الوكلاء الاقتصاديين عند الحاجة أو في سحب العملاء لودائعهم... الخ.

المطلب الثالث: استخدامات البنك

يستخدم البنك موارده وفقا لسياسة هادفة تهدف إلى تحقيق التوازن بين موارده و استخداماته من جهة وحصوله على أكبر نسبة من أرباح استثماراته و القدرة على تلبية رغبات الساحبين لودائعهم عند الحاجة من جهة أخرى واستخدامات البنك وفقا لدرجة السيولة تتمثل في¹:

الفرع الأول: تخصيص أرصدة نقدية

أي أن البنك مخصص من الموارد النقدية المتاحة له أرصدة بالخزينة الشخصية له أو لدى البنوك الأخرى، أو حتى لدى البنك المركزي، وتشمل كافة الأموال الجاهزة سواء بالدينار الجزائري أو بالعملة الأجنبية، تخصص لمواجهة طلبات العملاء من قروض إلى تسديد صفقات تجارية محلية أو دولية... الخ.

الفرع الثاني: القروض و السلفيات

هي الاستخدام الرئيسي لموارد البنك خاصة الودائع لأجل، حيث أن البنك يقدم قروض مختلفة حسب طبيعة القرض والغرض منه استثمار الودائع الطويلة بدلا من إبقائها جامدة في حساباته، وتنقسم القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري إلى:

- 1- قروض الاستغلال: وهي تلك القروض الموجهة لتمويل دورة الاستغلال للمؤسسة أي القصد من استخدامها هو تغطية احتياجات التشغيل الناجمة عن عملية الاستغلال، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى توفير سيولة للمؤسسة من أجل مواجهة احتياجاتها ومواصلة عملها وتأخذ قروض الاستغلال عدة أشكال منها:

1-1 القروض العامة: سميت بهذا الاسم كونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، غالبا ما تلجأ إليها المؤسسة نظرا لقصر مدتها وقلة تكاليفها الحاصلة وهدفها هو تمويل التأخيرات الخاصة بدفع المصاريف المستحقة بسبب التأخر في تحصيل الإيرادات و التي تحدث عادة أثناء دورة التشغيل للمؤسسة. وتنقسم قروض الاستغلال العامة إلى: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، القرض الموسمي و اعتماد التناوب.

✓ **تسهيلات الصندوق:** يوجه أساسا لسد الفراغ الموجود في خزينة المؤسسة لمدة قصيرة كأن يقبل البنك توظيف ورقة تجارية لصالح الزبون أو يمنحه اعتمادا على المكشوف لحين أقرب فرصة وفاء أو خصم، بحيث تطبق البنوك هذه الصيغة بإعطاء رخصة الموافقة بعد الدراسة للوثائق المقدمة من طرف المؤسسة للبنك، وهذه الرخصة تكون سارية المفعول

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

لمدة سنة عادة ،أما استعمالها فيكون لفترة محددة جدا ،لأن الاستحقاق هو نهاية الشهر و الدفع يكون شهريا من المدخرات المتأخرة، والمبلغ المقترض بهذه الصيغة لا يتجاوز عادة رقم أعمال المؤسسة لمدة شهر.

✓ **السحب على المكشوف:** يعتبر السحب على المكشوف نوعا من القروض العامة التي تتراوح مدتها بين الثلاثة إلى اثنا عشر شهرا، وهدفه تغطية العجز في خزانة الزبون لقاء دفع نسبة فائدة محددة على المبلغ الذي ينكشف فيه الحساب الجاري أي يصبح مدينا ومن هذا المنطلق فالبنك يسمح لعملائه بسحب مبلغ أكبر من رصيد حسابه الجاري بشرط أن يكون في حدود المبلغ المسموح به ،علما أن معدل الفائدة يكون مرتفعا على المبلغ الذي سوف ينكشف وكما هو الحال في تسهيلات الصندوق فإن المؤسسة ترغب في طلب المكشوف المؤكد " Le découvert conforme" وذلك مقابل عمولة تساوي 8% من المبلغ المسموح به، و يطلب هذا النوع من القرض عند:

• الارتفاع في الطلب الذي يدفع المؤسسة إلى الرفع من طاقتها الإنتاجية.

• التدهور المستمر في رقم الأعمال.

• حاجة المؤسسة لتغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية لوجود أسعار تنافسية أو حملة ترويجية.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول أن السحب على المكشوف يشكل خطر على خزانة المؤسسة مما يصعب عملية الاقتراض حيث يقوم البنك بدراسة دقيقة لعملية الموارد و تمويلها فيطلب من المؤسسة تقديم ضمانات كتسيقات على البضائع ،و في حالة عدم التسديد يحول السحب على المكشوف إلى دين متوسط الأجل .

✓ **القرض الموسمي:** وهو قرض يمنح لتمويل النشاطات ذات الطابع الموسمي، تلجأ المؤسسة إلى طلبه عند تعرضها لاضطرابات مستمرة في مداخيلها خلال دورة الاستغلال، والتي لا يستطيع مواجهتها بمواردها الخاصة.

ويخصص القرض لنوعين من المؤسسات :

• المؤسسة التي تحتاج إلى مصاريف ضخمة في بداية النشاط الموسمي.

• المؤسسة التي تحتاج إلى التمويل لفترات عديدة.

وعلى الرغم من وجود عدة امتيازات في منح هذا القرض إلا أن هناك خطر مضاعف يميزه عن القروض السابقة

الذكر:

• خطر ذو طابع مالي حيث يجب على البنك التأكد من وجود السيولة اللازمة في نهاية الموسم لتصبح خزانة المؤسسة موجبة.

• خطر ذو طابع تجاري إذ يجب على البنك التأكد من المؤسسات في السوق من حيث نوعية المنتج وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية.

✓ **الاعتماد المتناوب:** وهو الاعتماد الذي يسبق عملية مالية لها خطوط أكيدة أو شبه أكيدة للانجاز، فمثلا عندما تعطى الموافقة على قرض طويل الأجل لمؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري، فهذا الاتفاق لا يمكن أن يجسد حالة التوقيع على العقد لأن هناك ضمانات حقيقية وقوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة و هذا بسبب بداية المشروع وربما

لوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي يتعامل معه للبدء في إنجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض الحقيقي.

1-2 القروض الخاصة: وهي القروض التي تمنح لتمويل عنصر من عناصر الأصول المتداولة وذلك بتحويل الديون إلى سيولة، إما بخصم الأوراق التجارية لدى البنوك أو بيع الديون للمؤسسات المالية المتخصصة وكذلك يمكن الحصول على قروض من خلال هذا النوع بواسطة الرهن.

✓ تحويل الديون إلى سيولة:

● **الخصم:** هو تحويل الحق من صاحب الورقة التجارية لدائن آخر لقاء حصوله على سيولة فورية لقاء التضحية بجزء بسيط أو لقاء حصول هذا الأخير على (الأجيو - AGIO)، إذن الفرق بين القيمة الاسمية للورقة التجارية والقيمة المالية هو سعر الخصم ويشمل هذا الأخير على ثلاث عناصر أساسية:

● **معدل الفائدة:** وهو المطبق على الورقة التجارية وتاريخ الخصم إلى الاستحقاق.

● **مصاريف التحصيل:** ويشمل المصاريف والجهد المبذول والوقت المستغرق أثناء عملية التحصيل.

● **عمولة الخصم:** وهي أجرة البنك لقبوله عملية خصم الورقة التجارية.

● **طريقة دايلي Dailly:** وتنسب هذه الطريقة إلى مبتكرها Etienne Dailly ومفادها أن المؤسسة

يمكن أن تطلب قرض من البنك أو مؤسسة مالية مقابل تحويل أو رهن ديونها أو جزء منها لهذه المؤسسة، خاصة تلك التي لا تكون ممثلة بأوراق تجارية و تنقسم بدورها إلى طريقتين: طريقة الخصم وطريقة الضمان.

● **طريقة الخصم:** وفيها تتحصل المؤسسة على قيمة أقل من ديونها من عملائها، لأن البنك يخصم منها ما يساوي تكلفة الخصم العادي.

● **طريقة الضمان:** و هنا تعتبر الديون المحمولة من طرف المؤسسة إلى البنك مجرد ضمان للحصول على القرض، حيث تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها بنفسها ويكون مبلغ القرض غالبا أقل أو يساوي حجم الديون.

● **الفوترة: « Affacturage »** تعني هذه الطريقة حصول المؤسسة على قرض مقابل بيعها الفواتير للبنك التي أصدرتها المؤسسات المتخصصة في هذه العملية، مع تنازلها على نسبة من قيمة الفواتير.

والفرق الأساسي بين طريقة دايلي و الفوترة هو أن :

الطريقة الأولى: المؤسسة المشتريّة للفواتير لا تضمن النهاية لهذه الديون ويمكن أن تعود على المؤسسة البائعة للفواتير في حالة عدم تمكنها من الحصول على الديون.

الطريقة الثانية: وهي الفوترة، فالمؤسسة المشتريّة للفواتير تضمن النهاية الحسنة لديونها.

✓ **قروض الالتزام (الاعتماد بالإمضاء):** على خلاف القروض العامة و الخاصة في هذا النوع من قروض الاستغلال، البنك لا يمنح أمواله للمؤسسة بل يمنحها في تعاملها مع الغير، وذلك على شكل ضمانات أو توقيعات وفي حالة التخلف عن الدفع يقوم البنك بتحمل الخطر ولهذا يجب الدراسة الدقيقة للمركز المالي للمؤسسة عند منح هذا التوقيع مهما كانت درجة ثقة البنك في زبونه.

ويمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الالتزامات:

● **الضمان أو الكفالة: la caution** تنص المادة 644 من القانون المدني الجزائري: "هي عقد يكفل

بمقتضاه شخص لتنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بأن يوفي في حالة الالتزام إذا لم يوف به المدين بنفسه. "الكفالة هي ضمان كتابي يوقع عليه البنك ويلتزم بالتسديد نيابة عن المؤسسة في حالة إفلاسها أو عجزها، وتنتهي مدته بانتهاء مدة الالتزام الأصلي الذي كان السبب في حصول الكفالة.

● **التعهد L'aval**: التعهد هو التزام يمنحه البنك للمؤسسة، حيث يقوم بالتوقيع على الورقة التجارية

(بفتحه سند أمر، شيك)، يسحبها عليه العميل أو طرف آخر يتعامل مع هذا الأخير، فالبنك يتعهد بدفع ورقة تجارية في تاريخ استحقاقها في حالتين¹:

● إذا أرادت المؤسسة تمويل مخزونها فهي تحتاج إلى الثقة تجاه مورديها، وهنا يتعهد البنك بدفع ورقة

تجارية مسحوبة من طرف البائع على العميل.

● عندما تلجأ المؤسسة إلى البنك الذي تتعامل معه لكي يساعدها في تسيير خزينتها وهي في نفس

الوقت تجده أمام مشاكل الخزينة فتضطره للجوء إلى بنك آخر، هذا الأخير يطلب ثقة البنك الأول

فيقبل هذا الأخير ورقة تجارية أو تعهد بإمضاء.

● **الاعتماد بالقبول:** هو تعهد كتابي يلزم بموجب كفالة أحد عملائه في حدود مبلغ معين اتجاه طرف ثالث

فالبنك يعمل على ضمان وفاء هذا العميل بالتزامه اتجاه الطرف الدائن على أن يدفع البنك المبلغ المضمن عند أول مطالبة خلال سريان الاعتماد بالقبول رغم معارضة المدين.

● **الاعتماد المستندي:** يستعمل هذا الاعتماد عادة في التجارة الخارجية، حيث يلتزم البنك بموجبه مباشرة

أمام الغير وهذا بطلب من العميل الذي يدعي الأمر بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من الغير الذي يسمى المستفيد، وهذا التعهد مضمون برهن حيازي على المستندات المثلة للبضائع المصدرة وهي:

● شهادة شحن البضاعة في الميعاد المتفق عليه.

● وثيقة تأمين تغطي جميع الأخطار المنصوص عليها في الاعتماد.

● القائمة (الفاتورة) لا بد أن تطابق الوارد في الاعتماد مطابقة تامة دون الاختصار أو التعميم.

● شهادة المنشأ.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

2- قروض الاستثمار: وهي قروض لتمويل الجزء الأعلى من الميزانية (الأصول الثابتة للميزانية) ، والتي بها تحقق المؤسسة وظائفها ومهامها، وتسديد هذه القروض المتعلقة بالنتيجة التي تحققها المؤسسة.

كما أنها قروض متوسطة أو طويلة الأجل تتراوح بين سنتين إلى 20 سنة، وتخصص في تقديمها البنوك التجارية أو المؤسسات المالية مقابل الضمانات، نجد بالدرجة الأولى رهن الكفالات، الرهن الحيازي ومعدل الفائدة المطبق عليها تحدده السلطة النقدية غالبا في حدود معينة.

إذن القروض الاستثمارية هي الوسيلة الأساسية لتمويل الاستثمارات بغرض تنميتها و توسيعها، فلا يمكن القيام بأي نشاط استثماري دون اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية الاحتياجات. وتأخذ قروض الاستثمار عدة أشكال منها¹:

1-2 قروض كلاسيكية: نجد ضمن هذا النوع من القروض صنفين متوسطه وطويلة الأجل حيث يتم التمييز بينهما حسب طبيعة الاستثمار ومدة القرض.

✓ **قروض متوسطة الأجل:** هي قروض تمنح لحيازة المعدات والاستثمارات التي تملك بين 8 و 10 سنوات وتمنح كذلك لتمويل بعض الانجازات ومدتها تتراوح بين عامين وسبعة أعوام. ويمكن أن نميز نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

• **قروض قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى.

• **قروض غير قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي لا يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة بل ينتظر إلى حين موعد استحقاقها.

✓ **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض المتخصصة لتمويل المشاريع الكبرى وإقامة المنشأة و تتراوح مدتها بين 7 و 20 سنة، و هي تمنح من قبل هيئات متخصصة كالبنوك التجارية.

2-2 قروض الإيجار: قرض الإيجار قرض من حيث المنشأة ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930، ويعود ذلك إلى الارتفاع المستمر لسعر المعدات و الأدوات وتكلفة اقتنائها والتطور التكنولوجي لها وعدم حاجة المؤسسة أحيانا إلى استعمالها لمدة طويلة، ففضلت عملية التأجير على شرائها وكذلك يعود سبب ظهور هذا النوع من القروض إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الكلاسيكية، وقد عرف انتشارا واسعا حيث بدأ استخدامه في الجزائر سنة 1990، ويأخذ قرض الإيجار عدة مفاهيم نذكر على سبيل المثال:

كلمة (Credit Bail) ترجمة فرنسية لكلمة (Leasing) وهي عبارة عن تقنية متخصصة لتمويل الاستثمارات حيث نجد قرض الإيجار المنقول وهو المختص بتمويل المعدات والتجهيزات وقرض الإيجار العقاري والمختص بتمويل العقارات (المباني). كما يعتبر قرض الإيجار عملية تمويل من طرف مختص يقوم بشراء الآلات والتجهيزات (الأصول الثابتة)، بناء على طلب المشتري وتأجيرها له لفترة زمنية محددة على أقساط دورية.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استغلال وقرض استثمار

في هذا المبحث سنقوم بدراسة ملف مؤسسة تملك مجمع للرياضة والتسليية وتحليل وثائقها التقنية والتعرف من خلالها على أدوات التحليل المالي التي يستخدمها محلل الائتمان وهل البنك يتخذ قرار منح قرض للمؤسسة أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استغلالي أو استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بنوع القرض وهذا الملف ينتقل من الشخص طالب الائتمان إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر.

الفرع الأول: دراسة ملف القرض

إن ملف القرض يبدأ أولاً بحضور الزبون إلى البنك وإجراء مقابلة خاصة مع رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، وبعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب قرض، وذلك تبعاً للنموذج الذي يعده البنك لنوع القرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون.

الفرع الثاني: مكونات ملف قرض وإيداعه

1- مكونات ملف قرض:

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر، الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح الوثائق التي يقدمها طالب الائتمان على المعلومات التالية:

✓ تقديم المشروع؛

✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛

✓ إعطاء الفوائد المالية و الاقتصادية للمشروع؛

✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛

✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع؛

وصاحب المشروع يقوم بتحرير طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه ويجب أن يتألف من:

✓ **الملف الإداري:** يتمثل في الوثائق الإدارية والقانونية.

✓ **الملف التقني:** يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع، و الذي يحتوي على الوثائق التالية:

بالنسبة لطلب قرض استغلال تتمثل في:

• الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة.

• جدول اهتلاك القرض

- مخطط تمويل المشروع.
- مخطط الأعمال أو الأشغال (plan ou cahier de charge)
- بالنسبة لطلب قرض استثمار تتمثل في:
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة.
- ميزانيات وجدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات المقبلة.
- جدول اهتلاك القرض.
- مخطط تمويل المشروع.
- مخطط الأعمال أو الأشغال (plan ou cahier de charge)

2- إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها طالب الائتمان على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع. تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من طالب الائتمان، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات (البنوك و المؤسسات المالية الأخرى).

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك و الذي حدد مبلغ معين لكل مستوى من المستويات الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة، فإن ملف القرض ينتقل من مستوى لآخر وذلك على النحو التالي¹:

- ✓ مستوى الوكالة: الحد الأقصى (200,000,000 دج إلى 400,000,000 دج).
- ✓ مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى (800,000,000 دج).
- ✓ مستوى المديرية المركزية للقرض: 1,000,000,000 دج إلى 2,000,000,000 دج
- ✓ اللجنة المركزية للقرض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف وإعطاء رأيها، أما اللجنة المركزية للقرض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة.

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض واتخاذ قرار منح الائتمان

الفرع الأول: تقنيات دراسة ملف القرض

بعدها يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي:

1- الدراسة الاقتصادية:

1-1 العامل البشري: فالدراسة تتركز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة والتي تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه.

1-2 العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

1-3 العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم و إعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ، ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

1-4 العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزمع تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة.

2- الدراسة الفنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة، نوعية التجهيزات و تطوراتها، تنظيم العمل وأدوات و طرق تسويق المنتج بعد دراسة طبيعته، هل هو كمي، تنافسي، ضروري، أم أنه من النوع الذي يمكن إحلاله؟ ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي ووضعية هذا القطاع في الاقتصاد.

3- الدراسة المالية:

بناء على الوثائق المالية والمحاسبية المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء، ومردوديته وربحيته بشكل عام، حيث أن الدراسة المالية التي يقوم بها البنك تسجل على استثمارات تدعى (ST219) (انظر الملحق 01) هذا إذا كان الزبون جديد أي لم يسبق له وأن طلب قرض من هذا البنك، أما إذا كان زبون له تعاملات مسبقة مع البنك فتسجل الدراسة المالية على استمارة تدعى (ST44).

ويقوم المكلف بالدراسة المالية (التحليل المالي) بما يلي:

✓ التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية.

✓ حساب رأسمال العامل وعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:

• إذا كان FR موجب فإن القرض مقبول.

• إذا كان FR سالب يتم رفض القرض.

✓ حساب احتياج رأسمال العامل BFR حيث إذا كان:

• BFR سالب يعني تمويل ذاتي.

• BFR موجب يعني تمويل من الآخرين (البنوك والأفراد).

✓ حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

• رقم الأعمال TCR والذي يوجد ضمن دلالات متممة، إذا كانت المؤسسة خدمية.

• القدرة على التمويل الذاتي CAF: نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاك

• مدة استرداد القرض = قيمة القرض / متوسط التمويل الذاتي.

• القيمة الحالية لتدفقات المشروع $VAN = I + CAF(1+i)^{-n}$

• مدة استرداد قيمة المشروع.

الفرع الثاني: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناء على نتائج الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام والتي تنص على: (أنظر الملحق 02)

✓ نوع القرض المطلوب.

✓ مبلغ القرض.

✓ سعر فائدة على القرض.

✓ جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه.

أما بالنسبة:

1- مدة القرض: يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

✓ قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها من 3 إلى 7 سنوات.

✓ قروض طويلة المدى 10 سنوات.

✓ قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد (أقل من عامين).

2- سعر الفائدة على القرض:

✓ **قرض استثماري:** يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر ب 5,25 %، وإن كانت طويلة الأجل تقدر ب 5,75 %.

✓ قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر فائدة 5,75 %.
- تسهيلات المخزون 7,75 %.
- خصم تجاري 7,50 %.
- قروض موسمية و التغطية على الحساب والتسبيق على الفواتير 7,50 %

3- طريقة التسديد:

✓ في حالة قرض استثماري في هذه الحالة قام البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مدتها سنة، أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6 أشهر من المدة المتبقية بعد السماح.

✓ في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة (كل شهر أو كل 3 أشهر).

المطلب الثالث: دراسة ملف طلب قرض استغلال وقرض استثمار (دراسة حالة)

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله، لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمركز للرياضة والتسليّة وترغب في الحصول على قرض استغلال وقرض استثمار.

الفرع الأول: تقديم المؤسسة طالبة القرض وتقييم ملف القرض

1- تقديم المؤسسة طالبة القرض

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجياتها وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال وقرض استثمار (أنظر الملحق 03)، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في¹:

1-1 تعريف المؤسسة: هي شركة عمومية ذات طابع تجاري تملك مجمع للرياضة والتسليّة، أنشأت في 1993/10/20، ويقدر رأسمالها ب 716 058 410,00 دج وهي المرة الأولى التي تطلب قرض من البنك. (أنظر الملحق 04)

2-1 نشاط المؤسسة: يتمثل نشاطها الأساسي في تقديم خدمات للرياضة والتسليّة.

3-1 القرض المطلوب: يتمثل القرض المطلوب من طرف المؤسسة قرض استغلال بقيمة 5.000.000,00 دج والمتمثل في السحب على المكشوف، وقرض استثماري متوسط الأجل بقيمة 9.464.923,00 دج يقدر ب 65 % من قيمة المشروع، ومدة استرداد قيمة القرض 04 سنوات مع فترة سماح السنة الأولى .

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

1-4 الغرض من المشروع: الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط والمتمثلة في:

✓ إعادة تأهيل ستة أجنحة التابعة للفندق.

✓ تحديد شبكة التدفئة لهذه الأجنحة.

✓ تطوير وتحسين المراحيض.

✓ تصميم وبناء خزان مياه سعته 300م³

والهدف الأساسي من هذا المشروع هو تحسين نوعية الخدمات وإرضاء الزبائن وتوفير أعلى مستوى من الراحة والأمان للزبائن هذا يمكنهم من استقطاب عدد أكثر من الزبائن لتحقيق أقصى عائد.

1-5 الضمانات المقدمة:

✓ بوليصة تأمين متعددة الأخطار لصالح البنك.

✓ اتفاقية قرض استغلال (تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض).

✓ اتفاقية قرض استثمار (تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض).

✓ سندات لأمر.

✓ رهن على المعدات الممولة.

✓ وثيقة من صندوق الضمان (DPAMR).

2- تقييم ملف القرض:

طلبت المؤسسة من وكالة البويرة منحها قرض استثماري وقرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

الفرع الثاني: الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، و ذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة /الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي¹: (أنظر الملحق 05)

1- الدراسة الحالية للمشروع: قمنا بتحويل ميزانيات SCF إلى ميزانيات التحليل المالي، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR)

¹ - من الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، مصلحة القروض.

1-1 الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي (2013/2012/2011):

جدول رقم (3-1): الانتقال من ميزانية SCF إلى الميزانية التحليل المالي (2013/2012/2011)

جانب الأصول:

البيان	2011	2012	2013
الأصول الثابتة			
القيم المعنوية	292 109	707 623	242 623
أراضي	31 055 000	31 055 000	31 055 000
مباني	677 732 089	673 882 851	648 856 452
قيم مادية أخرى	43 510 117	49 921 188	43 673 490
امتيازات	150 813 375	276 373 618	292 368 333
سندات مساهمة	306 594	306 594	306 594
كفالات مدفوعة		(-1 092 793)	(-1 092 793)
مجموع الأصول الثابتة	903 709 285	1 030 654 082	1 015 409 700
أصول متداولة			
قيم الاستغلال	13 413 365	7 531 517	1 968 962
قيم قابلة للتحقيق	139 489 775	181 958 312	200 763 280
زبائن	21 152 199	35 023 720	40 008 613
أوراق القبض	66 562 560	65 821 313	76 378 636
تسبيقات		67 588 263	70 851 015
ذمم مدينة أخرى	51 775 016	13 525 016	13 525 016
قيم جاهزة	20 743 931	14 181 027	44 049 028
مجموع الأصول المتداولة	173 647 072	203 670 859	246 781 271
مجموع الأصول	1 077 356 358	1 234 324 942	1 262 190 971

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (أنظر الملاحق 08/07/06)

جدول رقم (3-2): الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي (2013/2012/2011)

جانب الخصوم

البيان	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	1 030 339 724	1 135 440 624	1 222 098 926
الأموال الخاصة	686 425 596	658 310 383	659 622 665
رأس المال الصادر	716 058 410	716 058 410	716 058 410
نتيجة المالية	(-10 012 285)	(-22 363 667)	1 927 039
الترحيل من جديد	(-19 620 528)	(-35 384 359)	(-58 361 784)
د.ط.أ	343 914 128	477 130 241	562 476 261
قروض مصرفية	200 000		
مؤونات والنتائج المدرجة مسبقا	343 714 128	477 130 241	562 476 261
د.ق.أ	47 016 633	98 884 317	40 092 044
الموردون	35 291 376	73 376 959	13 555 623
الضرائب	4 465 438	2 278 646	3 779 470
ديون أخرى	7 259 818	23 226 379	22 756 950
سلفات مصرفية		2 331	
مجموع الخصوم	1 077 356 358	1 234 324 942	1 262 190 971

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (أنظر الملاحق 08/07/06).

الجدول رقم (3-3): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013/2012/2011)

جانب الأصول

2013		2012		2011		السنوات الأصول
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
80.45%	1 015 409 700	83.50%	1 030 654 082	83.88%	903 709 285	الأصول الثابتة
19.55%	246 781 271	16.50%	203 670 859	16.12%	173 647 072	الأصول المتداولة
0.15%	1 968 962	0.61%	7 531 517	1.24%	13 413 365	قيم الاستغلال
15.91%	200 763 280	14.74%	181 958 312	12.95%	139 489 775	قيم قابلة للتحقيق
3.49%	44 049 028	1.15%	14 181 027	1.93%	20 743 931	قيم الجاهزة
100%	1 262 190 971	100%	1 234 324 942	100%	1 077 356 358	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (03-01)

الجدول رقم (3-4): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2013/2012/2011)

جانب الخصوم

2013		2012		2011		السنوات الخصوم
النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
96.82%	1 222 098 926	91.99%	1 135 440 624	95.64%	1 030 339 724	الأموال الدائمة
52.26%	659 622 665	53.33%	658 310 383	63.72%	686 425 596	الأموال الخاصة
44.56%	562 476 261	38.66%	477 130 241	31.92%	343 914 128	د.ط. أ
3.18%	40 092 044	8.01%	98 884 317	4.36%	47 016 633	د.ق. أ
100%	1 262 190 971	100%	1 234 324 942	100%	1 077 356 358	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول الرقم (03-02)

تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2011 كانت قيمة الأصول 1 077 356 358 دج ثم ارتفعت إلى 1 234 324 942 دج في سنة 2012 وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وهذا يدل على وجود سيولة في المؤسسة، وفي سنة 2013 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 1 262 190 971 دج، وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول المتداولة، وانخفاض في الأصول الثابتة.

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في قيمة إجمالي الخصوم، وأيضاً بالنسبة لديون طويلة الأجل على خلاف الأموال الخاصة التي شهدت انخفاضاً في قيمتها وأيضاً بالنسبة لديون قصيرة الأجل التي شهدت ارتفاعاً في سنة 2012 ثم انخفضت في سنة 2013 والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسباً لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد أن تسيير السيولة فعال في هذه المؤسسة.

1-2 اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي (FR-BFR-TR):

✓ حساب رأس المال العامل FR:

$$FR = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)}$$

$$FR = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)}$$

✓ حساب احتياجات رأس المال العامل BFR:

$$BFR = \text{الأصول المتداولة-قيم الجاهزة} - (\text{الديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية})$$

$$BFR = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{د.ق.أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

✓ حساب الخزينة TR:

$$TR = FR - BFR$$

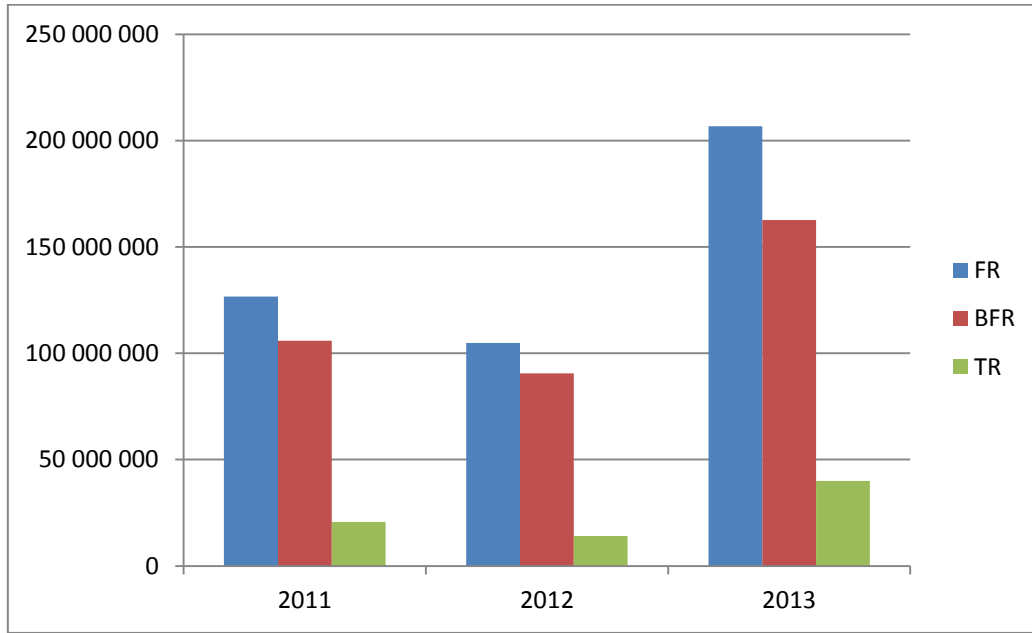
$$TR = \text{القيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

الجدول رقم (3-5): يوضح مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2011/2012/2013)

2013	2012	2011	
206 689 227	104 786 542	126 630 439	FR
162 640 199	90 607 846	105 886 508	BFR
44 049 028	14 178 696	20 743 931	TR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

الشكل رقم (3-2): يوضح مؤشرات التوازن المالي للسنوات (2013/2012/2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

تحليل المؤشرات المالية:

✓ **تحليل رأس المال العامل FR:** نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة، ففي سنة 2011 قدرت قيمته ب 126 630 439 دج وفي سنة 2012 انخفضت قيمته إلى 104 786 542 دج أما في سنة 2013 ارتفعت قيمته إلى 206 689 226 دج هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب، وتبقى أحسن وضعية بالنسبة للمؤسسة هي في 2012 وأسوأها هي في سنة 2013 لأنها تبتعد كثيراً عن وضعية التوازن المالي الأدنى. لكن على العموم الوضعية المالية هي حسنة ولكن ليست مثالية.

✓ **تحليل الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):** نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة المدروسة، ففي سنة 2011 قدرت قيمته ب 105 886 508 دج وفي سنة 2012 انخفضت قيمته إلى 90 607 846 دج، أما في سنة 2013 ارتفعت قيمته إلى 162 640 199 دج وهذا يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.

✓ **تحليل الخزينة TR:** نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة، ففي سنة 2011 قدرت قيمتها ب 20 743 931 دج وفي سنة 2012 انخفضت قيمتها إلى 14 178 696 دج، أما في سنة 2013 ارتفعت قيمتها إلى 44 049 028 دج وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل يعني أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

1-3 اتخاذ القرار من خلال النسب المالية:

الجدول رقم (3-6): كيفية حساب النسب المالية للسنوات (2011/2012/2013)

2013	2012	2011	النسب المالية	
6.15	2.06	3.69	الأصول المتداولة / د.ق.أ. ← ($1 \leq \%$)	نسب السيولة العامة
6.11	1.98	3.41	ق.ق.ت + ق.ج / د.ق.أ. $0.3 \leq \% \leq 0.5$	نسب السيولة المختصرة
1.10	0.14	0.44	قيم جاهزة / د.ق.أ. $0.2 < \% < 0.3$	نسب السيولة الحالية
1.20	1.10	1.14	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم
0.65	0.64	0.76	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	نسب التمويل الخاص
0.48	0.47	0.36	مجموع الديون / مجموع الميزانية $0.5 > \%$	نسبة قابلية السداد (الوفاء بالدين)
1.09	1.14	1.75	الأموال الخاصة / مجموع الديون $2 \geq \% \geq$	نسب الاستقلالية المالية
0.07	0.06	0.05	رقم الأعمال / الأصول	نسب دوران الأصول
0.16	-1.97	-0.97	(النتيجة الصافية / الأموال الدائمة) $100 \times$	نسب المردودية للأموال الدائمة
0.29	-3.40	-1.46	(النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) $100 \times$	نسب المردودية للأموال الخاصة
0.19	-2.17	-1.11	(النتيجة الصافية / الأصول الثابتة) $100 \times$	نسب المردودية للأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

✓ نسب السيولة:

نلاحظ أن نسب السيولة العامة تفوق 1 في كل السنوات حيث قدرت في سنة 2011 ب 3.69 وفي السنة 2011 إلى 2.06 وفي سنة 2013 قدرت ب إلى 6.15 وأحسن وضعية لهذه النسبة هي سنة 2012 لأنها تقترب من النسبة المثالية يعني ذلك أن للمؤسسة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وأنها قادرة على التسديد من جهة وإمكانية الحصول على قروض من جهة أخرى، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة، وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة. والأسوأ نسبة في سنة 2013 لأنها تمتلك سيولة غير مستغلة.

نلاحظ أن نسب السيولة المختصرة قدرت في سنة 2011 ب 3.41، وفي سنة 2012 قدرت ب 1.98، وفي سنة 2013 ارتفعت النسبة إلى 6.11 وهذا بسبب الارتفاع في قيمة القيم القابلة للتحقيق هذا مؤشر سيء لأن النسب مرتفعة جداً وبعيدة من المجالات المثالية وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها. ولأن هذه النسب تبين مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قدرت في سنة 2011 ب 0.44 ثم انخفضت في سنة 2012 إلى 0.14 وذلك بسبب انخفاض في القيم الجاهزة وهي أسوأ وضعية تمثل عجز لأنها خارج المجال المثالي لهذه النسبة من الجهة الصغرى لكن في سنة 2013 ارتفعت النسبة إلى 1.10 وذلك بسبب ارتفاع القيم الجاهزة لدى المؤسسة. وأحسن وضعية لهذه النسبة في سنة 2011 وهذا مؤشر جيد لأنها قريبة من المجال المثالي وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها، وهذه النسبة تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

✓ نسب التمويل:

نلاحظ من خلال حساب نسبة التمويل الدائم التي قدرت في سنة 2011 ب 1.14، وفي سنة 2012 قدرت ب 1.10 وفي سنة 2013 قدرت ب 1.20 اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة وهذا مؤشر جيد وهو ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنها تحقق هامش أمان، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل. وأحسن وضعية لهذه النسبة في سنة 2012 لأنها قريبة من المجال المثالي.

نلاحظ من خلال حساب نسبة التمويل الخاص التي قدرت في سنة 2011 ب 0.76، وفي سنة 2012 قدرت ب 0.64 وفي سنة 2013 قدرت ب 0.65 وهذا يعني أن المؤسسة تلجأ إلى العالم الخارجي أي أنها غير مستقلة مالياً في تمويل أصولها الثابتة. وأحسن وضعية لهذه النسبة هي في سنة 2011 لأنها تقترب من النسبة المثالية.

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد قد ارتفعت من 0.36 في سنة 2011 إلى 0.47 في سنة 2012 ثم ارتفعت إلى 0.48 في سنة 2013 وتسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها، وأحسن وضعية لهذه النسبة هي في سنة 2011 فكلما ابتعدت النسبة عن 0.5 كلما كان الضمان أكثر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية قد انخفضت من 1.75 في سنة 2011 إلى 1.14 في سنة 2012 لتصل إلى 1.09 في سنة 2013 هذا مؤشر جيد وهي موجودة داخل المجال المثالي $\geq 2\%$ ، وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والافتراض وتكون أكثر استقلالية. وأحسن وضعية هي سنة 2011 لأنها تقترب من أعلى المجال.

وعموما تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشرا ايجابيا للوضعية المالية للمؤسسة.

✓ نسب النشاط:

نلاحظ أن نسبة دوران الأصول قد شهدت ارتفاعاً من 0.05 في سنة 2011 إلى 0.06 في سنة 2012 إلى 0.07 في سنة 2013 وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول وأيضاً إلى ارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

✓ نسب المردودية:

نلاحظ أن نسب المردودية للأموال الدائمة قدرت في سنة 2011 بـ 0.97- وقدرت في سنة 2012 بـ 1.97- وذلك بسبب ارتفاع قيمة النتيجة بالسالب ثم ارتفعت النسبة إلى 0.16 في سنة 2013 ذلك بسبب تحقيقها لنتيجة موجبة وأيضاً إلى الارتفاع المستمر خلال السنوات الثلاثة للأموال الدائمة.

نلاحظ أن نسب المردودية للأموال الخاصة قدرت بـ 1.46- في سنة 2011 وفي سنة 2012 قدرت بـ 3.40- وذلك بسبب ارتفاع في قيمة النتيجة بالسالب وانخفاض في قيمة الأموال الخاصة ثم ارتفعت النسبة إلى 0.29 في سنة 2013 ذلك بسبب تحقيقها لنتيجة موجبة وأيضاً إلى ارتفاع في قيمة الأموال الخاصة.

نلاحظ أن نسب المردودية للأصول الثابتة قدرت سنة 2011 بـ 1.11- وفي سنة 2012 قدرت بـ 2.17- ذلك بسبب ارتفاع قيمة النتيجة بالسالب وارتفاع في قيمة الأصول الثابتة ثم عادت النسبة لترتفع 0.19 سنة 2013 ذلك بسبب تحقيقها لنتيجة موجبة وانخفاض في قيمة الأصول الثابتة.

وعموما نسب المردودية سالبة في السنين 2011 و 2012 وترتفع في سنة 2013 بسبب تحقيقها لنتيجة موجبة.

1-4 اتخاذ القرار من خلال حسابات النتائج (TCR) للسنوات (2011/2012/2013):

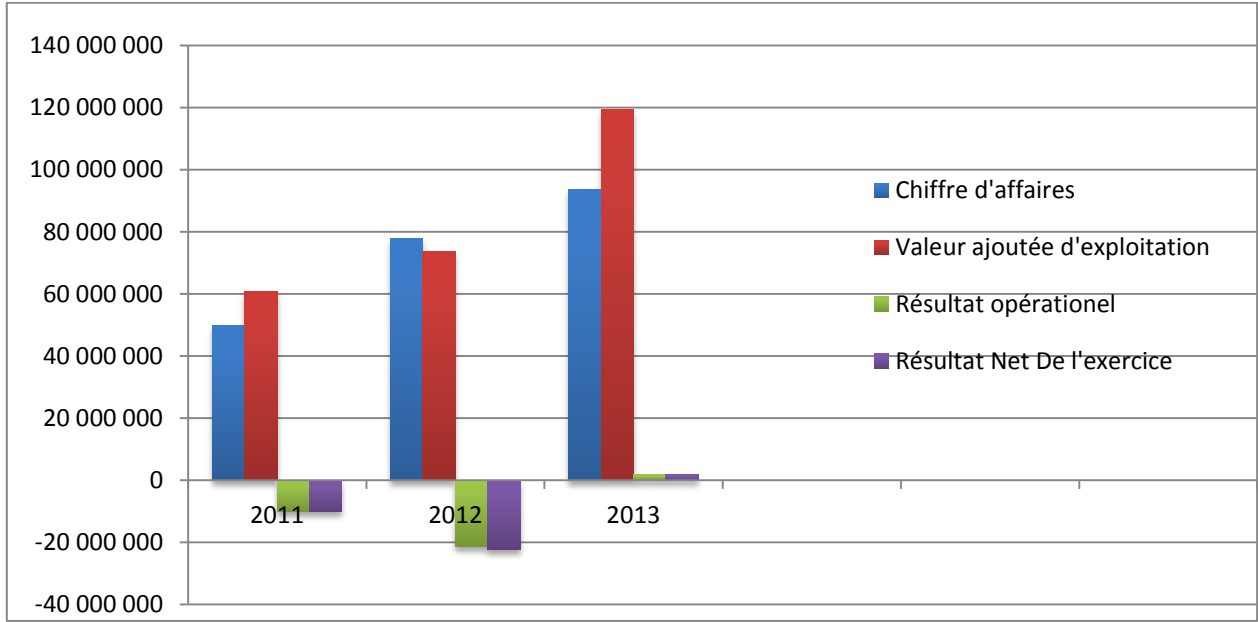
الجدول رقم (3-7): يوضح حسابات النتائج للسنوات (2011/2012/2013)

2013	2012	2011	
93 632 572	77 783 799	49 950 794	رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
86 700 000	51 775 016	51 775 016	إعانات الاستغلال

180 332 572	129 558 815	101 725 810	1- إنتاج السنة المالية
-3 091 533			المشتريات المستهلكة
-57 797 686	-55 983 479	-40 906 619	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
- 60 889 219	-55 983 479	-40 906 619	2- استهلاك السنة المالية
119 443 353	73 575 335	60 819 191	3- القيمة المضافة للاستغلال (1- 2)
-75 134 358	-84 323 621	-44 187 195	أعباء المستخدمين
-1 356 777	-1 711 707	-1 082 572	الضرائب والرسوم
42 952 217	-12 459 993	15 549 423	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
0	1 505 275	1 190 366	المنتجات العمليانية الأخرى
-176 178	-865 750	-2 485 519	الأعباء العمليانية الأخرى
-40 850 000	-9 461 215	-30 078 452	المخصصات الاهتلاكات والمؤونات
	10 810	5 811 896	استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
1 926 039	-21 270 873	-10 012 285	5- النتيجة العمليانية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
1 926 039	-21 270 873	-10 012 285	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
	-1 092 793		الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
1 926 039	-22 363 667	-10 012 285	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (أنظر الملاحق 11/10/09)

الشكل رقم (3-3): يوضح تحليل النتائج (TCR) للسنوات (2013/2012/2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7)

نلاحظ أن رقم الأعمال قد شهد ارتفاعاً خلال السنوات الثلاث المدروسة، حيث قدر سنة 2011 ب 49 950 794 دج ثم ارتفع سنة 2012 إلى 77 783 799 دج ليصل سنة 2013 إلى 93 632 572 دج. نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال قد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً خلال السنوات الثلاث المدروسة، حيث قدرت سنة 2011 ب 60 819 191 دج ثم ارتفعت سنة 2012 إلى 73 575 335 دج ليصل سنة 2013 إلى 119 443 353 دج.

نلاحظ أن النتيجة العملياتية قدرت ب 10 012 285 - دج سنة 2011 وسبب النتيجة السالبة هو ارتفاع قيمة مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، و قدرت سنة 2012 ب 21 270 873 - دج وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة أعباء المستخدمين وانخفضت النتيجة العملياتية إلى 1 926 039 دج سنة 2013 لكن أصبحت موجبة وذلك راجع إلى انعدام كل من قيمة المنتجات العملياتية الأخرى واستئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات وانخفاض قيمة الأعباء العملياتية الأخرى.

نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية هي الأخرى قد ارتفعت من 10 012 285 - دج سنة 2011 إلى 22 363 667 - دج سنة 2012 ولكن انخفضت إلى 1 926 039 سنة 2013 وأصبحت موجبة وذلك راجع لنفس السبب السالف الذكر.

2- الدراسة المستقبلية للمشروع:

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، ويتم خلالها عرض حالة المشروع (المؤسسة) خلال السنوات الخمس القادمة (بعد تقديم القرض).

1-2 الانتقال من ميزانية SCF إلى ميزانية التحليل المالي (2018/2017/2016/2015/2014):

الجدول رقم: (3-8): يوضح الانتقال من ميزانية SCF إلى الميزانية التحليل المالي للسنوات

التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014)

جانب الأصول

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
					الأصول الثابتة
			32 623,68	137 623,68	القيم المعنوية
31 055 000,00	31 055 000,00	31 055 000,00	31 055 000,00	31 055 000,00	أراضي
780 857 153,62	812 324 529,94	843 791 906,26	726 309 282,58	755 704 282,58	مباني
				8	
179 093 969,48	203 322 136,91	159 550 304,34	113 093 679,34	44 814 929,34	قيم مادية أخرى
78 713 783,01	78 713 783,01	78 713 783,01	208 163 783,01	168 163 783,01	امتيازات
				1	
306 594,00	306 594,00	306,594,00	306 594,00	306 594,00	سندات مساهمة
-1 092 793,75	-1 092 793,75	-1 092 793,75	-1 092 793,75	-1 092 793,75	كفالات مدفوعة
1 068 933 706,36	1 124 629 250,11	1 112 324 793,86	1 077 868 168,86	999 089 418,86	مجموع الأصول الثابتة
					أصول متداولة
12 478 651,32	11 966 231,46	11 520 684,97	9 731 184,97	10 454 664,97	قيم الاستغلال
215 590 680,18	144 725 367,68	154 960 873,65	169 923 680,97	177 887 925,8	قيم قابلة للتحقيق
15 024 057,25	18 544 190,48	33 320 493,42	36 381 639,08	27 664 113,60	زبائن
123 330 619,45	69 769 416,43	69 769 416,43	69 769 416,43	75 887 367,32	أوراق القبض
63 710 987,48	42 886 744,77	38 345 947,80	50 247 609,46	60 811 428,88	تسبيقات
13 525 016,00	13 525 016,00	13 525 016,00	13 525 016,00	13 525 016,00	ذمم مدينة أخرى
28 929 276,37	27 816 482,19	21 952 703,40	24 071 305,91	80 181 051,37	قيم جاهزة
256 998 607,87	184 508 081,33	188 434 226,02	203 726 171,85	268 523 642,14	مجموع الأصول المتداولة
1 325 932 314,23	1 309 137 331,44	1 300 759 019,88	1 281 594 340,71	1 267 613 061,0	مجموع الأصول

جانب الخصوم:

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
1 285 788 228,58	1 279 144 865,95	1 268 087 858,81	1 252 975 529,32	1 242 176 096,72	الأموال الدائمة
723 311 967,00	712 882 635,17	699 932 643,43	682 927 329,74	670 234 912,14	الأموال الخاصة
716 058 410,38	716 058 410,38	716 058 410,38	716 058 410,38	716 058 410,38	رأس المال الصادر
10 230 568,45	12 552 464,97	16 508 405,23	12 692 417,74	11 011 750,14	النتيجة المالية
-2 977 011,83	-15 728 240,18	-32,634 172,18	-45 823 498,38	-56 835 248,38	التحويل من جديد
562 476 261,58	566 662 230,78	568 155 215,38	570 048 199,58	571 941 184,58	د.ط.أ
	3 785 969,20	17 628 293,76	7 571 938	9 464 923,00	قروض مصرفية
562 476 261,58	562 476 261,58	6 261,581562 47	562 476 261,58	562 476 261,58	
40 144 085,65	29 992 465,49	32 671 161,07	28 618 811,39	25 436 964,28	د.ق.أ
11 481 163,54	15 353 962,63	17 628 293,76	13 440 829,76	10 596 309,76	الموردون
16 854 850,72	2 503 907,06	2 862 816,81	3 145 117,13	3 032 583,13	الضرائب
11 808 071,39	12 134 595,80	12 180 050,50	12 032 864,50	11 808 071,39	ديون أخرى
					سلفات مصرفية
1 325 932 314,23	1 309 137 331,44	1 300 759 019,88	1 281 594 340,71	1 267 613 061,00	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات التقديرية للمؤسسة. (أنظر الملاحق 16/15/14/13/12)

✓ تحليل النتيجة المالية: نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن النتيجة موجبة ومتزايدة باستمرار من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الرابعة ثم انخفضت في السنة التقديرية الخامسة لكن بشيء بسيط، هذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

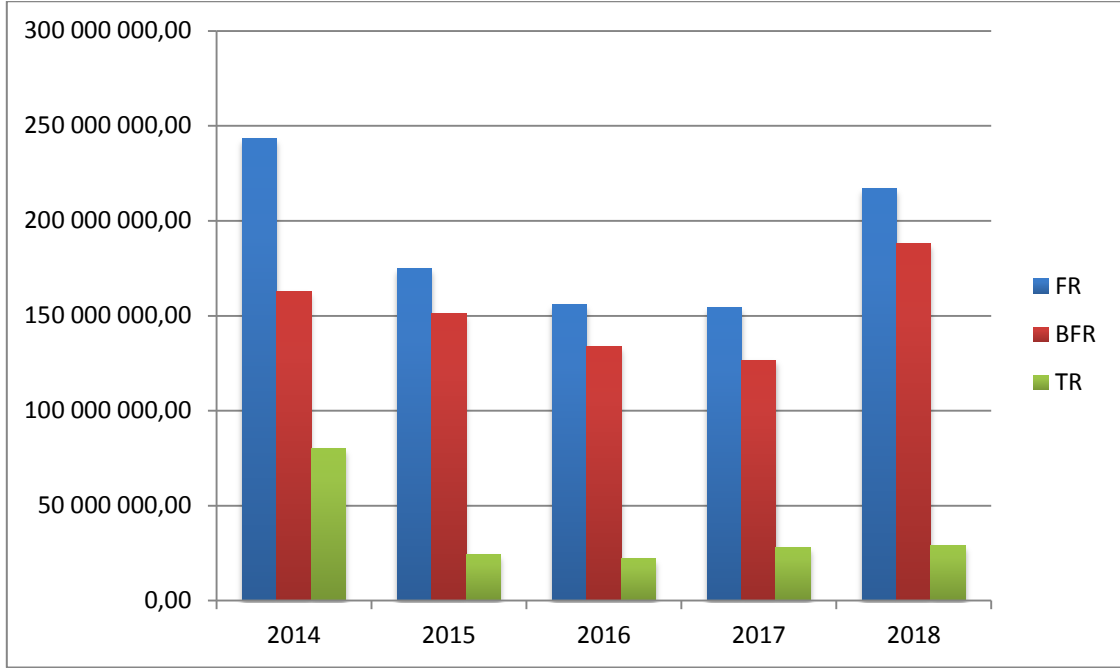
2-2 حساب مؤشرات التوازن المالي (FR-BFR-TR):

الجدول رقم (3-9): يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة

2018	2017	2016	2015	2014	البيان
216 854 522,22	154 515 615,84	155 763 064,95	175 107 360,46	243 086 677,86	FR
187 925 245,85	126 699 133,65	133 810 361,55	151 036 054,55	162 905 626,49	BFR
28 929 276,37	27 816 482,19	21 952 703,40	24 071 305,91	80 181 051,37	TR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الشكل رقم: (3-4): يوضح مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

✓ **تحليل رأس المال العامل:** نلاحظ أن رأس المال العامل موجب على مر السنوات التقديرية الخمسة، حيث قدر ب 243 086 677,86 دج في السنة التقديرية الأولى ثم بدأ بالانخفاض على مر ثلاث السنوات التقديرية ثم ارتفع في السنة التقديرية الخامسة وقدر ب 216 854 522,22 دج، هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مُولت من الأموال الدائمة.

✓ **تحليل الاحتياج رأس المال العامل:** نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية وفي انخفاض مستمر من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الرابعة ثم ارتفع في السنة التقديرية الخامسة هذا يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.

✓ **تحليل الخزينة:** انطلاقاً من رأس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب 80 181 051,37 دج في السنة التقديرية الأولى و 28 929 276,37 دج في السنة التقديرية الخامسة. وهذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، يعني أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.

2-3 التحليل باستخدام النسب المالية:

جدول رقم (3-10): يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة

2018	2017	2016	2015	2014	النسب المالية		
6,40	6,15	5,77	7,12	10,57	الأصول المتداولة/ د.ق.أ.	نسب السيولة العامة	نسب السيولة
6,09	5,75	4,41	6,78	10,14	ق.ق.ت + ق.ج / د.ق.أ.	نسب السيولة المختصرة	
0,72	0,93	0,67	0,84	3,15	قيم جاهزة / د.ق.أ.	نسب السيولة الحالية	
1,20	1,14	1,14	1,16	1,24	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	نسب التمويل الدائم	نسب التمويل
0,68	0,63	0,63	0,63	0,67	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	نسب التمويل الخاص	
0,45	0,45	0,46	0,47	0,47	مجموع الديون/ مجموع الميزانية بالدين	نسبة قابلية السداد(الوفاء بالدين)	
1,20	1,19	1,16	1,14	1,12	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	نسب الاستقلالية المالية	
0,79	0,98	1,30	1,01	0,89	(النتيجة الصافية/الأموال الدائمة) $100 \times$	نسب المردودية للأموال الدائمة	نسب المردودية
1,41	1,76	2,36	1,86	1,64	(النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة) $100 \times$	نسب المردودية للأموال الخاصة	
0,96	1,12	1,48	1,18	1,10	(النتيجة الصافية/الأصول الثابتة) $100 \times$	نسب المردودية للأصول الثابتة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

✓ نسب السيولة:

نلاحظ أن نسب السيولة العامة للمؤسسة مرتفعة جداً وبعيدة عن المجالات المثالية خلال السنوات التقديرية الخمسة وهذا راجع إلى أن المؤسسة تمتلك سيولة غير مستغلة.

نلاحظ أن نسب السيولة المختصرة للمؤسسة خلال لسنوات التقديرية الخمسة مرتفعة جداً وبعيدة عن المجالات المثالية وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

نلاحظ أن نسب السيولة الحالية للمؤسسة خلال السنوات التقديرية الخمسة مرتفعة وبعيدة عن المجالات المثالية هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من قيم جاهزة، وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

✓ نسب التمويل:

نلاحظ أن نسب التمويل الدائم موجبة والنتائج متقاربة خلال السنوات التقديرية الخمسة يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة وهذا مؤشر جيد وهو ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنها تحقق هامش أمان، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل.

نلاحظ أن نسب التمويل الخاص موجبة والنتائج متقاربة خلال السنوات التقديرية الخمسة حيث قدرت في السنة التقديرية الأولى ب 0,67 و قدرت ب 0,68 في السنة التقديرية الخامسة. وهذا يعني أن المؤسسة تلجأ إلى العالم الخارجي أي أنها غير مستقلة مالياً في تمويل أصولها الثابتة.

نلاحظ أن نسب قابلية السداد متقاربة خلال السنوات التقديرية الخمسة حيث قدرت في سنة التقديرية الأولى ب 0,47 و قدرت ب 0,45 في السنة التقديرية الخامسة وتسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها، هذا مؤشر جيد فكلما ابتعدت النسبة عن 0.5 كلما كان الضمان أكثر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض.

نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية موجبة والنتائج متقاربة خلال السنوات التقديرية الخمسة حيث قدرت في السنة الأولى ب 1,12 و قدرت ب 1,20 في السنة التقديرية الخامسة هذا مؤشر جيد وهي موجودة داخل المجالات المثالية وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض وتكون أكثر استقلالية. وعموماً تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشراً إيجابياً للوضعية المالية للمؤسسة.

نسب المردودية:

نلاحظ أن نسب المردودية للأموال الدائمة وللأصول الثابتة وللأموال الخاصة موجبة خلال السنوات التقديرية الخمسة والنتائج متقاربة لكنها ضعيفة ويمكن أن يخلق مشاكل في التسديد. وهناك مقولة رئيسية لدى رجال المصارف وهي: "خير الضمان أن لا يكون هناك ضمان" بمعنى أن رجال المصارف لا يعولون كثيراً على الضمانات المادية، بقدر ما يعتمدون على قدرة المشروع على توليد عائد ودخل مناسب يكفي لسداد التزاماته وأعبائه أولاً بأول... فالمشروع الجيد هو الضمان الرئيسي¹.

2-4 تحليل حسابات النتائج (TCR) للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014):

الجدول رقم (3-11): يوضح حسابات النتائج للسنوات التقديرية (2018/2017/2016/2015/2014)

2018	2017	2016	2015	2014	
200 448 473,61	182 225 885,10	173 548 462,00	150 911 706,06	131 227 570,10	المبيعات والمنتجات تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
100 000 000,00	100 000 000,00	100 000 000,00	91 500 000,00	86 700 000,00	
300 448 473,61	282 225 885,10	273 548 462,00	242 411 706,06	217 927 570,10	1- إنتاج السنة المالية
-106 514 480,63 -13 594 638,75	-92 621 287,50 -12 358 762,50	-88 210 750,00 -11 770 250,00	-76 705 000,00 -10235 000,00	-66 700 000,00 -8 900 000,00	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-120 109 119,38	-104 980 050,00	-99 981 000,00	-86 940 000,00	-75 600 000,00	2- استهلاك السنة المالية
180 339 354,23	177 245 835,10	173 567 462,00	155 471 706,06	142 327 570,10	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-110 412 272,57 -4 000 969,46	-105 154 545,30 -3 644 517,70	-100 147 186,00 -3 470 969,00	-91 042 896,00 -3 018 234,00	-82 766 268,96 -2 624 551,00	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم
65 926 112,20	68 446 772,10	69 949 307,00	61 410 576,06	56 936 750,14	4- الفائض

¹ - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 104.

					الإجمالي عن الاستغلال
					المنتجات التشغيلية الأخرى الأعباء التشغيلية الأخرى المخصصات الاهتلاكات والمؤونات استئناف عن الخسائر القيمة والمؤونات
-55 695 543,75	-55 695 543,75	-53 043 375,00	-48 221 250,00	-45 925 000,00	
10 230 568,45	12 751 228,35	16 905 932,00	13 189 326,06	11 011 750,14	5- النتيجة التشغيلية
					المنتجات المالية الأعباء المالية
	-198 763,38	-397 526,77	-496 908,32		
	-198 763,38	-397 526,77	-496 908,32		6- النتيجة المالية
10 230 568,45	12 552 464,97	16 508 405,23	12 692 417,74	11 011 750,14	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
					الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
300 448 473,61	282 225 885,10	273 548 462,00	242 411 706,06	217 927 570,10	
-290 217 905,16	-269 673 420,13	-257 040 056,77	-229 719 288,32	-206 915 819,96	
10 230 568,45	12 552 464,97	16 508 405,23	12 692 417,74	11 011 750,14	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

					العناصر غير العادية (المنتجات) (يطلب بياناتها) العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بياناتها)
					9- النتيجة غير العادية
10 230 568,45	12 552 464,97	16 508 405,23	12 692 417,74	11 011 750,14	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (أنظر الملاحق 21/20/19/18/17)

نلاحظ أن كل من القيمة المضافة للاستغلال والنتيجة التشغيلية والنتيجة الصافية للسنة المالية قد شهد ارتفاعاً خلال السنوات التقديرية الخمسة.

نتائج الدراسة:

من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة ما بين (2011 إلى 2013) تبين لنا أن المؤسسة متوازنة مالياً وذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة، وتحقيقها خزينة موجبة طوال فترة الدراسة. وانطلاقاً من التحليلات السابقة واعتماداً على النسب المالية اتضح أن المؤسسة تتميز بوضعية مالية سليمة مما أجاب البنك الوطني الجزائري ووكالة البويرة "460" باتخاذ قرار قبول منحه قرض استثمار واستغلال. (أنظر الملحق 22)

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري "البويرة 460" حيث تقدم عميل محل الدراسة إلى الوكالة بطلب قرض تضمن قرض استغلال وقرض استثمار مرفوقاً بالوثائق اللازمة، وبعد الدراسة التي أجرتها إدارة الائتمان والمتمثلة في تحليل الوضعية المالية للعميل وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي FR،BFR،TR والنسب المالية وبعد التحليل الدقيق لميزانيات المؤسسة المتعلقة بثلاث سنوات سابقة و بالخمسة سنوات التقديرية ونظراً لثبوت أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وقادرة على تسديد ديونها وفي أجل استحقاقها توصلت الوكالة إلى اتخاذ قرار منح العميل لقرض الاستغلال المتمثل في السحب على المكشوف بقيمة 3.000.000,00 دج و قرض الاستثمار متوسط الأجل بقيمة 9.464.000,00 دج.



خاتمة

خاتمة:

لتحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة فهو الذي يحدد المركز المالي لها ويبرز الوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة الائتمان ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك المقرض، والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة تجعلها تتوخى الأخطار الناجمة عن منح القروض في عملياتها المالية إذن فهو الذي يطمأن البنك عندما يقبل على منح قرض معين ويقوم المحلل المالي بعملية التحليل المالي حيث لا يباشر عمله مع بداية المشروع بل قبله فيعمل جاهداً على دراسة المشروع للإحاطة به من جميع الجوانب وما إذا كان هذا المشروع سيحقق أرباحاً تعود على البنك وهل هو مشروع ناجح أم فاشل؟ ليقرر البنك في الأخير قبول أو عدم قبول منحه القرض.

لكننا في وقتنا الحاضر نسمع كثيراً عن إفلاس البنوك وهذا وإن دل فإنه يدل على أن السياسة التي تتبعها البنوك هي سياسة تفتقر لعنصر الأمان لأنه غالباً ما تمنح هذه الأخيرة دون ضمانات ودون دراسة مسبقة لوجود ما يسمى بالبيروقراطية فتجد البنوك نفسها في الأخير قد تعرضت لخسائر المادية والمعنوية معتبرة التي تؤثر على رأس المال مما يعرضها لشبح الإفلاس ولتفادي هذه المخاطرة كان حتمياً وإلزامياً البحث عن محلل مالي كفء يستخدم أدوات التحليل المالي ليساير التحديات والمخاطر التي قد تطرأ في المستقبل.

اختبار نتائج فروض الدراسة:

نستنتج من خلال دراستنا أن:

- الفرضية الأولى: صحيحة، تم إثباتها من خلال دراستنا للفصل الأول وجاءت كما يلي: تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للائتمان لمعرفة الوضعية المالية للعميل.
- الفرضية الثانية: خاطئة، وتم إثبات خطئها من خلال دراستنا للفصل الثاني وأصبحت كما يلي: يمكننا الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة بواسطة التحليل المالي.
- الفرضية الثالثة: صحيحة، تم إثباتها من خلال دراستنا للفصل الثالث وجاءت كما يلي: نعم تعتمد البنوك بنسبة كبيرة على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية.

النتائج:

ومن خلال معالجتنا لموضوع استخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان بالبنوك التجارية، وذلك لما يكتسبه من أهمية في دراسة الملاءة المالية للعميل، نستطيع أن نقدم أهم النتائج وهي على النحو الآتي:

خاتمة

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال والمساهمة في تحليل الوضعية المالية للعميل فهو يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة، ومعرفة وتحديد احتياجات التمويل ومدى الكفاءة المالية للعميل والتي من خلالها يمنح القرض أو لا يمنح.
- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في الخطط المستقبلية، كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة.
- إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تمويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية والسياس العام الذي تعمل فيه المؤسسة، وهو ما يؤكد "لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية".
- إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية، وهو ما يؤكد الدور الفعال الناجح لتحقيق التوازن بين الأصول والخصوم.
- ومن خلال دراستنا لاستخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان بالبنوك التجارية، توصلت إلى أن دراسة البنك لملف القرض المتعلق بالعميل اقتضت على التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وباستخدام النسب المالية لكنها تقتصر على بعض النسب فقط وليست كلها، وبذلك يكون القرار المتخذ في حدود الدراسة المقامة.
- من خلال هذه الاستنتاجات نجد أن هناك تطابق مع الفرضيات المقدمة مما يدل على أن الوضعية المالية تلعب دورا هاما في تسيير المصالح المالية للمؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات النهائية.

التوصيات:

- انطلاقا من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:
- ضرورة المراقبة الدائمة لمسؤولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.
 - تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض .
 - بالنظر إلى العدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت والجهد والتكلفة.
 - ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة ورياح الوقت من جهة أخرى.

خاتمة

- على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل ملائم وتحفيز موظفيها ورفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين في الخارج واكتساب الخبرة والتقنيات الجديدة المستعملة في الدول الأجنبية .
- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع تحت تصرفهم شبائيك خاصة لجمع مقترحاتهم.
- التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات، والزيارة الميدانية لمكان مشروع المقترض.
- الاعتماد على بطاقات القرض التي تعتبر في الدول المتقدمة من الوسائل المستعملة بكثرة نظراً لفائدتها بالنسبة للبنك والعميل كتوفير الوقت وتكلفة دراسة الملفات وتحديثها.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لاستخدام التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان بالبنوك التجارية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة يرى الباحث أنه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها وتكون أساساً لبحوث لاحقة ولهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية كاستكمال لنتائج الدراسة الحالية وتتمثل في مدى اعتماد البنوك الجزائرية على تطبيق الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية.



قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد غنيم، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للمصرف"، مطابع المستقبل، مصر، ط2، 1999.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط6، 2006.
- 3- أيمن الشنطي، عامر شقر، "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان الأردن، 2007.
- 4- بوشاشي بوعلام، "التحليل المالي"، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000.
- 5- جميل أحمد توفيق، "أساسيات الإدارة المالية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- 6- حجاجة علي خلف، "اتخاذ القرارات الإدارية"، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 7- حسين بالعجوز، "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية"، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 8- حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 9- حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
- 10- خالد توفيق الشمري، "التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 11- دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007.
- 12- زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط3، 2007.
- 13- سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 14- سمير عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مكتب الإشعاع، مصر، 1998.
- 15- سوزان سمير ذيب، وآخرون، "إدارة الائتمان"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
- 16- صلاح الدين حسن السيسي، "قضايا اقتصادية معاصرة، الأسواق المالية"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 2004.
- 17- طارق طه، "إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 18- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2003.

- 19- عبد الحلیم كراجه، وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2006.
- 20- عبد الحی مرعي، "المعلومات الحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات"، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1993.
- 21- عبد الغفار حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 22- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991.
- 23- عبد الغفار حنفي، "تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 24- عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، دار الجامعة مصر، 2008.
- 26- عليان الشريف، وآخرون، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 27- فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة، فلسطين، 2000.
- 28- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ط 4، 2008.
- 29- فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، رام الله، فلسطين، 2008.
- 30- مبروك لسوس، "التفسير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 31- محسن أحمد الخضيرى، "الديون المتعثرة"، الظاهرة، الأسباب، العلاج"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1996.
- 32- محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي، شركات وأسواق مالية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 2009.
- 33- محمد صالح الحناوي، نihal فريد مصطفى، "الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 34- محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2006.
- 35- مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، دار أجنادين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 36- منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، ط 3، 2010.
- 37- منير إبراهيم هندي، "الإدارة المالية"، مدخل تحليلي معاصر"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 1991.

- 38- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
- 39- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، "التحليل المالي باستخدام الحاسوب"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2006.
- 40- منير شاكر محمد، وآخرون، "التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2005.
- 41- ناصر داداي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 42- هيثم محمد الزعبي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.
- 43- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- المذكرات والرسائل:
- 44- إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006 / 2007.
- 45- تودرت أكلي، "التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009.
- 46- حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2010/2011.
- 47- خالد محمود الكحلوت، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.
- 48- سعاد بن طرية، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية"، دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها، مذكرة ماستر تخصص بنوك ومالية، قسم علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2011.
- 49- سعيده زاوي، "أدوات التحليل المالي و دورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"، دراسة استثنائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، شعبة علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير كلية علوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013.

- 50- صخري جمال عبد الناصر، "التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر" دراسة حالة مؤسسة ENSP، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.
- 51- عمار أكرم عمر الطويل، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2008.
- 52- لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012/2011.
- 53- اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.

ملتقيات ومؤتمرات:

- 54- تانيا قادر عبد الرحمن، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي"، دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 26، 2012.
- 55- شريف مصباح أبو كرش، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، المؤتمر العلمي الأول حول لاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، جامعة الخليل، فلسطين، 2005.
- 56- ربيع بوصبيح العايش، فاتح سردوك، عابي خليدة، "جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)"، دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير(ورقلة)"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013.
- 57- رحيم حسين، سليم حمود، "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية"، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر 2008.
- 58- طية عبد العزيز، مرايمي محمد، "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي الثاني، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
- 59- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد (28) العدد(3)، 2006.

60- وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

المقابلات الشخصية:

61- مقابلات مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري خواتمياني جلول بالبوية.

62- مقابلات مع رئيس مصلحة القروض ، وكالة البنك الوطني الجزائري بالبوية.

المواقع الالكترونية:

63 - <http://www.hrm-group.com/vb/showthread.php?t=19960>, 23/04/2015, 14:23.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

64- BERNARD COLSSE, " **Gestion financière de l'entreprise**", Edition P. U. F Paris, France 3ème Edition, 1993.

65- Christian Hoarau, " **maitriser le diagnostic financier**", groupe revue fiduciaire paris, France 2ème édition, 2001.

66- Christian zambatto, Corinne zambatto, " **Gestion financier**", 8 édition, dunop Paris, 2009.

67- Copper Jone, " **The Management and Regulation of Banks**", Macmillan publisher LTD, London, 1984.

68- JACQUE TEULIE, " **Analyse financière de l'entreprise**", Edition Chotard et Associe Editeurs, Paris, France, 1989.

69- JEAN LUK BOULOT, " **L'analyse financière**", Edition: Publi Unior, Paris, France, 1982.

70- GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, " **Gestion financière de l'entreprise**", Edition Sirey, 1990.

71- GEUDI NORBERT, " **Finance d'entreprise les règles du jeu**", Edition Organisation, Paris, France, 1997.

72- Gde pallens, " **Gestion financière de l'entreprise**", Sirey, 6ème édition, 1997 .

73- MICHEL GERVAIS, " **Contrôle de gestion**", Edition Economica, Paris, France, 1997.

74- PATRICE VIZZAVONA, " **Gestion financière**", Berti Edition, Alger, 9ème Edition, 2004.

75- PIERRE CONSO, FAROUK HEMICI, " **Gestion financière de l'entreprise**", Edition Dunod, Paris, France, 9ème Edition , 1999.

76- Pierre Canson, " **la gestion financière de l'entreprise**", édition dunod, Paris France ,5ème édition ,1997.

77- PIERRE PAUCHER, " **Mesure de la performance financière de l'entreprise**", Edition O. P. U, Paris, France, 1993.

78-TAYEB ZITOUN, " **Analyse financière**", Alger, Berti Editions, 2003.

- 79- Visa vona," **pratique de gestion, analyse prévisionnelle**", berti édition, Alger, tome2, 1991.
- 80- Yves-Alain Ach Catherine Daniel," **FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur**" ,HACHETTE LIVRE, Paris, France.